جمهورية العراق
الجمعية العراقية للعلوم السياسية
المقر العام

P-ISSN: 2710-2653

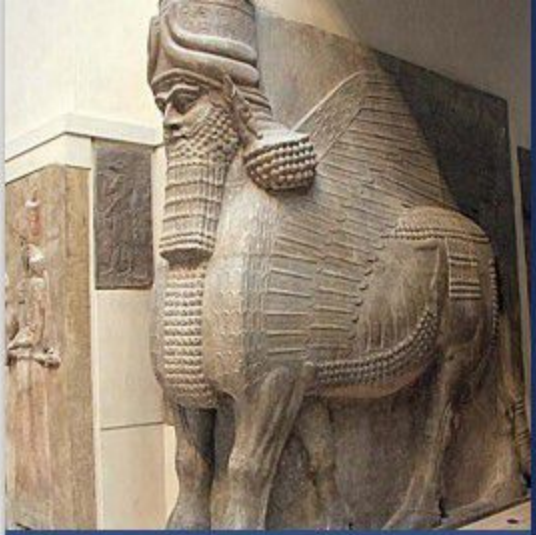

# المجلة العراقية للعلوم السياسية

مجلة علمية محكمة وموثقة
نصف سنوية تصدرها
الجمعية العراقية
للعلوم السياسية
تعنى بنشر
الأبحاث والدراسات
المتخصصة بالعلوم السياسية

السنة الثانية
العدد الخامس
كانون الأول ٢٠٢١م

## بحوث العدد


- بعض الملاحظات المتعلقة بتطوير الثقافة القانونية للاداريين العراقيين "دراسة على ضوء المقررات والمناهج المعتمدة في كليات واقسام الاثار العراقية"
- الفواصل المحركة للاداء السياسي للمرأة العراقية من منظور مهارات القوى الناعمة في مقاومة الاستلاب وإدارة الأزمات
- التحدي الامريكي للشراكة الايرانية - الصينية في عهد الرئيس روحاني
- تطورات الصراع في السودان مع حلول ١١٨/١ حتى عام ٢٠٢٠
- مصطلحات سياسية "تعريف السياسة والنظام السياسي والحكومة والدولة والساحة السياسية"
- إبعاد وتداعيات الأزمة السياسية ما بعد الانتخابات العراقية في ١٠/١٠/٢٠٢١
- سيناريوهات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة (المشهد السياسي العراقي ما بعد الانتخابات)
- تقييم أداء المفوضية في إجراء الانتخابات
- دور حسابات نظام الاسلام في تحقيق الأمن والاستقرار (البيرقا أنموذجاً)

# المجلة العراقية للعلوم السياسية

علمية، محكمة، وموثقة نصف سنوية

تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية

تعنى بنشر الابحاث والدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية

**رئيس التحرير**

أ.م.د. عمر جمعة عمران

**مدير التحرير**

أ.م.د. خالد عبدالاله عبدالستار

**السنة الثانية**

**العدد الخامس**

**كانون الأول ٢٠٢١م**



**هيأة التحرير**

أ.د. عامر حسن فياض عضواً

أ.د. ياسين محمد حمد عضواً

أ.د. طه حميد العنبكي عضواً

أ.د. قاسم محمد عبدعلي عضواً

أ.د. خضر عباس عطوان عضواً

أ.د. خميس دهام حميد عضواً

أ.د. اياد خلف حسين عضواً

أ.م.د. علي فارس حميد عضواً

أ.م.د. بشرى حسين صالح عضواً

**أ.د. اسماعيل صبري مقلد**

جامعة القاهرة عضو دولي

**أ.د. محمد بشير صفار**

جامعة القاهرة- عضو دولي

**أ.د. مبروك كاهي**

جامعة ورقلة – الجزائر – عضو دولي

**أ.د. المولدي الاحمر**

جامعة تونس- تونس- عضو دولي



العراق- بغداد- الجادرية- جامعة النهرين- بناية كلية العلوم السياسية

www.ipsa-iraq.org

ijpsiraq@gmail.com

٠٠٩٦٤-٧٥٠١٢٩٦٣٢٠

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٣٧٥ لسنة ٢٠١٩

**P-ISSN: 2710-2653**

**المدقق اللغوي**

م.د. عوني صبري غايب

**تدقيق اللغة الانكليزية**

أ.م.د. عمار سعدون سلمان

**التصميم والاخراج**

ليث عصام العبيدي

ماجستير علوم سياسية

**Iraqi Journal of Political Science**

Scientific, Arbitration, A bi-annual, specialized published by the Iraqi Association for Political Science, which publishes research and studies specialized in political science

**Edit in chief**

Assistant.Prof.Dr.

Omar Jumaah Imran

**Managing editor**

Assistant.Prof.Dr.

Khaled Abdul Ilah Abdul Sattar

**Editorial Board**

**Prof.Dr.Amer Hassan Fayyad**

member

**Prof.Dr.Yassin Mohammed Hamad**

member

**Prof.Dr.Taha Hamid Al-Anbaki**

member

**Prof.Dr.Qasim Muhammad Abd Ali**

member

**Prof.Dr.Khader Abbas Atwan**

member

**Prof.Dr.Khamis Daham Hamid**

Member

**Prof.Dr.Eyed Khalaf Hussein**

member

**Assistant Prof.Dr.Ali Faris Hamid**

member

**Assistant Prof.Dr.Bushra Hussein Saleh**

member

**Prof.Dr.Ismail Sabry copycat**

Cairo University is an international member

**Prof.Dr.Muhammad Bashir Saffar**

Cairo University – International Member

**Prof.Dr.Mabruk kahi**

University of Ouargla-Algeria-International Member

**Prof.Dr.Almualidiu al'ahmar**

University of Tunis-Tunis-International Member

Second year

**The five issue**

December 2021 AD

**Iraq-Baghdad-Jadriya Nahrain University - College of Political Science Building**

www.ipsa-iraq.org

ijpsiraq@gmail.com

٠٠٩٦٤-٧٥٠١٢٩٦٣٢٠

**Deposit number in the National Library and Archives in Baghdad2375for the year 2019**

**P-ISSN: 2710-2653**

Arabic language proofreading

**Dr.Ewny Sabri Ghayb**

English language proofreading

**Dr.Eammar Saedun Salman**

Designed and directed

**MSC.Laith Issam ALobidy**

## قواعد النشر في المجلة

١- تنشر المجلة البحوث الاصيلة والرصينة في موضوعات الفكر السياسي والعلاقات الدولية والنظم السياسية والقضايا الاستراتيجية والتنظيم الدولي والقانون الدولي وكل ما يتعلق بالعلوم السياسية.

٢- ترحب المجلة بنشر تقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية في نفس مجالات التخصص.

٣- تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها واجازتها.

٤- تنشر المجلة عروض الكتب في مجالات التخصص.

٥- تنشر المجلة ملخصات للكتب الاجنبية وكذلك ملخصات لبحوث او مقالات اجنبية.

٦- تنشر المجلة المحاضرات المهمة والقيمة التي يلقيها المختصون في مجالات العلوم السياسية.

٧- تنشر المجلة النشاطات العلمية والثقافية الصادرة من الكليات والمعاهد المختصة بالعلوم السياسية.

٨- يجب الا تزيد عدد صفحات البحث عن ٢٥ صفحة شاملة الهوامش، والمراجع، والملاحق والملخص باللغة العربية والانكليزية.

٩- يجب ان يكون اسم الباحث ثلاثي او رباعي في جميع الاعداد.

١٠- يجب توفر الخلاصة باللغتين العربية والانكليزية.

١١- تثبيت البريد الالكتروني للباحث.

١٢- تراعى كتابة الموضوع بالكمبيوتر ببرنامج Word Microsoft (2010) مع ارسال نسخة على قرص CD

١٣- تتم الموافقة على نشر البحوث بعد احالتها الى خبراء متخصصين في مجال البحث وتدقيق نسب الانتحال بالبرنامج الإلكتروني (Turnitin) ومن ثم اجازتها، ولا تعاد البحوث المعتذر عن نشرها الى اصحابها.

١٤- تقوم المجلة خلال فترة ثلاثة اشهر من تلقيها البحث بأخطار صاحبه بقرارها اما بقبول البحث للنشر او الاعتذار عن عدم النشر وللمجلة ان تطلب اجراء تعديلات على البحث قبل اجازته للنشر.

١٥- يشترط ان لا يكون البحث او المقال المرسل للنشر في المجلة قد نشر أو أرسل للنشر في مجلات أخرى.

١٦- عند قبول البحث للنشر يوقع الباحث على انتقال حقوق ملكية البحث الى المجلة، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.

١٧- قرار هيئة التحرير بالقبول أو الرفض قرار نهائي مع الاحتفاظ بحقها بعدم ابداء الأسباب.

١٨- البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

المراسلات: ترسل الموضوعات والبحوث باسم رئيس تحرير على العنوان:

جمهورية العراق – بغداد- مجمع الجادرية- جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية-الجمعية العراقية للعلوم السياسية- موبايل ٠٧٥٠١٢٩٦٣٢٠ E-Mail:ijpsiraq@gmail.com

# Journal publishing rules

1. The journal publishes original and sober research in the themes of political thought, International relations, political systems, and strategic issues international regulation, international law, and everything related to political science.
2. The journal publishes reports on scientific conferences and forums in the areas of specialization of political science.
3. The journal publishes abstracts of discussed theses and approved by the Colleges of Political Science.
4. The journal publishes book presentations that do not exceed one year and deals with scientific issues for political science.
5. The journal publishes summaries of foreign books as well as summaries of foreign research or articles bearing new ideas or modern theories in political science.
6. The journal publishes important and valuable lectures given by specialists in the fields of political science.
7. The journal publishes scientific and cultural activities issued by colleges and institutes specialized in political science.
8. The number of search pages should not exceed 25 pages, including footnotes, references, appendices and an abstract in Arabic and English.
9. The research data submitted for publication in the journal should be consolidated and include (researcher name, academic rank, affiliation, official e-mail) to facilitate the calculation of the H index.
10. The research should include keywords in both Arabic and English
11. The research should be written in Microsoft Word 2007-2010 with a copy on CD.
12. The publication of research is approved after it is referred to experts specialized in the field of research and checking the rates of plagiarism in the electronic program (Turnitin), and then it is approved. Research that is not accepted for publication shall not be returned to its owners.
13. The Journal shall, within one month of receiving the research, notify the author of its decision, either accept the research for publication or apologize for non-publication. The journal may request modifications on the research before authorizing it for publication.
14. The research or article submitted for publication in the journal shall not be published or sent for publication in other journals.
15. When the research is accepted for publication, the researcher signs the transfer of the research ownership rights to the journal, and written approval is required before re-publishing an article that appeared in its journal.
16. The decision of the editorial board of acceptance or rejection is a final decision, while retaining its right not to give reasons.
17. The published research and studies do not necessarily express the opinion of the journal.
18. Subjects and research should be sent in the name of an editor-in-chief to the address:

    E-Mail :ijpsiraq@gmail.com

## كلمة العدد

تبارك هيئة تحرير المجلة العراقية للعلوم السياسية الصادرة عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية، لجميع الباحثين والدارسين والمهتمين بالشؤون السياسية، تسجيل المجلة ضمن مواقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية واعتمادها لأغراض الترقية العلمية والنشاطات العلمية الاخرى.

لقد تواكب هدف المجلة العراقية للعلوم السياسية منذ بداية انطلاقها، في تحول هذه النبتة اليانعة إلى منبر علمي شامل ودوحة ظليلة لأصحاب الاختصاص، مع اهداف ورسالة الجمعية في أضفاء طابعاً مميزاً على المعرفة لاختصاص العلوم السياسية، لمعالجة شتى القضايا والإشكاليات والتحديات والمقاربات المعرفية والمنهجية، وسارت بخطوات مهمة نحـو ترصين وجودها الاكاديمي، في سبيل المساهمة في وضع أسس للبناء العلمي في ظل ما تتميز به الساحة العلمية من تطورات في إطار منهجي حديث ومتكامل قائم على الانفتاح على مختلف المجالات .

ان طموحنا مستمر بان تكون المجلة العراقية للعلوم السياسية، الوعاء الاكاديمي الحاضن لجميع المختصين والباحثين في حقل العلوم السياسية، ومكسب أكاديمي للبحث العلمي، ونتأمل من الجميع استمرار الدعم والاثراء بالبحوث والدراسات الرصينة، بوصفها فضاء علمي يستقطب الباحثين والتدريسين وطلبة الدراسات العليا. كما أننا نرحب دوماً بمقترحاتكم وتصويبكم الذي نعتبره تقييماً دورياً يقوم به القارئ والمتابع لإصدارات المجلة ونشاطات الجمعية وأعمالها.

وفي هذا المقام يسعدنا وباسم هيئة تحرير المجلة، ان نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور ياسين العيثاوي وكيل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والاستاذ الدكتور اسامة السعيدي رئيس الجمعية، وجميع اعضاء الهيئة الادارية للجمعية، ولكل من ساهم او قدم الدعم والمشورة لتمكين المجلة للنجاح والاستمرار والقيام بدورها الذي وجدت من أجله.

ومن الله التوفيق

**أ.م.د. عمر جمعة عمران**
**رئيس التحرير**

## دليل المقومين

١-يرجى من المقوّم، قبل الشروع بالتقوّيم، التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقوّيم.

٢-لا تتجاوز مدة التقوّيم (١٠) أيام من تاريخ تسلم البحث.

٣-يذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلاً ومهماً لدرجة تلتزم المجلة بنشره.

٤-يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.

٥-يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الإشارة إليها.

٦-يحدد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.

٧-بيان مدى وضوح ملخص البحث.

٨-مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.

٩-بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.

١٠-تجري عملية التقوّيم بنحو سري.

١١-يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.

١٢-ترسل ملاحظات المقوّم الى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.

١٣-يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوّم ان البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.

١٤-يُحدد المقوّم العلمي، بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.

١٥-تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

## دليل المؤلفين

١-تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢-أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣-يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والالكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.

٤-أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010)، وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكترونية.

٥-أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٦-يكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ- عنوان البحث باللغة العربية والانكليزية.

ب- أسم المؤلف باللغة العربية والانكليزية، ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة الانتساب.

ت- بريد المؤلف الإلكتروني.

ث- ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

ج-الكلمات المفتاحية.

٧-يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦) Bold.

٨-يكتب في وسط الصفحة، أسم المؤلف، وجهة انتساب المؤلف، وعنوان البريد الالكتروني للمؤلف، وبحجم خط (١٢) Bold .

٩-يكتب ملخص البحث بحجم خط (١٢) Bold .

١٠- تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها خمس كلمات بحجم خط (١١) Bold.

١١- جهات الانتساب تثبت كالاتي: (الجامعة، الكلية، القسم، البلد والمدينة).

١٢- تكتب البحوث بخط نوع (Arabic Simplified) للغة العربية، وبخط نوع (Times New Roman) للغة الإنكليزية، وبحجم خط (١٤).

١٣- مسافة الحواشي الجانبية (2.5) سم، والمسافة بين الاسطر (١.١٥) سم.

١٤- على الباحث اتباع الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

١٥- تعتمد المجلة صيغة (APA) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها.

١٦- تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (Turnitin) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.

## تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

**إني الباحث .....**

**صاحب البحث الموسوم بـــ (.....**

**.....).**

**أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (  ).**

**التوقيع:**

**التاريخ:**

## تعهد الملكيّة الفكريّة

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـــ (.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم ينشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (  ).

التوقيع:

التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

الرقم ب ت 4 / 7855
التاريخ 2021/12/22

No.
Date

## الجمعية العراقية للعلوم السياسية

### م/ المجلة العراقية للعلوم السياسية

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...**

أشارة الى كتابكم المرقم ٥٣ في ٢٢ / ٣/ ٢٠٢١ بشأن مجلتكم واعتمادها لأغراض النشر والترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ١٩ /١٢/ ٢٠٢١ على أعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى ، واعتباراً من العدد الرابع – لسنة ٢٠٢١ وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية.

**للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده باسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ، ويعتبر ذلك شرطاً اساسياً في أعتمادها بموجب الفقرة ( ٣١ ) من ضوابط استحداث واصدار المجلات العلمية في وزارتنا ... مع التقدير.**

**أ.م.د حسين صالح حسن**
**المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة**
**٢٠٢١/١٢/ ٢١**

نسخة منه الى:
- مكاتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / أشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م/ ٧٢٦٧ في ٢٠٢١/١٢/١٩ / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير
- قسم المشاريع الرقمية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التاليف والنشر والمجلات / مع الاوليات.
- الصادرة

مهند ابراهيم
١٩ / كانون الاول

# المحتويات


| ت | اسم الباحث | عنوان البحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١ | **أ.د.حيدر ادهم عبدالهادي الطائي** | بعض الملاحظات المتعلقة بتطوير الثقافة القانونية للآثاريين العراقيين "دراسة على ضوء المقررات والمناهج المعتمدة في كليات واقسام الاثار العراقية" | **٢٢-١** |
| ٢ | **أ.م.آمال وهاب عبدالله العنبكي**<br>**أ.م.د.هالة صلاح الحديثي** | الفواعل المحركة للأداء السياسي للمرأة العراقية من منظور مهارات القوى الناعمة في صناعة السلام و إدارة الأزمات | **٤٦-٢٣** |
| ٣ | **ابراهيم صالح**<br>**أ.م.د.عمار سعدون سلمان البدري** | التحدي الامريكي للشراكة الايرانية – الصينية في عهد الرئيس روحاني | **٧٠-٤٧** |
| ٤ | **بشرى جاسم محمد حسين** | تطورات الصراع في السودان من عام ١٩٨٩حتى عام٢٠٢٠ | **٩٤-٧١** |
| | **مقالات بحثية** | | |
| ٦ | **أ.د.طه حميد العنبكي** | مصطلحات سياسية تعريف السياسة والنظام السياسي والدستور والدولة والسلطة السياسية | **١٠٢-٩٥** |
| ٧ | **أ.م.د.طارق عبدالحافظ الزبيدي** | ابعاد و تداعيات الازمة السياسية ما بعد الانتخابات العراقية في ٢٠٢١/١٠/١٠ | **١٠٦-١٠٣** |
| ٨ | **د.محمد معزز الحديثي** | سيناريوهات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة (المشهد السياسي العراقي ما بعد الانتخابات) | **١١٠-١٠٧** |
| ٩ | **د.صفاء ابراهيم الموسوي** | تقييم أداء المفوضية في إجراء الانتخابات | **١١٤-١١١** |
| ١٠ | **محمد كريم الخاقاني** | دور عمليات بناء السلام في تحقيق الأمن والاستقرار (ليبيريا أنموذجاً) | **١٢٠-١١٥** |

# Contents


| NO. | The name of the researcher | Search Name | page number |
|---|---|---|---|
| 1 | Prof.dr. Haider Adham Abdel Hadi Al-Taei | Some notes regarding the development of the legal culture of Iraqi archaeologists "A study in the light of the approved courses and curricula in Iraqi archeology colleges and departments" | 1-22 |
| 2 | Asst.Prof.Amal Wahhab Abdullah & Asst.Prof.Dr.Hala Salah Al-Hadithi | The dynamics of the political performance of Iraqi women From the perspective of soft power skills in peacemaking and crisis management | 23-46 |
| 3 | Ibrahim Saleh & . Asst.Prof.Dr. Ammar Saadoon Al-Badry | The US challenge to the Iranian-Chinese partnership Under President Rouhan | 47-70 |
| 4 | Bushra Jassim Muhammad Hussein | Developments in the conflict in Sudan from 1989 until 2020 | 71-94 |
| Research Articles | | | |
| 5 | Prof.Dr.Taha Hamid Al-Anbaki | Political terms Defining politics, political system, constitution, state and political power | 95-102 |
| 6 | Asst.Prof.Dr.Tariq Abdul Hafez Al-Zubaidi | Dimensions and repercussions of the political crisis after the Iraqi elections on 10/10/2021 | 103-106 |
| 7 | Dr. Mohamed Moazez Al-Hadithi | Scenarios for forming the new Iraqi government (The Iraqi political scene after the elections) | 107-110 |
| 8 | Dr. Safaa Ibrahim Al Mousawi | Evaluating the performance of the commission in conducting the elections | 111-114 |
| 9 | Msc.Muhammad Karim al-Khaqani | The Role of Peace Building Operations in Achieving Security and Stability (Liberia as a Model) | 115-120 |

وزارة الثقافة والسياحة والآثار
دار الكتب والوثائق
IRAQI NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVES

IRAQ POLITICAL SCIENCE ASSOCIATION
الجمعية العراقية للعلوم السياسية

IRAQI
Academic Scientific Journals
العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية

turnitin

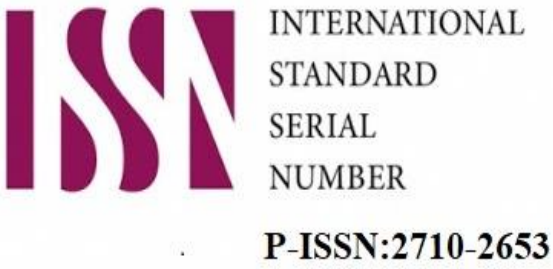
ISSN
INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
P-ISSN:2710-2653

# بعض الملاحظات المتعلقة بتطوير الثقافة القانونية للاثاريين العراقيين "دراسة على ضوء المقررات والمناهج المعتمدة في كليات واقسام الاثار العراقية"[1]

أ.د. حيدر ادهم عبدالهادي الطائي
جامعة النهرين/ كلية الحقوق
haidar692006@yahoo.com

**الملخص**:
تتطلب عملية المحافظة على الممتلكات الثقافية للشعوب جهودا تشمل العناية بميادين متنوعة ذات صلة بتحقيق الهدف المذكور, وقد تعرض العراق لعمليات سرقة منظمة وواسعة النطاق لممتلكاته الثقافية بعد الغزو الامريكي المتحالف مع اطراف اخرى عام ٢٠٠٣ ورغم حجم التحدي المطروح فما زالت كليات واقسام الاثار في الجامعات العراقية لا تتضمن مقرراتها الدراسية اية دروس قانونية تولي اهمية لموضوع الحماية الوطنية والدولية للممتلكات الثقافية للشعوب سواء على مستوى الدراسات الاولية او العليا الامر الذي نعده نقصا يجب العمل على تلافيه بالسرعة الممكنة لكي نضمن تخريج اثاريين عراقيين يمتلكون الحد الادنى من الثقافة القانونية التي تمكنهم من اداء اعمالهم, وهي ذات اهمية للحقيقة الموضوعية, بصورة مناسبة, والامر المذكور يتطلب تعاون جهات متعددة تراعي ان المقرر الذي ندعو الى اعتماده هو مقرر "مساعد" مع ضرورة الانتباه الى ان الوصف المتقدم يتطلب العناية بصورة مضاعفة بمميزات المنهج الدراسي الجيد لكي تتحقق بالنتيجة النهائية الغاية من اقراره.
**الكلمات المفتاحية:** المقررات والمناهج، الثقافة القانونية، الاثاريين العراقيين.

## Some notes regarding the development of the legal culture of Iraqi archaeologists

## "A study in the light of the approved courses and curricula in Iraqi archeology colleges and departments"

Prof.dr. Haider Adham Abdel Hadi Al-Taei
Instructor, Faculty of Law, Al-Nahrain University

**Abstract:**
The process of preserving the cultural property of the peoples requires efforts that include taking care of various fields related to achieving the aforementioned goal. Iraq has been subjected to widespread and organized theft of its cultural property after the American invasion allied with other parties in 2003. Despite the

magnitude of the challenge, the faculties and departments of antiquities in Iraqi universities are still not Its academic curricula include any legal lessons that attach importance to the issue of national and international protection of peoples' cultural property, whether at the level of preliminary or postgraduate studies, which we consider a deficiency that must be avoided as soon as possible in order to ensure the graduation of Iraqi archaeologists who possess the minimum level of legal culture that enables them to perform their work.

It is of importance to the objective truth, in an appropriate manner, and the aforementioned matter requires the cooperation of multiple bodies, taking into account that the course we call for adoption is an "assistant" course, with the need to pay attention to the fact that the advanced description requires double attention to the features of a good curriculum in order to achieve the final result the purpose of its approval.

**Keywords**: courses and curricula, legal culture, Iraqi archaeologists.

## المقدمة:

يقال في الامثال العربية الشائعة "لا في العير ولا في النفير" حيث افتتح ورقتي بهذا المثل رغم ما فيه طبقا لتصوري الشخصي من قسوة متمنيا ان لا يجد من يقرئها فسحة للقول بامكانية انطباقه على حالتي لانني اكتب في موضوع يطرح تصورا لا احظى باختصاص فيه "اقصد علم الاثار" ومع ذلك ساسمح لنفسي بالخوض في هذا المجال, وعذري في ذلك انني الج ميدان الاثار من باب القانون, فعندما اكملت دراستي الثانوية في العام ١٩٨٧ متفوقا في القسم الادبي حيث حصلت على معدل يتجاوز (٨٨%) كنت ارغب بالتقديم على قسم الاثار في كلية الاداب بجامعة بغداد لكن والدي "رحمه الله" طلب مني بالحاح ان اغير من هذا الخيار باتجاه دراسة القانون, لقناعته انه الخيار الاصلح للحياة في بلد لم يعرف على الوجه الاعم والاغلب معنى الاستقرار طيلة تاريخه, وهو ما حصل لاحقا, مع اعترافي الكامل والصريح انني استمتع بقراءة بعض امهات كتب التاريخ المهمة اكثر من استمتاعي بقراءة نصوص القواعد القانونية الجافة, لذلك اقول اتمنى ان لا يكون المثل الشعبي المذكور منطبقا على خياري الذي اتخذته قبل سنوات عندما اخترت دراسة القانون, لانني ما زلت مؤمنا ان كليات الاداب هي مؤسسات تعليمية مهمة تساهم في صنع الهوية الوطنية والمحافظة عليها, كما انه من الصعب انكار وجود تاثير كبير لتاريخ الشعوب والامم في رسم توجهات الحاضر واحلام المستقبل, فالذاكرة الجمعية بما تتضمنه من قناعات راسخة في اعماق النفس البشرية "للانسان

المواطن" تساهم بصورة لافتة في صنع الهوية الامر الذي يوفر جانبا اساسيا من القناعات الفكرية التي يبني كل "انسان مواطن" ارائه على اساسها وتوجهاته وفقا لها بحيث يضمن ذلك وجود نوع من من عدم التعارض بين القناعة الكامنة في الداخل من جهة ومظاهر التصرف او السلوك المعبر عنه من جانب الانسان من جهة اخرى, وفي هذا الميدان عندما يتعلق الامر بصنع قناعات المستقبل تلعب الدراسات التاريخية والاثارية على حد سواء دورا جوهريا في التاثير على التصورات العامة للناس واتجاه ايمانهم بصدد الكثير من المواضيع ذات الصلة بما تقدم, واذا كانت المبادئ القانونية فضلا عن القواعد التشريعية والعرفية – التي تتمتع بصفة الالزام نتيجة المكنة التي تثبت للسلطة العامة في المجتمع السياسي عندما تقوم بتفعيل عنصر الجزاء القانوني في مواجهة من تسول له نفسه انتهاك قواعد القانون – تتمتع باهمية عندما يتعلق الامر بالمحافظة على التاريخ الحقيقي للامم والشعوب فان المحافظة على الهوية الوطنية وتمجيد الحقيقة بصرف النظر عن اتجاهاتها ترتبط بايلاء عناية متميزة للدراسات التاريخية والاثارية مما يطرح اهمية وجود ثقافة قانونية راسخة في قناعات من يعمل في الميدانين المذكورين من الضروري العمل على خلقها عبر التعليم الذي سيبقى طبقا لاحد الكتاب (الاهم بالنسبة للانسانية, لان الاذى والاساءة والتخريب وظلم الناس كلها تنبع من فهم سيئ ورديئ للحياة, وهذا الفهم لا يتشكل الا بغياب التعليم الكافي الذي يكفل عدم انحراف الانسان نحو المسارات الخطرة).

## اولا:اهمية البحث

تظهر اهمية العناية بالثقافة القانونية للعاملين في ميدان الدراسات التاريخية والاثارية كونهم اطراف فاعلة في المحافظة على الهوية الوطنية الجامعة من خلال كون القانون وسيلة للمحافظة على الذاكرة الوطنية, وهذه تمثل الميدان او المساحة الموضوعية لعلوم التاريخ والاثار, فصنع الهوية ضمن الاطر الدستورية لمؤسسات الدولة يضمن لهم دورا متميزا بشرط توافر مجموعة من الامكانيات او الادوات المباشرة وغير المباشرة, ومنها الادوات القانونية الامر الذي يعد ايضا احد مبررات عناية القانون بمجالات التاريخ والاثار فهو يستهدف بالنتيجة تحقيق المصالح الجمعية للشعوب, وعلى اساس ما تقدم حرر الانسان الكثير من التشريعات الوطنية وابرم مجموعة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية الممتلكات الثقافية التي يتوجب على المهتمين بعلوم التاريخ والاثار العناية بها, خاصة وان هناك مشاكل في استرداد الممتلكات الثقافية العراقية المسروقة يعاني منها الجانب العراقي بمؤسساته الرسمية ناجمة عن ضعف الوعي القانوني.

## ثانيا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بكون المواد الدراسية المقررة في غير كليات القانون, والتي تتطرق لمفاهيم قانونية ذات صلة بكل اختصاص على حدة غالبا ما يجري التعامل معها بعدها مواد ثانوية ما يعني وجود نظرة غير ناضجة لدور القانون في المجتمع, وربما كانت طبيعة المفردات الدراسية التي تقدم للطالب على وجه الخصوص فضلا عن النظرة الدونية المسبقة المترسخة بقناعات الدارسين لاي اختصاص من المواد او المقررات الدراسية المساعدة "الثانوية !!!" وعدم سعي القائمين بالتدريس لهذه المواد او المقررات نحو الارتقاء بها وخلق قناعات معاكسة هي الصحيحة من موقف المتلقين لها الامر الذي يقتضي الجري وراء معرفة الاسباب وصولا لانجاز فهم اكثر عمقا لهذا الجانب حتى تتحقق جدوى ملموسة من وراء تدريس المقررات او المواد الدراسية "الثانوية!!!" حيث ينطبق الامر المذكور بالنسبة لتدريس القانون في كليات واقسام الاثار على وجه التحديد.

## ثالثا: فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على مسلمة اولية مضمونها وجود قصور واضح بل شبه كامل في الثقافة القانونية للاثاريين العراقيين ناجمة عن انعدام المقررات والمناهج القانونية التي تستجيب للتحديات المتمثلة بفقدان العراق للكثير من كنوزه التاريخية نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي اصبح يشكل حالة مرضية مزمنة كرستها التيارات السياسية الموجودة فيه بتصرفاتها التي عملت على عدم احترام المصلحة الوطنية العامة.

## رابعا: منهجية البحث

سنتبع في دراستنا للمقررات القانونية والمناهج "المفردات" الدراسية المعتمدة في كليات واقسام الاثار باعتبارها اساس مهم يساهم في بناء ثقافة قانونية ضرورية للعاملين في ميدان الدراسات الاثارية اسلوب المنهج التحليلي بوصف واقع الحال كما هو ومن ثم تحديد نقاط الضعف في محاولة لايجاد تصورات مبدئية تقود باتجاه التطوير والدفع الى الامام قدر تعلق الامر بعناوين المقررات القانونية والمحتوى "المنهج" المعطى الى الطلبة.

## خامسا: خطة البحث

تعتمد هذه السطور في المعالجة المقدمة لموضوع تطويرالثقافة القانونية للاثاريين العراقيين على مبحثين يتم التطرق في المبحث الاول الى المقررات الدراسية "المواد الدراسية" في اقسام الاثارالتي تتخذ من موضوع القانون مادة مساعدة بالتعرف عليها فضلا عن وصف بعض تفاصيل المفردات المعتمدة في المقررات "المواد" المذكورة. اما المبحث الثاني فسنبرز فيه خصائص المقررات القانونية

الجيدة لغير كليات القانون, وعلى وجه التحديد كليات واقسام الاثار, وما ينبغي ان تتميز به, فضلا عن محاولة تحليل مدى نجاعة هذه المقررات "المواد" وكفايتها من جهة العدد والاهم من ذلك من جهة تفاصيلها او مفرداتها القانونية على ضوء معيار قائم ينبني على نجاحها في خلق ثقافة قانونية عامة لدى الاثاريين العراقيين, وفقا للاتي:

**المبحث الاول: المقررات القانونية المعتمدة في كليات واقسام الاثار ومناهجها**

**المبحث الثاني: الثقافة القانونية بكليات واقسام الاثار طبقا لخصائص المقررات والمناهج المساعدة الجيدة**

## المبحث الاول: المقررات القانونية المعتمدة في كليات واقسام الاثار ومناهجها[٢]

تتضمن عملية التعليم ايصال مجموعة من القيم الاساسية الى المتلقي يبرز من خلالها جانب من الدور المتميز "للمعلم" في بناء المجتمعات الانسانية وتكوين هويتها المستقلة والفارقة عن هويات الاخرين, بمعنى قناعاتهم بخصوص اتجاهات الانتماء, حيث يجب ان يتوافر عامل موضوعي لادراك الهدف المذكور يتمثل بالمخزون الثقافي الذي حققه "المعلم" من خلال رحلته في ميدان التعلم والتعليم بينما تعد الرغبة في ايصال رسالة محددة للمتلقي ببث جانب من المخزون الثقافي "للمعلم" الامر الذي يمكن النظر اليه بوصفه العامل المعنوي المشترط لوجود قدرة على التاثير في الاخرين عن طريق مخاطبة عقولهم ودفعهم الى التفكير بدفئ الطرح ومرونة الوسيلة بعيدا عن ترديد الشعارات غير المنتجة. وتلعب المقررات والمناهج الدراسية دورا في تكوين القناعات واتجاهات الهوية عبر الميول التي تتكون في عقول المتلقين, واذا صحت النظرة الى الدساتير بوصفها وثائق نصر لقوى سياسية على حساب قوى سياسية اخرى فان المناهج على وجه العموم بدورها ايضا ليست تجميعا (بسيطا ولا محايدا للمعرفة, وانما هي جزء من تراث انتقائي من اختيار بعض الافراد, ومن رؤية جماعية او بعض الجماعات للمعرفة.....وهي تنتج عن الصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية, حيث تسعى الجماعة السائدة للحفاظ على قيادتها ازاء الجماعات الخاضعة, ويتم ذلك عبر عملية تشكيل الشعور والوعي العام من خلال ما يبث في التعليم عبر المناهج)[٣] وفي سياق الوصف المتقدم للمناهج "ليست تجميعا محايدا للمعرفة.....تراث انتقائي من اختيار بعض الافراد.....الخ" فمن غير اليسير ان نتفق مع مثل هذه التصورات التي تعطي للتوجيه بطريقة مركزية واحادية الجانب من خلال المناهج في عصرنا الراهن حيث تدفق المعلومات من كل مكان, كما ان تبني التوجه المذكور في اعداد المناهج لا يتفق مع المعايير التربوية القائمة على تمجيد الحقيقة بصرف النظر عن اتجاهها, وهي معايير او اسس موضوعية وعقلانية تسمح للطالب من خلال المنهج والمهارات التي تتحقق من

استيعاب الرسالة التي يوصلها الى تكوين اراء وقناعات مبنية على عدم السماح بغسيل الدماغ, حيث يبرز دور التدريسي في المجال المذكور كموجه في تقديم المنهج للمتلقي وفقا لرؤية موضوعية بعيدة عن اي انحياز او انتقائية وبعيدا عن اي تأثر بتوجهات انبنت على نتائج صراعات سياسية او اقتصادية او ثقافية, وان ما يجب على المناهج تحقيقه يتمثل بتركيز فكرة الوصول الى الحقيقة المجردة بنزعة عقلية وفقا لتصورات محايدة بعيدة عن اي انحياز او ميل حيث يمكن ان يقال في مجالات التعليم "كل شيئ فيه حيلة الا عملية وضع المناهج".

والحقيقة ان المفهوم الحديث للمقصود بالمنهج يقوم على تبني اتجاه واسع لا يشتمل فقط على المقررات الدراسية المصاغة من اصحاب الاختصاص وفقا لمفردات "مناهج" محددة بمجالات العلوم المتنوعة بقصد تعليمها للطلبة واختبارهم فيها للتاكد من مدى نجاعة بث المعلومة بقصد التعلم[٤], وانما يشتمل على كافة المعلومات والخبرات التي تقدم للطالب داخل القاعة الدراسية الحقيقية او الافتراضية وخارجها لتحقيق شكل من اشكال التنمية المعرفية في قناعات الفئات المستهدفة, ومن النواحي كافة العقلية والنفسية والثقافية والاجتماعية والصحية وغير ذلك, فالمنهج الدراسي بهذا المفهوم يشمل الكتب المقررة وطرق التدريس والوسائل التعليمية المستخدمة والنشاطات والفعاليات المختلفة للطالب التي تتم تحت اشراف المؤسسة التعليمية[٥] مما يعني ان المفهوم الحديث للمنهج الدراسي يتكأ على فكرة الانفتاح, وهو تصور يتماهى مع الامكانيات التي يوفرها عصر تدفق المعلومات بحيث تساعد هذه الفكرة على تنمية المعارف المتنوعة للمتلقي تمهيدا للنهوض بمستواه ليمتد ذلك النهوض الى نمط حياته الامر الذي يتطلب التركيز على طرق الحوار الهادئه بين "المعلم او التدريسي" والمتلقي والابتعاد عن اساليب القسر المادية والمعنوية داخل القاعة الدراسية او داخل المؤسسة التعليمية, وهي اساليب لا تعني عموما سوى ضعف المنظومة الثقافية "للمعلم" بل عدم صلاحيته للقيام بهذا الدور[٦] في عصر يشهد تدفقا هائلا للمعلومات وانفتاحا كبيرا مفروضا على العالم من خلال وجود شبكة المعلومات العالمية "الانترنيت" مما يتيح امكانية السفر الافتراضي دون الحاجة للانتقال ماديا الى مكان اخر, بحيث اصبح الانفتاح الكبير يتطلب في سبيل المحافظة على الهوية ولو باتجاهاتها او اعمدتها الاساسية التركيز على خلق نوع من الحصانة من خلال تكوين القناعات في عقول النشئ الجديد بدلا من المراهنة على تصورات قائمة على تحقيق نتائج محددة تصب في خانة الطغمة الحاكمة الممثلين لاصحاب المصالح المادية الكبرى تعتمد على حجب المعلومات غير المرغوب فيها من جانب السلطة القائمة[٧]. والحقيقة ان الخبراء في مجال التربية والتعليم لا يزالون ياملون في دور متميز لمدراء المدارس وقادة المؤسسات التعليمية الاخرى لكافة المستويات, وايضا للتدريسيين الجيدين الذين يمكنهم احداث الفرق للطلاب حيث يجب على الكادر التعليمي ان يكون منفتحا وناقدا لنفسه بما

يكفي لتخيل شكل المؤسسة التعليمية للطلبة الذين يكافحون في السياقات الاكاديمية او الاجتماعية للتعاطف معهم لا ان يكونوا جزءا من العنف المسلط على الطلبة[٨].

ان التوجهات المتقدمة ترتبط بصورة او باخرى بالاهداف التربوية في المجتمع, فالتربية بادواتها تحقق نوعا من التشكيل للمجتمع الانساني معالجة بذلك نمط الحياة غير المرضي عنه باتباع اسلوب خلق انحيازات ثقافية وفكرية حديثة تستجيب للاهداف المراد الوصول اليها, والحقيقة ان مسالة النجاح والفشل في هذا الجانب تعتمد على تفكيك بنية نمط التفكير القديم السائد, وهو نمط متخلف يساعد في خلق الكثير من الامراض الاجتماعية, ولا يجد المتخصصون بميدان التربية في التلقين اسلوبا مثاليا لتحقيق الاهداف بطريقة ايجابية, فهذا النمط من التربية يشجع التفكير التقريري, وقبول الافكار كمسلمات مما يجعل من تنمية امكانية الاتيان بافكار جديدة وتوليد الابداع امرا بعيد المنال, فنمط التفكير التلقيني الاكثر بعدا في تحقيق الاهداف في المجتمعات العربية, ومنها المجتمع العراقي, ذلك ان ما نحتاج اليه نوع من التفكير الابداعي الذي يعتمد على الابتكار والخلق لا التقرير وقبول المسلمات دون حوار يقوم على المشاركة في الوصول الى النتائج[٩].

وعلى ضوء التصورات المتقدمة للمقصود بالمفهوم الحديث للمقررات والمناهج الدراسية يمكن طرح تساؤل مضمونه: الى اي مدى تستجيب المقررات والمناهج الدراسية المعتمدة في كليات واقسام الاثار العراقية للتصور الحديث بقدر تعلق الامر بالمقررات القانونية ؟

ان الاجابة عن السؤال المتقدم تقتضي اولا التعرف على المقررات الدراسية "اسماء المواد الدراسية" اضافة الى ما تتضمنه من مفردات تعليمية من المفروض ان الطالب يتلقاها خلال السنة الدراسية على مدى اربع سنوات هي مدة دراسته للحصول على شهادة البكلوريوس. ففي قسم الاثار بكلية الاداب في جامعة بغداد لا يتلقى الطلبة مقررات قانونية ذات صلة باختصاصهم "الاثار", وانما يتلقون دروسا في "مادة الديمقراطية" وبواقع ساعة واحدة فقط على امتداد كورس دراسي واحد لا غير, ولا يوجد كتاب منهجي معتمد لاغراض استيعاب هذه المادة وانما هناك ملازم دراسية لا نعتقد مطلقا انها تفي بالغرض لانها لا توحي بوجود تصور للمطلوب ايصاله الى الطلبة من معلومات اساسية في المادة المذكورة, وذلك في المرحلة الاولى فضلا عن كونهم يدرسون ايضا مادة "حقوق الانسان" بواقع ساعة واحدة فقط على امتداد كورس دراسي واحد, ولا يتوافر ايضا كتاب منهجي معتمد لهذه المادة وانما يجري اعتماد ملازم دراسية متواضعة للغاية من الناحية العلمية مما يعني انعدام الرؤية المخلصة من وراء تدريس هذه المادة بالشكل الذي وصفناه, كما ان كلا المادتين المذكورتين بواقعهما الحالي من جهة المناهج "المفردات" المعتمدة عموما لا يمكن ان تساهم في نشاة ثقافة قانونية لا من بعيد ولا من قريب, وهذا هو واقع الحال الذي ينطبق ليشمل هاتين المادتين في كافة الكليات الامر الذي لا

يحقق ما يشير اليه المهتمين باصول التعليم وقواعد التربية من ضرورة ان تكون اهداف كل مقرر دراسي يعتمد كمنهج واضحة لكي يتحقق الهدف من وراء اقرارها, وان عدم ادراك الهدف التربوي من وراءه من شانه ان يخل بمواصفات التدريسي الناجح, والهدف التربوي هو غاية يقصد تحقيقها يعبر عنه بشكل سلوك يقوم به المتعلم نتيجة عملية تعلمه[١٠].

اما في المرحلة الثانية فهناك مقرر دراسي يسمى "قانون حمورابي" لكنه لا يشكل مادة قانونية وانما هي مادة تدخل ضمن الاختصاص الحصري لعلم الاثار, والحقيقة ان ما اشرنا اليه في اعلاه ينطبق ايضا على حالة المقررات القانونية ومناهجها المعتمدة في قسم الاثار بكلية الاداب في جامعتي الكوفة وبابل ايضا. وفي سياق ما تقدم من الضروري الاشارة الى وجود مقرر دراسي قانوني يتطرق للحماية الوطنية للاثار تم الغاؤه منذ ما يقارب السنوات الثمان تقريبا حيث طلب من اقسام الاثار المذكورة اضافة مواد جديدة فقاموا بالاستغناء عن هذه المادة القانونية بحجة انها ليست ذات اختصاص متعلق بجوهر موضوع الاثار, وان الحاجة العلمية للطلبة في الاختصاص المذكور لا تقتضي التمسك بهذه المادة لذا فقد تم الاستغناء عنها. ولا يختلف الحال بالنسبة للمقررات والمناهج الدراسية ذات الطبيعة القانونية المعتمدة في كليتي الاثار بجامعة الموصل وجامعة ذي قار وجامعة سامراء ايضا حيث يجري تدريس مادتي "الديمقراطية" "وحقوق الانسان" في المرحلة الاولى لطلبة البكلوريوس فضلا عن مادة "شريعة حمورابي" في المرحلة الثانية لكن المادة الاخيرة لا تعد من المواد التي يمكن ان تساهم في خلق ثقافة قانونية تستجيب لمتطلبات الحاضر وتحدياته. اما على مستوى دراسة الماجستير والدكتوراه بالنسبة لقسم الاثار في كلية الاداب بجامعة بغداد, والدراسات العليا في كلية الاثار بجامعة الموصل فلم نجد اية مادة قانونية صرفة توفر معلومات معمقة عن بعض الاطر القانونية الخاصة بالحماية الوطنية والدولية للاثار لا من قريب ولا من بعيد.

في حين يلاحظ وجود مواد مساعدة اجبارية للتخصص في علم الاثار بالنسبة لمرحلة البكلوريوس, ومن ضمنها مادة قانونية صرفة في كلية الاثار بجامعة القاهرة, تدرس بواقع ثلاث ساعات نظرية, وهي بعنوان "القوانين والتشريعات والمواثيق واللوائح التنفيذية المتعلقة بالاثار وحمايتها" ومن التسمية المعتمدة لهذا المقرر يبدو انه يغطي موضوع الحماية على المستويين الوطني والدولي[١١]. اما على مستوى الدراسات العليا في كلية الاثار بجامعة القاهرة فتوجد مادة قانونية صرفة اختيارية ضمن برنامج "دبلوم الاثار المصرية" بعنوان "قانون حماية الاثار وتداولها" يتلقاه الطالب بواقع ساعتين. ولا توجد مادة قانونية صرفة اجبارية او اختيارية في برنامج الماجستير المتعلق "بالاثار المصرية" المقدم باللغة العربية, لكننا نجد في هذا البرنامج مادة ذات صلة الى حد غير قريب بالمواد الدراسية القانونية, وهي مادة اختيارية بعنوان "السياسة الخارجية في تاريخ مصر في العصر المتاخر" على اساس ان

دراسة السياسة الخارجية ومحاولة فهمها تقوم في جانب منها على ضرورة فهم النظام القانوني الذي يحكم العلاقات بين الدول في فترة من الفترات. كما لا تتوافر في برنامج الدكتوراه مواد قانونية صرفة في كلية الاثار بجامعة القاهرة كون المطلوب للحصول على شهادة الدكتوراه تقديم رسالة علمية فقط اي انها دكتوراه بحثية لا تسبقها سنة تحضيرية[١٢].

**المبحث الثاني: الثقافة القانونية بكليات واقسام الاثار طبقا لخصائص المقررات والمناهج المساعدة الجيدة**

ان العمل على تكوين رؤية تساهم في خلق وتطوير ثقافة قانونية للاثاريين العراقيين هدف يمكن تحقيقه من خلال اعادة النظر في الدور الذي يمكن ان تلعبه المقررات القانونية ذات الصلة بحماية الممتلكات الثقافية عموما, والاثار منها على وجه الخصوص, وتنشيط مؤسسات ومراكز التعليم المستمر في الجامعات العراقية حيث ضرورة العناية بالمواضيع القانونية المتعلقة بالجانب المذكور, فقطاع الثقافة من القطاعات المهمة لانها تمنح الحياة نكهة متميزة تتسم بالاحترام, كما انه قطاع يرتقي بالمستوى الاخلاقي للانسان طالما توجهت نشاطاته في الاتجاه الصحيح. فما هي الخصائص التي تتميز بها المقررات والمناهج المساعدة الجيدة لغير كليات القانون, وعلى وجه الخصوص لكليات واقسام الاثار في الجامعات العراقية ؟ وهل يمكن تصور وجود دور تقوم به مؤسسات ومراكز التعليم المستمر في خلق ثقافة قانونية لدى الاثاريين العراقيين ؟

ابتداء نقول تتميز المقررات الدراسية والمناهج الجيدة المعتمدة على وجه العموم بمجموعة من الخصائص التي تجعل من المادة الدراسية منجزة للغاية التي وجدت من اجل تحقيقها حيث يجب (١.ان تكون المعلومات فيه دقيقة وحديثة ٢.ان يؤكد على العموميات اكثر من التفاصيل اي التاكيد على المفاهيم والمبادئ والنظريات اكثر من الحقائق[١٣] ٣.المنهج الجيد يعتبر المعرفة وسيلة وليست هدفا فهو وسيلة لتحفيز الطالب على البحث والاستقصاء, وممارسة العمليات العقلية المختلفة كالملاحظة والقياس والتطبيق والاستنتاج والتصنيف والتنبوء والتفسير والافتراض.....الخ ٤.ان يرتبط المحتوى بخبرات الطالب وبيئته التي يعيش فيها قدر الامكان ٥.ان يتلائم المنهج مع قدرات الطالب وميوله وحاجاته ٦.ان يسهم في حل مشكلات المجتمع فقد يتضمن جانبا تثقيفيا يهدف الى رفع المستوى الصحي لابناء المنطقة او نشر الوعي السياسي ٧.ان يتيح الفرصة لممارسة العمل الجماعي والنشاطات المشتركة ٨.ان يتسم بالمرونة بان يحتوي نشاطات اختيارية ٩.يفضل ان يتضمن المنهج اكثر من كتاب واحد في كل مادة دراسية مع استخدام اكثر من طريقة في التدريس وانواع من الوسائل التعليمية)[١٤].

واذا اخذنا بنظر الاعتبار ان الخصائص المذكورة يجب ان تتوافر في كافة المناهج الدراسية التي يجري اعتمادها سواء المناهج الرئيسية لكل تخصص علمي او المقررات المعتمدة بمناهجها بالنسبة لكل تخصص لكنها لا تشكل مقررات اساسية, وانما هي مقررات مساعدة تساهم في تعميق الوعي باهمية مادة او موضوع التخصص الاساسي الذي يمنح الطالب شهادة البكلوريوس فيه فان ما ينبغي ملاحظته ايضا ضرورة النظر الى المقررات الدراسية المساعدة والمناهج المعتمدة فيها والتعامل معها وفقا للطابع الاستثنائي المبرر لوجودها وتدريسها في غير الاختصاص الرئيسي, فالمقررات القانونية المعتمدة في كليات واقسام الاثار العراقية والمتمثلة بمادتي "حقوق الانسان" "والديمقراطية" تشكل توجهات رسمية للجهة المشرفة على قطاع التعليم العالي, وهي توجهات ترتبط بعوامل سياسية تستجيب لحاجة النظام السياسي بالدرجة الاولى لكي تتناغم تطلعات الافراد مع الايديولوجية المعلنة للنظام المذكور, وهذه المقررات كما ذكرنا هزيلة للغاية, كما انها لا ترتبط الى حد كبير بكونها مقررات مساعدة تقدم معلومة ذات فائدة لمضمون الاختصاص الاساسي, والنتيجة المذكورة تنطبق بامتياز على واقع المادتين المذكورتين واللتين تدرسان في كافة التخصصات الموجودة بالجامعات العراقية. فالمطلوب اذن التعامل مع مصطلح "المواد المساعدة" باعتبار ان المقصود منه تلك المقررات الدراسية التي ترتبط بحلقة غير مباشرة مع التخصص, فتدريس مقرر "الاقتصاد" او مقرر "العلاقات الدولية" ....الخ في كليات القانون على سبيل المثال يجب ان ينظر اليهما من باب كونهما يرتبطان بالتخصصات القانونية بحلقة غير مباشرة, كما ان تدريس مقرر "القانون الاداري" في كليات الادارة والاقتصاد يعد من باب المقرر المساعد, وفي الحالة الاخيرة فان مستوى ارتباط مادة "القانون الاداري" بالاختصاصات الاقتصادية والادارية اكثر من مستوى ارتباط مقررات "حقوق الانسان" "والديمقراطية" بالاقسام التي تدرس مقرر "القانون الاداري في الكلية المذكورة من جهة التخصص الدقيق فيها. وهذا يعني ان مسالة حداثة المعلومة المقدمة للطالب ودقتها ستكون مطلوبة فضلا عن التركيز على المبادئ العامة والمفاهيم والنظريات دون التفاصيل, كما ان من الضروري للغاية ان تكون النظرة الى هذه المناهج ضمن المقررات المذكورة اداة محفزة للطالب على بناء تصورات تساعد في تعميق الوعي بتفاصيل التخصص الدقيق وحمايته وفقا لفهم صحيح, والامر المذكور يمكن له ان يتحقق من خلال تنمية قابليات الطلاب على "البحث والاستقصاء وممارسة العمليات العقلية المختلفة كالملاحظة والقياس والتطبيق والاستنتاج والتصنيف والتنبوء والتفسير والافتراض.....الخ" ضمن المساحة التي يتشكل منها التخصص الدقيق للطالب.

ان وضع ما تقدم من تصورات سيعني عدم قبول تدريس ذات المناهج المعتمدة في كليات القانون لمادة "القانون الاداري" في كليات الادارة والاقتصاد وانما يجب اعداد مناهج خاصة للكليات الاخيرة

تراعي خصائص المنهج الجيد بصورة استثنائية ومشددة لكي نحقق الغاية التي تبرر وجود مقررات دراسية مساعدة. ان وجوب مراعاة ما تقدم ينطبق ايضا على المقررات الدراسية ذات الطابع القانوني التي نعتقد بضرورة تلقي طلبة كليات واقسام الاثار محاضرات فيها[١٥] خارج المقررات التي اشرنا اليها والتي يجري تدريسها بمناهج هزيلة في التخصصات كافة, ونقصد بها مادتي "حقوق الانسان" "والديمقراطية" على وجه الخصوص.

ايضا اشرنا الى "ضرورة اسهام المقررات والمناهج في حل مشكلات المجتمع...." اذ تعد هذه الخاصية ذات اهمية بالنسبة للمقررات والمناهج القانونية التي تعد لغير كليات القانون ففي ضوء وجود حالة من انعدام الوعي باهمية المحافظة على الممتلكات الثقافية العراقية بل وجود مبررات بعضها ناتج عن فهم سيء لتوجهات مشروعة معينة تبرز اهمية خلق مثل هذا الوعي عن طريق الادوات المتاحة ضمن امكانيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي متمثلة بتخصيص ساعات دراسية لمادة قانونية توفر مثل هذه الثقافة المطلوبة نتيجة حاجة المجتمع الملحة اليها في الوقت الحاضر مما يعني اهمية تكريس الخصائص العامة المذكورة للمقررات والمناهج الجيدة بصورة استثنائية عند اعداد مقررات ومناهج دراسية ذات طابع قانوني لاقسام وكليات الاثار في العراق نظرا لكون هذه المقررات والمناهج مقررات مساعدة, فضرورة وجود رؤية واضحة للهدف الذي تسعى الى تحقيقه يجب ان تترجمه المفردات المعتمدة وفقا للمراحل الدراسية التي يمكن ان يتخذ القرار بخصوص تدريس هذه المواد لطلبتها سواء في مرحلة البكلوريوس او مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

من جانب اخر لم يقدر لنا الاطلاع على اي محتوى لمفردات قانونية تقدم المعلومة في مجال حماية الممتلكات الثقافية قامت بها مؤسسات ومراكز التعليم المستمر الموجودة بالجامعات العراقية كافة لامكانية تقييم هذه المناهج على ضوء النشاطات المعلن عنها, والتي غالبا ما تعالج مواضيع مدعومة من اطراف سياسية عن وعي او من دون وعي لدى العاملين في هذه المؤسسات والمراكز وربما يعود السبب في ذلك الى سيطرة المواضيع السياسية على التغطيات الاعلامية اليومية المرئية والمسموعة والمكتوبة حتى اصبحت تمثل موضوعا لحديث الناس مسيطرة بذلك على المشهد اليومي لتفاصيل الحياة في المنطقة العربية على وجه التحديد. واذا كانت مهمة تدريس مقررات دراسية مساعدة في بعض الاختصاصات الانسانية او غير الانسانية بما في ذلك المقررات والمناهج الدراسية التي نرى بضرورة اعتمادها كمقررات قانونية في كليات واقسام الاثار عملية تستلزم توافر كوادر تدريسية كفوءة فضلا عن مناهج "مفردات دراسية" محفزة لعقلية الطالب وجاذبة لاهتماماته, وان العاملين المذكورين قد لا يتوافر احدهما في الغالب فان هناك حقيقة قائمة مضمونها ان الاداء الجيد للتدريسي يمكن له

ان يقوم بمهمة تعويض الفقر في المنهج "المفردات الدراسية ومحتواها" ولو كان ذلك بنسبة معينة, مثلما ان ثراء المضمون يمكن ان يهدره فقر اداء التدريسي.

اخيرا يمكن تاشير غياب اي دور واضح لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" في ميدان مساعدة الاثاريين العراقيين على تطوير ثقافتهم القانونية كجزء من التزامها بتحقيق الاهداف التي وجدت من اجلها, ولا نعتقد بوجود دور ايجابي لها في الدعوة الى تطوير مقررات ومناهج قانونية مساعدة يجري تبنيها في كليات واقسام الاثار التابعة للجامعات العراقية الامر الذي يمكن ان ينظر اليه سلبا من جهة تقييم الدور الذي كان عليها ان تؤديه في المجالات كافة ذات الصلة بحماية الممتلكات الثقافية التي تعرضت الى كارثة حقيقية في العراق بعد الغزو الامريكي على وجه التحديد.

وعلى ضوء مجمل ما تقدم فان التصور الخاص بتطوير المقررات الدراسية القانونية والمناهج المعتمدة في كليات واقسام الاثار العراقية من المهم ان يقوم على ضرورة تنشيط سوق العمل المرتبط بالتخصص المذكور "المرتبط بعلم الاثار" وتطويره وفقا لرؤية جادة تبتعد عن التسويق الاعلامي المؤقت, بمعنى النظر اليه وفق رؤية مزدوجة تجمع بين اهمية العناية بالجانب الثقافي المكون للهوية الوطنية من جهة والجانب الاقتصادي باعتبار ان الاثار تكون ثروة وطنية من الممكن الاستفادة منها اقتصاديا, فتحقيق اي نجاح في الجانب الاقتصادي المرتبط "بالاثار" سينعكس ايجابا على مجمل العاملين في قطاع الثقافة, وليس من المستغرب القول بوجود تخلي كبير من جانب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي !!!, ووزارة الثقافة !!!, ووزارة التخطيط !!! عن تطوير برامج تعمل على استثمار الموروث الثقافي العراقي, فما سمعناه في فترات زمنية سابقة, وما نسمعه الان عن وجود محاولات او برامج تصب في الاتجاه المذكور, هي مجرد شعارات او دعايات انتخابية هزيلة[١٦] لا قيمة لها نظرا لانعدام الدليل القائم المؤكد لها على ارض الواقع, والا فما هي اسباب الفشل ؟[١٧]

**الخاتمة**:

تقوم عملية بناء الهوية الوطنية والمحافظة عليها على تفعيل مجموعة من الاعتبارات في الذاكرة الجمعية للشعوب, حيث لا يمكن تجاهل اهمية الحقائق التاريخية التي تكشف عنها الدراسات والاكتشافات الاثارية الامر الذي يتطلب بدوره توافر ثقافة قانونية اساسية متوازنة لدى الاثاريين تساهم في المحافظة على الموروث التاريخي, فالقانون وسيلة لتنظيم شؤون الحياة في المجتمعات الانسانية, وبشكل خاص في اوقات الازمات وحالات النزاع, وهو وسيلة تسعى الى وضع الامور في مكانها الصحيح, واذا كانت عملية تدريس بعض المقررات ذات المحتوى القانوني امر قائم بالنسبة لكليات واقسام الاثار الموجودة في الجامعات العراقية, فان عدم توافر مقررات ومناهج دراسية ذات مضمون قانوني يستجيب للتحديات المطروحة على مستوى المشهد الاثاري العراقي امر قائم ايضا الامر الذي

يستدعي ضرورة الوقوف امام هذا الواقع مستهدفين بناء ثقافة قانونية تساهم في المحافظة على الاثار العراقية واسترداد المسروق منها بعد ان تعرضت الى عملية نهب منظمة بمساعدة او تغافل مقصود من جانب اطراف دولية الامر الذي قادنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وفقا للاتي:

**اولا:الاستنتاجات**

١.تتضمن الدراسة في كليات واقسام الاثار العراقية مقررات ومناهج ذات محتوى قانوني عام, وهي مقررات معتمدة في الكليات الاخرى حيث يجري تدريس مادة "الديمقراطية" ومادة "حقوق الانسان" الا انها ذات مضمون هزيل للغاية لا يحقق الهدف المتوخى من اقرار مثل هذه المقررات بل انها تقود الى نتائج لا تصب في خدمة الاسس الجوهرية للديمقراطية ومقتضيات احترام حقوق الانسان وتكريس هذه الثقافة في المجتمع نظرا للتعامل السطحي والنظرة الدونية للمقررين المذكورين حتى من جانب التدريسيين الذين يتولون مهمة القاء المحاضرات في مادة "الديمقراطية" ومادة "حقوق الانسان" والحقيقة ان المقررين المذكورين وفقا للمناهج المعمول بها في الوقت الراهن, وهي عبارة عن ملازم دراسية متواضعة المضمون لا تمت بصلة مباشرة – في اقل تقدير – الى المحتوى القانوني الذي يمكن ان يساهم في خلق ثقافة قانونية اثارية ولو في الحد الادنى المقبول من الناحية الموضوعية.

٢.لا تتضمن كليات واقسام الاثار في الجامعات العراقية اية مقررات قانونية ذات صلة بهدف خلق ثقافة قانونية اثارية يعد العراق في امس الحاجة اليها, بشكل خاص بعد عمليات السرقة التي عانت منها المتاحف والمواقع الاثرية العراقية ابتداء من العام ١٩٩١ مرورا بالغزو الامريكي عام ٢٠٠٣ المدعوم عربيا مما يعد خللا كبيرا, فالتحدي المطروح على مستوى الواقع والمتمثل بالحاجة الى تفعيل عمليات استرداد الممتلكات الثقافية المسروقة بالطرق القانونية[١٨] لم تقابله استجابة واعية ولا تصور واضح يعالج الخلل بجدية, وهو قصور بل ان هذا الخلل يمثل فراغا كبيرا في المساحة التي يجب ان تشغلها المقررات والمناهج القانونية الصرفة ذات الصلة بالمحتوى الموضوعي للمقررات والمناهج الدراسية الاثارية المعتمدة في كليات واقسام الاثار العراقية.

٣.وجود قصور واضح في اهتمام مؤسسات ومراكز التعليم المستمر التابعة للجامعات العراقية, ومن دون استثناء, من جهة العناية بخلق وتطوير ثقافة قانونية اثارية يجب ايضا ان تكون متميزة نظرا لحاجة قطاع الثقافة الى استرداد الممتلكات الثقافية العراقية المسروقة بتواطؤ دول الجوار على وجه الخصوص طبقا لما ذهب اليه بعض المهتمين بالشان الاثاري العراقي, ومرد هذا القصور غياب الرؤية العلمية في معالجة المواضيع التي تمثل حاجة للمجتمع, والتي نعتقد بضرورة اهتمام هذه المؤسسات والمراكز بها وصولا الى تحقيق حد ادنى من الثقافة القانونية الاثارية بالنسبة للاكاديميين والباحثين في ميدان علم الاثار لسد جانب متواضع جدا من الفجوة الناشئة عن غياب المقررات

والمناهج القانونية ذات الصلة بالمحافظة على الممتلكات الثقافية وحمايتها في المراحل الدراسية كافة "دراسات البكلوريوس والماجستير والدكتوراه"

٤.فشلت منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للامم المتحدة "اليونسكو" في الاهتمام بموضوع اعداد كوادر اثارية وقانونية متميزة تهتم على وجه الخصوص ببناء ثقافة قانونية اثارية تساهم بعمليات استرداد الممتلكات الثقافية العراقية المسروقة....الخ والاستنتاج المشار اليه في اعلاه ناجم عن حقيقة عدم اهتمام هذه المنظمة الدولية وقصور دورها بل انعدام اي نشاط جاد لها في مجال الدفع نحو تكريس وجود مقررات ومناهج دراسية ذات محتوى موضوعي متميز من الناحية القانونية في المجال المذكور على الرغم من كون هذه المهمة تشكل جانبا اساسيا من نطاق العمل المنوط قيامها به, واقتصر النشاط الخاص بخلق ثقافة قانونية اثارية على محاولات فردية مجاهدة قام بها بعض الاكاديمين العراقيين وطلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقية على وجه التحديد في ظروف غاية في الصعوبة مثلت جانبا من المشهد العراقي السيئ في عراق العام ٢٠٠٣ وما بعده وفقا لكافة المعايير الانسانية والموضوعية.

**ثانيا:التوصيات**

١.من الضروري ان تتضمن المقررات الدراسية في كليات واقسام الاثار العراقية مقررات قانونية صرفة ذات صلة بالتنظيم القانوني للممتلكات الثقافية على المستويين الوطني والدولي واساليب الحماية المعتمدة فيها على ان تتضمن هذه المقررات مناهج "مفردات دراسية" تستجيب لخصائص المناهج القانونية الجيدة ذات الصلة بموضوع حماية الممتلكات الثقافية على مدى سنة دراسية كاملة بالنسبة لمرحلة البكلوريوس بكورسين دراسيين, وبواقع ساعتين اسبوعيا في كل كورس دراسي حيث يتم في الكورس الاول التطرق الى الحماية القانونية للممتلكات الثقافية على المستوى الوطني في حين ينصب موضوع الكورس الثاني على الحماية الدولية للممتلكات المذكورة.

اما بالنسبة لدراسة الماجستير والدكتوراه في كليات واقسام الاثار العراقية فمن المهم ايضا تضمين كورسي السنة التحضيرية الاول والثاني مقرر قانوني ذو صلة بحماية الممتلكات الثقافية وفقا للتوجهات القانونية الوطنية والدولية يمكن تسميته "الحماية القانونية للممتلكات الثقافية" وبواقع ساعتين في كل كورس يجري خلالهما دراسة جوانب قانونية معمقة ذات صلة بما تقدم بحيث نضمن من خلال هذه المقررات وفقا للمناهج الجيدة التي سوف تعتمد خلق ثقافة قانونية لدى الاثاريين العراقيين, وضمان قيامهم بتطوير هذه الثقافة عبر الدراسة والبحث والتواصل مع الجوانب القانونية ذات العلاقة باختصاصهم.

٢.ضمان تهيئة كادر قانوني جيد ونزيه ومسؤول يقوم بعملية تدريس المناهج القانونية المساعدة ذات الصلة بالممتلكات الثقافية على وجه العموم وبالمواضيع الاثارية والتراثية على وجه الخصوص لاهمية الدور الذي يقوم به التدريسيين باعتبارهم احد اهم اركان عملية التعليم في كل مجتمع فهم من يساهمون في صنع الهوية الوطنية وفقا لرؤية تمزج بين الحقائق الاثارية منظورا اليها وفقا لمعيار موضوعي لا يقوم على تصورات مسبقة من جهة والتوجهات القانونية من جهة اخرى الامر الذي يؤكد عليه احد المهتمين بقوله (وتتحدث الادبيات عن دور مزدوج للمعلم في التنشئة, فهو من ناحية حامل وناقل للقيم الاساسية والمبادئ العليا التي ارتضاها المجتمع, وهو من ناحية اخرى يبث من خلال الشرح وطريقة التدريس والسلوك قيما ثقافية قد لا تخلو من دلالات سياسية صريحة او مضمرة)[١٩]

٣.من الضروري جدا تفعيل دور منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" في مجالات اشاعة ثقافة قانونية اثارية متميزة لدى المهتمين بالقطاع المذكور في العراق عن طريق تقديمها للمساعدة في انضاج تصورات للمناهج "المفردات" التي يمكن اعتمادها للمقررات الدراسية ذات الطبيعة القانونية في كليات واقسام الاثار العراقية وعلى نحو تستجيب فيه هذه المقررات للتحديات المطروحة عمليا وبهدف توفير اكبر قدر من الحماية للممتلكات الثقافية العراقية حيث يمكن تحقيق جانب من ذلك الهدف عن طريق اقامة ورش عمل او دورات لخلق هذه التصورات وتوفير المصادر المفيدة المتعلقة بهذا الموضوع.

٤.من الضروري ان تهتم مؤسسات ومراكز التعليم المستمر في الجامعات العراقية بموضوع خلق ثقافة قانونية لدى المتخصصين بالشان الاثاري ووفقا للامكانيات المتاحة في كل جامعة باقامة الدورات والندوات وورش العمل القانونية التي يحاول المشاركين من خلالها حل المشاكل القانونية التي يعاني منها الشان الاثاري او تقديم تصورات اولية عن الحلول, ويمكن ان تكون الدورات والندوات وورش العمل المقترحة على مستويات مختلفة "اساسية, متوسطة, متقدمة" تساهم كل منها في تحقيق مستوى معين من الثقافة القانونية لدى الاثاريين العراقيين.

## قائمة الهوامش:

١ من الضروري ان اتوجه بالشكر والتقدير والامتنان للدكتور احمد شاكر التدريسي في كلية القانون بجامعة كربلاء, والدكتور محمد عزت التدريسي في كلية القانون بجامعة الموصل, والدكتور عامر الجميلي التدريسي في كلية الاثار بجامعة الموصل على تزويدي ببعض

المعلومات عن المقررات والمناهج "المفردات" الدراسية المعتمدة في اقسام الاثار بكلية الاداب بجامعة بابل وجامعة الكوفة فضلا عن كلية الاثار بجامعة الموصل وفقهم الله لما فيه الخير للجميع.

٢ نقصد بمفردة "المقرر" المواد الدراسية التي تتخذ عنوانا محددا لها كان نقول "القانون الدولي العام او القانون الدستوري او القانون التجاري.....الخ بينما نريد بمفردة "المنهج" المفردات الدراسية المعتمدة لكل مقرر.

٣ عبد السلام نوير, التعليم كبوتقة للمواطنة, بحث منشور في كتاب تحت عنوان "المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير, اعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ٢١ – ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣, المجلد الثاني, الطبعة الاولى, مكتبة الشروق الدولية, القاهرة, ٢٠٠٥, ص ١٠٩٦.

في تقرير منشور بصحيفة العرب اللندنية الصادرة يوم السبت الموافق ٢٠٢١/٩/١٨ , العدد ١٢١٨٣ تجري الاشارة الى ان احد اشكال العنف الرمزي الموجود في عملية التعليم تكمن في اختيار تصميم المناهج المقدمة كمقررات دراسية للطلبة اذ يؤكد بعض الخبراء انه (ينبغي ان لا نكون ساذجين لدرجة ان ننظر الى المناهج الدراسية على انها منفصلة عن القوى الايديولوجية والاجتماعية والاقتصادية للزمان والمكان اللذين تعمل فيهما. قد نود ان نعتقد ان اختيارات المناهج الجيدة تستند الى نظريات التعلم وحدها, لكن هذا تفكير قائم على التمني, نظريات التعليم نفسها غارقة في المعتقد الثقافي. فلسفات التعليم هي انعكاسات لاهداف اجتماعية اوسع).

٤ هذا ما يتبناه المفهوم او الاتجاه القديم للمراد بالمنهج الدراسي وهو اتجاه يعبر عن تصورات ضيقة لا تشمل عوامل اخرى ذات صلة بتحديد المفهوم المذكور ولا توليها العناية او الاشارة المطلوبة لاهمية دورها.

٥ ابراهيم مهدي الشبلي, رؤوف عبد الرزاق العاني, محسن عبيدة النصراوي, تقويم العملية التعليمية, مطبعة المعارف, بغداد, ١٩٧٦, ص ١٢٣.

٦ عبر احد فقهاء القانون الفرنسيين عن تصورات للدور الايجابي "للمعلم" القائم على تحقيق التعلم من خلال القناعة بمفردات متميزة حيث يقول (ليس من دور اكثر نبلا واكثر روعة من دور المعلم الذي يفتح في ضوء العقل عيون الصغار, والذي يعلمهم القراءة والكتابة وقواعد الحساب. ان عظمة اية امة تتوقف قبل كل شيئ على معلميها وعلى التعليم الذي يعطونه). كما كان الفيلسوف الانكليزي "جون لوك" احد رواد نظرية العقد الاجتماعي يؤكد على اهمية المدرسة والمدرسين على وجه التحديد فقد كان يرى ان الطفل المولود يشبه الورقة البيضاء الخالية حيث تقوم المدرسة والمعلم بالتدوين فيها والتصوير عليها, لكنه في الوقت ذاته لم يكن يؤمن بافساح المجال امام الاطفال للنقد او الحركة الفكرية, والشق الاخير لهذا التوجه غادرته القناعات الحديثة التي عبرت عنها اتفاقية حقوق الطفل المبرمة عام ١٩٨٩.

غسان خليل,حقوق الطفل التطور التاريخي منذ بدايات القرن العشرين, وزارة حقوق الانسان, بغداد, ٢٠٠٥, ص ١٣.

٧ تشير ليورا لوكيتز الى اهمية عامل الانفتاح في بعث النهضة بقولها (قبل الحرب العالمية الاولى لعبت مدينة بيروت, بسبب انفتاحها امام النفوذ الغربي بشكل اوسع من مثيلاتها من المراكز الحضرية العربية, دورا رياديا في عملية النهضة العربية التي تطورت فيما بعد الى تيار ثقافي تبلورت من خلاله فكرة القومية العربية بمفهومها العصري. اما بغداد رغم كونها مركزا ذا طابع عربي اكثر من بيروت الا انها كانت اقل انفتاحا امام التاثيرات الغربية, فالبيئة الاجتماعية البغدادية نشات نتيجة تفاعل وتمازج مجموعات مختلفة من الناس من بينها العرب السنة الذين كانت لهم الهيمنة السياسية. المجموعات التي كان يتكون منها سكان بغداد, مثل المسيحيين واليهود والعرب السنة تعاملت مع بعضها البعض اقتصاديا واجتماعيا لكن دون ان يؤدي ذلك الى محو الفوارق الاجتماعية بينها).

ليورا لوكيتز, العراق والبحث عن الهوية الوطنية, ترجمة: دلشاد ميران, الطبعة الاولى, دار ئاراس للطباعة والنشر, اربيل, ص ١٠٧.

٨ قد تعكس التصورات التي ننادي بها جانبا من المثالية في الطرح لكنها ستبقى منارا للامل في الاصلاح حتى في المجتمعات العربية والبيئات التربوية بما فيها بيئة المدرسة او الجامعة التي تعاني من ممارسة اشكال متنوعة للعنف, واذا كانت اكثر اشكال العنف قسوة وفضاضة قد غادرها الانسان بعد ان عفا عليها الزمن لكن "نظرية التكيف الفعال" التي جرى صياغتها في العام ١٩٣٨ والقائلة "ان التعلم تحفزه محفزات التكييف العام الذي تتوقف على المكافاة والتهديد" ما زالت تمثل على مستوى الواقع النموذج السائد في انظمة التعليم الذي يتبنى شكلا من اشكال العنف بطريقة او باخرى.

٩ انظر بهذا المعنى احمد ابراهيم اليوسف, علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية, عالم الفكر, المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب, الكويت, المجلد التاسع والعشرون, العدد الاول, يوليو, سبتمبر, ٢٠٠٠.

١٠ ابراهيم مهدي الشبلي, رؤوف عبد الرزاق العاني, محسن عبيدة النصراوي, المصدر السابق, ص ١٢٩, ١٣٣ – ١٣٤.

١١ المقرر الدراسي المشار اليه في اعلاه بالنسبة لمرحلة البكلوريوس في كلية الاثار بجامعة القاهرة يتعلق ببرنامج "الاثار المصرية", وهو برنامج باللغة العربية يتضمن عدد ساعات تبلغ "١٤٤" ساعة يجب اجتيازها بعدد ثمانية فصول. وتوجد برامج اخرى للبكلوريوس منها الاثار الاسلامية, ترميم الاثار, ترميم المواد غير العضوية, الترميم المعماري والحفاظ على المباني والمواقع الاثرية, الاثار الرومانية واليونانية, كما يوجد برنامجين جديدين باللغة الانكليزية الاول برنامج نظم المعلومات الاثرية, والثاني الارشاد الاثري. والبرنامج الثاني يمكن تطويره في حالة تنشيط قطاع السياحة الاثارية في العراق حيث سيوفر فرص عمل لخريجي كليات واقسام الاثار فضلا عن خريجي كليات اللغات.....الخ كما يمكن اعداد برنامج لدورات دبلوم عالي بهذا الخصوص قد يشمل طلبة كليات اللغات وفقا لرؤية توضع من جانب الاكاديميين المتخصصين بعلم الاثار في العراق ان قرروا ملائمة ما تقدم وفقا لمعايير موضوعية بعيدا عن الضغوط والتاثيرات القادمة من خارج الوسط المتخصص.

للمزيد راجع الموقع الرسمي لكلية الاثار بجامعة القاهرة على شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت"

١٢ للمزيد من المعلومات راجع الموقع الرسمي لكلية الاثار بجامعة القاهرة على شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت"

١٣ بمعنى التركيز على المبادئ والقواعد التي تحكم الموضوع دون النتائج لان "الحقائق" باعتبارها نتائج قانونية او اقتصادية او اجتماعية.....الخ تبقى ذات طابع نسبي تخضع عملية قبولها للاختلاف وفقا لاعتبارات تباين الزمان والمكان.

١٤ ابراهيم مهدي الشبلي, رؤوف عبد الرزاق العاني, محسن عبيدة النصراوي, المصدر السابق, ص ١٣٣ – ١٣٤.

١٥ من الضروري الانتباه الى عدم وجود مثل هذه المقررات الدراسية في كليات واقسام الاثار العراقية في الوقت الحاضر.

١٦ من المفيد الاشارة الى وجود ممارسات تنتهك من خلالها نزاهة العملية الانتخابية, وهذه ممارسة معتقة في العراق حيث تشير ليورا لوكيتز الى (....ولكن بغياب الاحصائيات الدقيقة كان من المستحيل معرفة العدد الصحيح للناخبين الاساسيين وخاصة في مجتمع تتفشى فيه المحسوبية والمنسوبية والذي ادى الى مبالغات كبيرة بالنسبة لعدد الناخبين. قال ادموندز في عام ١٩٢٣ "في الوقت الذي كان نفوس العراق يخمن بثلاثة ملايين بلغ عدد الناخبين الذكور المسجلين عشرة ملايين").

ليورا لوكيتز, المصدر السابق, ص ٦٤. والذي يبدو ان مثل هذه الممارسات ما زالت موجودة في كافة النظم الديمقراطية فعلى سبيل المثال اصدرت محكمة اقليم كانتون "تورغاو" يوم الاربعاء الموافق السابع من تموز ٢٠٢١ حكما بالسجن "١٢" شهرا مع وقف التنفيذ على الامين العام السلبق لبلدة "فراونفيلد" وغرامة مالية قدرها "٣٠٠٠" فرنك سويسري نظرا لاتلاف المتهم, وهو في الخمسين من العمر حوالي "١٠٠" بطاقة اقتراع لمنح حزب الشعب اليميني المتشدد مقعدا اضافيا, وكان المتهم مسؤولا عن فرز الاصوات في الانتخابات البرلمانية عام

٢٠٢٠ ونفى اي مخالفة واعلن انه سيستانف الحكم, ومع الاعلان من جانب الادعاء ان هذه القضية تمثل يوما اسود للديمقراطية فانه من النادر حدوث مثل هذه المخالفات اثناء عمليات فرز بطاقات الاقتراع في سويسرا, وعلى مدى السنوات القليلة الماضية امرت المحاكم باعادة اجراء اقتراع محلي واعادة فرز اوراق الاقتراع, كما اصدرت احكاما بالسجن مع وقف التنفيذ.

مشار الى هذا الخبر في الموقع الالكتروني SWIswissinfo.ch

تاريخ الدخول الى الموقع ٢٠٢١/٧/١٣.

١٧ من المفيد التنبيه في سياق مضمون البحث الى اننا لا نعالج جانب اساسي يرتبط بفكرة خلق ثقافة قانونية عامة تتعلق بحماية الممتلكات الثقافية, ومنها الاثار على وجه التحديد تستهدف مرحلة الطفولة, وهي مرحلة تعرف وفقا للمادة (١) من اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة في نيويورك علم ١٩٨٩ بانها: (لاغراض هذه الاتفاقية, يعني الطفل كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة, ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه) لان هذه السطور محددة النطاق, ولا تعالج موضوع الطفولة رغم ارتباط ضرورات خلق وعي عام باهمية حماية الممتلكات الثقافية في عقول الاطفال مع وجود السند القانوني في الاتفاقية المذكورة لهذا الامر طالما كنا قادرين على تصور – وهذه حقيقة قائمة – وجود صلة بين تنمية شخصية الطفل واحترام هويته الثقافية وقيمه الخاصة السائدة في البلد الذي يعيش فيه, والبلد الذي نشا فيه في الاصل من جهة, والحضارات المختلفة عن حضارته, اذ يسمح تنمية مثل هذا الاتجاه من الوعي الى احترام الاخرين ومنتجاتهم التي تعبر الاثار عن جانب منها حيث تنص المادة (١/٢٩) من اتفاقية حقوق الطفل على: (١.توافق الدول الاطراف على ان يكون تعليم الطفل موجها نحو:

أ.تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية الى اقصى امكاناتها.

ب.تنمية احترام حقوق الانسان والحريات والمبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة.

ج.تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة, والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشا فيه في الاصل, والحضارات المختلفة عن حضارته.

د.اعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر, بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الاثنية والوطنية والدينية والاشخاص الذين ينتمون الى السكان الاصليين.

هـ.تنمية احترام البيئة الطبيعية).

لقد اشارت لجنة حقوق الطفل في التعليق العام المقدم من جانبها على الفقرة (١) من المادة (٢٩) الى ان تنفيذها يتطلب بذل مجموعة متنوعة من الجهود, منها اعادة النظر بصورة اساسية في المناهج التعليمية, وتنقيح الكتب المدرسية, واعادة تصميم السياسات التعليمية, وان على الدول ان توفر التفاصيل عن اساليب او طرق تنفيذ مثل هذه الاهداف بالنسبة لمستويات التعليم المختلفة.

مشار الى التعليق المذكور في ماهر جميل ابوخوات, الحماية الدولية لحقوق الطفل, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٨, ص ١٢٧ – ١٢٨.

١٨ اعلنت الشرطة النرويجية مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٢١/٨/٣ انها صادرت نحو مئة قطعة اثرية يطالب العراق باستردادها تعود لحقبة الحضارات العراقية القديمة كانت موجودة لدى احد جامعي التحف النرويجيين, والقطع المصادرة تشمل الواح مسمارية فضلا عن قطع اثرية ذات اهمية "للتراث" الثقافي العالمي, وذكرت مصادر الشرطة ان المصادرة تمت بعد تفتيش منزل جامع التحف في جنوب شرق النرويج, وهي تشكل موضوع طلب استرداد قدمته السلطات العراقية الى وزارة الثقافة النرويجية, وكانت المدعية العامة "ماريا باش" قد اكدت الشروع باجراءات الاسترداد مع التاكيد ان هذه الاجراءات تتطلب تكليف خبراء بتحديد مصدر هذه القطع وانها اصلية.

١٩ عبد السلام نوير, المصدر السابق, ص ١٠٩٦.

## قائمة المصادر:


**اولا:الكتب**

١.ابراهيم مهدي الشبلي, رؤوف عبد الرزاق العاني, محسن عبيدة النصراوي, تقويم العملية التعليمية, مطبعة المعارف, بغداد, ١٩٧٦.

٢.غسان خليل, حقوق الطفل التطور التاريخي منذ بدايات القرن العشرين, وزارة حقوق الانسان, بغداد, ٢٠٠٥.

٣.ماهر جميل ابوخوات, الحماية الدولية لحقوق الطفل, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٨.

٤.ليورا لوكيتز, العراق والبحث عن الهوية الوطنية, ترجمة: دلشاد ميران, الطبعة الاولى, دار ئاراس للطباعة والنشر, العراق, اربيل.

**ثانيا:البحوث**

١.احمد ابراهيم اليوسف, علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية, عالم الفكر, المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب, الكويت, المجلد التاسع والعشرون, العدد الاول, يوليو, سبتمبر, ٢٠٠٠.

٢.عبد السلام نوير, التعليم كبوتقة للمواطنة, بحث منشور في كتاب تحت عنوان: المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير, اعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ٢١ – ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣, المجلد الثاني, الطبعة الاولى, مكتبة الشروق الدولية, القاهرة, ٢٠٠٥.

**ثالثا:المواقع الالكترونية الرسمية والصحف**

١.الموقع الالكتروني الرسمي لكلية الاثار بجامعة الموصل

٢.الموقع الالكتروني الرسمي لكلية الاثار بجامعة ذي قار

٣.الموقع الالكتروني الرسمي لكلية الاثار بجامعة القاهرة

٤.صحيفة العرب اللندنية الصادرة يوم السبت الموافق ٢٠٢١/٩/١٨, العدد "١٢١٨٣"

5.SWIswissinfo.ch

# الفواعل المحركة للأداء السياسي للمرأة العراقية
# من منظور مهارات القوى الناعمة في صناعة السلام و إدارة الأزمات

أ.م. آمال وهاب عبدالله العنبكي
amalabdallh7979@gmail.com

أ.م.د. هالة صلاح الحديثي
dr.hala.alhadithi@ gmail.com

**الملخص:**

استأثرت مظاهر النشاط النسوي بأهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة نظراً لما تعكسه مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الأمنية إلى حد كبير بحسب طبيعة النظام السياسي لأي دولة . لقد وصف القرن العشرين بقرن ترقية حقوق المرأة ، سيما وأن القانون الدولي قد أزال كل الحواجز أمامها لغرض المساهمة بفعالية في خدمة البشرية جمعاء من خلال منحها اتخاذ القرار في شتى المجالات وعلى كل المستويات داخل أجهزة الدولة وخارجها من خلال تعزيز دورها في المنظمات الدولية والإقليمية . ومن خلال ماتقدم تستند الدراسة الى البحث في حيثيات القوى الكامنة والممكنة للمرأة العراقية للحذق في الجرأة الفكرية واكتساب القدرة على توظيف المنحنيين الأمني والسياسي للمواطنة النسوية النشطة ، وذلك لغرض تفعيل دورها في صناعة السلام وإدارة الازمات على اعتبار أن ذلك سيؤدي الى حدوث تحول في تركيز الاندماج والتوازن الاجتماعي بين الرجال والنساء لدعم الالتزامات المتبادلة والمسؤولية المشتركة بوصفها آلية جديدة تضمن حماية حقوق الانسان ومبادئ العدل والمساواة والإنصاف وترقية مجتمع الجودة المساهم في النقلة التاريخية النوعية للمرأة العراقية .

**الكلمات المفتاحية:** المرأة، المهارات، القوى الناعمة، صناعة السلام، ادارة الازمات.

**The dynamics of the political performance of Iraqi women**

**From the perspective of soft power skills in peacemaking and crisis management**

Asst.Prof.Amal Wahhab Abdullah
Asst.Prof.Dr.Hala Salah Al-Hadithi

**Abstract:**

Aspects of feminist activism have acquired great importance in contemporary societies due to what their participation in social, political,

economic and even security life reflects to a large extent according to the nature of the political system of any country. The twentieth century has been described as the century of promoting women's rights, especially since international law has removed all barriers to women for the purpose of effectively contributing to the service of all humanity by granting them decision-making in various fields and at all levels within and outside state agencies through strengthening their role in international and regional organizations. Through the foregoing, the study is based on research on the merits of the latent and potential forces of Iraqi women to be smart in intellectual audacity and to gain the ability to employ the security and political curves of active feminist citizenship, for the purpose of activating their role in peacemaking and crisis management, given that this will lead to a shift in the focus of integration and balance. Social relations between men and women to support mutual commitments and joint responsibility as a new mechanism that guarantees the protection of human rights and the principles of justice, equality and equity and the promotion of a quality society that contributes to the historical qualitative shift for Iraqi women.

**Keywords**: women, skills, soft power, peacemaking, crisis management.

## المقدمة:

نُعِت القرن العشرين بقرن ترقية حقوق المرأة ، خاصة وأن القانون الدولي قد أزال كل الحواجز أمامها لغرض المساهمة بفعالية في خدمة البشرية جمعاء من خلال منحها اتخاذ القرار في شتى المجالات وعلى كل المستويات داخل أجهزة الدولة وخارجها من خلال تعزيز دورها في المنظمات الدولية والإقليمية .

كما وان مفاهيم تنمية المرأة تغيرت منذ خمسينيات القرن المنصرم وتبلورت من مفهوم التمكين في عقد التسعينيات وتلاقت مع مفهوم التنمية ، هذا المفهوم الذي بدوره يحتاج

إلى التمكين وتقوية أفراد المجتمع بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة وذلك من أجل إنجاح عملية التنمية الشاملة وتحقيقها بشكل صحيح .

ما من شك ان المرأة تحتاج إلى بلورة لمهاراتها الذاتية في إدارة الأزمات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك كقوى ناعمة، خصوصاً إذا ما علمنا أن المرأة ليست من القوى المتشددة ولا المتساهلة بل أنها قوى مستنيرة ووسطية ومعتدلة تقف عند الأزمة والمشكلة لإدارتها وليس لتجاوزها أو التهاون بها، وقد استأثرت مظاهر النشاط النسوي بأهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة نظراً لما تعكسه مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الأمنية إلى حد كبير حسب طبيعة النظام السياسي لأي دولة.

في الواقع ان المشاركة السياسية للمرأة تختلف باختلاف البيئة الاجتماعية وصلاحيتها لتلك المشاركة احياناً، وذلك حسب طبيعة المراحل التاريخية أحياناً أخرى، كما وأن أهمية استجلاء الدور الأمني والسياسي للمرأة له ابعاد وقيم وثيقة الارتباط بتوجهات المجتمعات الحضارية والثقافية، فاجتذاب جماهير النساء في إدارة حياة بلدانهَّن تناغماً وتضاداً ضموراً واتساعا يتوقف على الظروف السائدة والمؤثرات الخارجية ومنظومة القوانين والتشريعات والأعراف الموروثة والتي تترك تأثيرها تباعاً على وعي وإدراك اهمية دور المرأة في إدارة الازمات.

ولهذا السبب اصبح من الضروري توضيح إشكالية هذه الدراسة منذ البداية في ظل المتغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي وتنامي مظاهر العنف والأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والنزاعات بشقيها المدولة وغير المدولة والصراع الطائفي والدكات العشائرية فضلاً عن سياسات الإبادة الانتقائية والتهجير القسري والنزوح، ناهيك عن تداعيات هيمنة الثقافة الذكورية وما آلت اليه في تقويض الحراك السياسي النسوي العراقي حتى ما بعد 2003 فبالرغم من التحسينات الطفيفة التي شهدتها المرأة العراقية على وضعيتها في المجال السياسي أثر الترتيبات الدستورية والتقدم الواضح في اقتحامها مجالات العمل الأخرى وبقوة ألا أنها باتت محكومة بالتوازنات السياسية

والمذهبية وأسيرة لمحاور الأحزاب والكتل القيادية والتي يندر أن نجد فيها زعامة نسويه ذات سمات قيادية مميزة .

وعلى كل حال تستند فرضية الدراسة بالتمحيص في حيثيات القوى الكامنة والممكنة للمرأة العراقية للحذق في الجرأة الفكرية واكتساب القدرة على توظيف المنحنيين الأمني والسياسي للمواطنة النسوية النشطة ، وذلك لغرض تفعيل دورها في صناعة السلام وإدارة الازمات على اعتبار أن ذلك سيؤدي الى حدوث تحول في تركيز الاندماج والتوازن الاجتماعي بين الرجال والنساء لدعم الالتزامات المتبادلة والمسؤولية المشتركة بوصفها آلية جديدة تضمن حماية حقوق الانسان ومبادئ العدل والمساواة والإنصاف وترقية مجتمع الجودة المساهم في النقلة التاريخية النوعية للمرأة العراقية دون شلل أو تبعية، ولتوضيح هذه القضايا تضمنت الدراسة إضافة الى المقدمة والخاتمة مطلبين أساسيين هما :

**المطلب الأول: حتمية الأنوثة وأزمة الحراك النسوي السياسي في العراق**

**المطلب الثاني: المتطلبات الممكنة لترقية واقع المرأة العراقية كقوى ناعمة وآثارها المترتبة في صناعة السلام وإدارة الازمات**

**المطلب الأول: حتمية الأنوثة وأزمة الحراك النسوي السياسي في العراق**

أن التصورات التي شكلتها مناقشة حتمية الأنوثة وفق المنظور البيولوجي والقدري للمرأة كانت ناتجة عن منظومة المعرفة بتسلسلاتها الهرمية التي يهيمن عليها الرجال[١] ، وعليه يتوخى مضمون هذا المطلب مسبقات أزمة الحراك النسوي السياسي وفق منظور الحتمية الأنثوية والتي طالما غيبت الذات النسوية لصالح ذات الرجل ، ويتمركز محور الدراسة هنا على الأزمات العديدة التي تعرضت لها المرأة في المجتمع العراقي في الجوانب الحياتية كافة ومنذ فترات طويلة الأمد، وما خلفته تلك الازمات من آثار بالغة التعقيد على بناء منظومة التوازن الاجتماعي حيث عملت على تغيير أسس التعايش ونمط التفكير.

وعليه فإن التغير القيمي الذي أصاب المجتمع العراقي على مر الأزمان يحتاج إلى اثبات، ان المرأة اسهمت بتلك التغيرات سواء اكانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية، وهذا ما سنعمل على توضيحه وفق النحو الاتي:

**الفرع الأول**: **التأصيل التأريخي لحقوق المرأة في حضارة بلاد الرافدين**

من خلال مراجعتنا لحضارة بلاد الرافدين والتي مثلت حاضنة لأساطير خلق الكون, نجد أن العديد من المؤرخين والباحثين[٢] وفق دراساتهم المنجزة عن تلك الحضارة، لاحظوا تفوق المؤسسة الأبوية مقابل تهميش دور المرأة في بناء تلك الحضارة ومصادرة منجزاتها ، وعليه فإن دراسة حضارة بلاد الرافدين وتتبع آثارها عبر السنين الموغلة بالقدم إلى يومنا هذا ستغني البحث الذي يحاول العودة الى الجذور، حيث سيوضح حتمية الأنوثة وأزمة المواطنة النسوية في هذه البلاد.

مما لاشك فيه ان المرأة في بلاد الرافدين بحاجة الى استعادة صفحة مشرقة من صفحاتها التي غيبتها العديد من الدراسات ليس بسبب نقص في المصادر بقدر ما هي إشكالية تفسير دور المرأة في بناء المجتمعات وصناعة السلام , آخذين بعين الاعتبار أن جل ما تم انتاجه حتى الآن من تأويل للتاريخ تم على يد ابناء المؤسسة الابوية وبهذه الروح الذكورية السائدة فيها منذ القدم ، وبمراجعة أكثر تركيز على تاريخ بلاد الرافدين للربط مابين عصور التاريخ بأقسامها الأساسية[٣] ، وما حدث فيها من تحولات وما بين دور ومكانة المرأة على صعيد المجتمع والدين ، تبدو الأنوثة الحتمية البيولوجية وضرورة وجودها كعنصر في تكوين الأسرة هما الذريعتان اللتان جعلتا وضعية المرأة الأدنى من حيث انها خاضعة للرجل والمسَخَّرَة له ، وهذا هو الأمر الواقع الذي لا واقع له سواه ، وفق ما تقتضيه مصلحة السلطة الذكورية ، وعليه لو عدنا الى أهم العناصر الدينية التي اشتركت فيها العصور التاريخية لحضارة وادي الرافدين لوجدنا ( النار، الحيوان، المدفن، الكهف، المعبد الكهفي، تعاويذ المحار، الصبغة الحمراء، الرسوم، الدمى الأنثوية) ولو تأملنا بتمحيص نجد أن هذه العناصر مجتمعة تشكل عالم الرحم عند المرأة، فالنار دلالة على دفء الرحم وحرارته الثابتة ، والحيوان دلالة على

التشكل الجيني الأول الذي هو واحد في جميع الحيوانات ذوات الرحم ويقترب من الشكل الحيواني في تلك البدايات، أما المدافن والكهوف والمعابد الكهفية فهي الرحم نفسه الذي لجأ إليه الإنسان في حياته وعبادته ، ويعطي الكهف صورة رمزية للرحم الذي يختبئ في أحشاء الجسد ويخفي فيه أسرار الحياة والولادة ، ولا شك في أن جدران الكهوف التي جسدت الرسوم الأولى للإنسان بأشكالها النافرة والتجريدية أحياناً ، حيث انها تعبر عن تلك الرؤى والأطياف الأولى لعالم الرحم الذي يزخر بعناصر التوتر والحياة ، كما وان ظهور الدمى والتماثيل الأنوثية في عدة وضعيات ممثلة للإلهة عكس ملامح دينية في عبادة الخصب كما ودل بالتالي على أن المرأة وارتباطها بالخصب والولادة كانت المثال الأقرب للطبيعة فهي تشبه دورة الخصب والإثمار والربيع وعودة الحياة ، خاصة مع عدم وضوح الدور الذي يلعبه الرجل في هذا وذلك بالعودة إلى التباعد ما بين فترة التزاوج والولادة ، وكل تلك التطورات التي تطرأ عليها ولا تطرأ على الرجل ، كل ذلك جعل من المؤكد أنها الإلهة المسئولة في مخيلة الإنسان آنذاك عن الخصب في الكون على مستوى الأرض وعلى مستوى السماء ، أضف لذلك فقد لوحظ في التماثيل التي ترمز الى الانثى عدم الاكتراث بملامح الوجه بقدر الاهتمام بوضعيات الحمل والولادة كرمز للخصوبة[٤] ، لأن اهتمامه بذلك التشابه الكبير ما بين دورة الطبيعة من الخصب والنماء والجفاف والموت من جهة ، والحمل والولادة من جهة ثانية ، جعله يركز على ابرازها وتعظيمها ، كما يحصل في كل المجتمعات وحتى اليوم في استحضار روح الالهة على الأرض ويقدسها ويرفع من مكانتها ، ما يعيد التأكيد بلا شك على تلك الهالة من القدسية التي كانت للمرأة ومكانتها البارزة[٥].

لقد اثبت العلم أن التجمع السكاني الأول لم يتأسس بقيادة الرجل المحارب الصياد ، بل تبلور تلقائياً حول الأم ، ذلك الكائن الذي شدد من عواطفه من اجل رعاية اسرته وجمعهم حولها ، وهذا ما يمثل أول وحدة إنسانية متكاتفة والمتمثلة ( بالعائلة الأمومية) والتي تمثل نواة خلية المجتمع الأمومي الأكبر[٦].

في الواقع لقد أسلم الرجل قيادة المجتمع للمرأة ليس لتفوقها الجسدي ، بل لتقدير أصيل لخصائصها الإنسانية وقواها الروحية وإيقاع جسدها المتناغم مع الطبيعة , فهي محور العمل على أنواعه منذ البداية ، فكانت المنتج الأول في الجماعة والراعية الأولى ، كما وان أولى الصناعات ولدت اغلبها على يديها فهي مَن أوقدت شعلة النار وحافظت على جذوتها وعلى أسرارها وهي التي أسست العدالة والمساواة كما وان وابتعاد سيكولوجيتها ابتعدت عن العنف والاستبداد حتى أن الرجل في عهدها كان أكثر عزة وفروسية وأنفة من رجال العصر البطريركي[٧].

كما ويجدر التنويه إلى أن توفر تلك الكنوز الآثارية لم يشكل لدى بعض الباحثين أداة جزم بانتشار ظاهرة عبادة الإلهة المؤنثة إلا حين توفرت الأدلة التاريخية المستوحاة من مادة الأساطير والطقوس التي بينت أن هناك عبادة لإلهة كونية هيمنت على كل النصوص ، مما ساعد على تدعيم هذه الفرضية بشكل أكبر و أوسع ، فضلا عن أنه وبالرغم من التحول إلى النظام الأبوي في العصر الكالكوليتي إلا أن المكانة الرفيعة التي احتلتها المرأة مع الطور الأول من عصر فجر السلالات في بداية العصر السومري وتمتعها باستقلال ذاتي كبير على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والدينية ، أكد ما حصل في العصور النيوليتية اي العصر الحجري القديم[٨] من تسيد للمرأة وعبادة للإلهة المؤنثة وظهور مجتمع أمومي Matriachy [٩].

غير أن جملة من التطورات ساهمت في تراجع وتقويض دور المرأة ونقلت المجتمع من سيطرتها إلى سيطرة الرجل ، والذي استفاد من حريته الشخصية فسخر المعادن والآلات حسب رغبته واحتكر المهام التي تفتح له المجال للسيطرة على حرية التنقل مما يحمل إشارة غير مباشرة إلى تخصيص وظيفي بيولوجي للمرأة والمتمثل بتربية الأولاد والعناية بهم ، كما وان ضعف المقدرة البدنية للمرأة ساعد على صعوبة صوغها للسياسات المتحورة حولها في جو النقاش و الذي كان غالبية المتحدثين فيه من الرجال، كما وان هنالك العديد من الدراسات التي تناولت أوضاع المرأة بشكل عام ، وسلطت الضوء على حالة الضعف التي تواجهها كما بينت حجم القيود والأغلال التي

كبلتها وغيبت دورها ، بحيث لم تتمكن من دفع ما ترتب عنها من اذى خلال فترات التاريخ المختلفة [١٠] ، ان الواقع الاجتماعي يعد مؤثر أساسي في حقيقة ما تعيشه النساء في تلك الحقبة الزمنية ، فعلى الرغم من إن الكتاب والباحثين في حقول التاريخ يؤكدون على أن ظهور المدن وتشكلها كان بفعل الاستقرار الذي تحقق عندما تعلمت المرأة في عصور ما قبل التاريخ الزراعة وكيفية إنشاء الحقول إضافة إلى تدجين الحيوانات مما حقق استقرار مالي للأسرة من خلال تمكنهم من انتاج الغذاء الوفير[١١].

اما العصر الجاهلي فقد أظهر حالة من التمييز بين النساء فالمرأة الحرة تختلف عن المرأة الامه ، حيث بينت تلك الحقبة صورة من القتامة والقسوة في استعباد البشر ، كما ظهرت حالة وأد البنات والتي نهى عنها الاسلام بقوله تعالى(وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ [٨] بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) [١٢] ، حيث اعطى الاسلام المرأة حقوقها وصان كرامتها[١٣] ، حيث ينظر الاسلام الى المرأة على انها إنسان وهذه الكلمة وردت في اللغة العربية على انها وصف للذكر والأنثى على حد السواء ، وقد وردت هذه الكلمة في القران الكريم في اكثر من ٦٥ مرة ، ولم ترد كلمة انسانة ولا مرة واحدة وهذا من باب التأكيد على ان الدين الاسلامي خاطب الإنسان بصفة عامة ، وذلك لكي لايستشعر احد أن الاسلام وضع فارقاً بين الانثى والذكر [١٤].

**الفرع الثاني: وضع المرأة في بلاد الرافدين في العصور اللاحقة لظهور الاسلام**

لم تتغير أوضاع الغالبية العظمى من النساء خلال القرون اللاحقة لا سيما في العهد العثماني الذي بدا فيه المجتمع وكأنه يغط في سبات عميق من الجهل والتخلف إذ كانت المرأة تقبع في دارها ولا تخرج منه إلا للزواج أو القبر ، وكانت المرأة تعد جزءً من ملكية الرجل وقوام عليها ، إلا أن حركة التغير بدأت ومعها بدأت مسألة المطالبة بحقوق المرأة لكي تحتل مكانتها المعرفية ، وقد تم تبنيها من قبل بعض الأفراد من النخبة المثقفة سياسياً وعلمياً ، ولا سيما بعد ان تكرست صورة الرجال باعتبارهم أصحاب العلم والأكثر تأهيلا لتحديد ما يستحق من المعرفة قياساً بالنساء[١٥].

وقد برز دور المرأة العراقية جلياً في نهاية القرن التاسع عشر حيث بدأت تعبر عن صوتها وتشرح أرائها ، بالرغم من ان العراق كان تحت حكم الدولة العثمانية ، فقد تم افتتاح أول مدرسة للبنات في بغداد عام ١٨٩٠ وسجلت فيها ٩٠ فتاة ، أضف لذلك فإن المرأة العراقية ساهمت في الحياة السياسية وقد تجلى ذلك من خلال مشاركتها للرجل في مقاومة الاحتلال البريطاني وذلك في اوائل القرن العشرين ، وتعد ثورة العشرين أول معركة خاضتها في تاريخها الحديث ، ورغم بساطة واختلاف أساليب عمل المرأة عن الرجل في ذلك الوقت الا انها لم يعرف لها دور يذكر من قبل ، نظراً للأوضاع الاجتماعية السائدة في حينها ، فقد شهد المجتمع العراقي تبعية المرأة للرجل في كل تفاصيل الحياة[١٦] فلم تحظى بأي اهتمام يذكر .

لقد ساهمت المرأة العراقية في كل قضايا بلادها المصيرية بشكل مباشر او غير مباشر ففي ثورة العشرين كان البعض منهنَّ تشارك الرجال في بعض المعارك حيث حملت السلاح وقاتلت أسوة بالرجال ، والبعض الاخر قاتلنَّ بالشعر والكلام والاهزوجه التي تؤدي الى إثارة العواطف وشد الهمم وإيقاظ العزائم وإعطاء القوة للرجل المحارب وتأجيج الروح الوطنية ، لقد كانت هذه المرأة تدفع بأبنائها للقتال وتشد من عزيمتهم وهمتهم وترفع معنوياتهم للذود والقتال من أجل طرد المحتل والدفاع عن تراب الوطن وتحقيق النصر على العدو [١٧] ، كما وان ثورة العشرين اسهمت بتشكيل وبلورة الوعي السياسي تجاه قضايا المرأة ، وقد صدرت عام ١٩٢٣ أول مجلة نسائية باسم ليلى تحت شعار في (سبيل نهضة المرأة العراقية) وكانت الأديبة (بولينا حسون) هي رئيسة تحريرها وهي مجلة ذات طابع تربوي وعظي تحاول توعية المرأة للحصول على حقوقها وتعليمها[١٨] ، ثم أصدرت السيدة ( مريم نرمة ) عام 1937 صحيفة يومية عرفت باسم ( فتاة العرب) حيث كانت تلك المجلة تعنى بشأن المرأة حتى الأربعينيات ، بمعنى آخر أن البدايات الفعلية للحركة النسائية على المستوى السياسي كانت في الثلاثينيات وقد ترافقت مع نمو الحركة الديمقراطية المعادية للاحتلال البريطاني وتميزت تلك المرحلة بظهور العديد من التنظيمات السياسية والتقدمية أي نشوء تنظيمات نسائية ذات وجه ديمقراطي

مميز وذات منطلقات تقدمية شاركت وعبأت النساء في مختلف النضالات القومية والوطنية والاجتماعية .

لقد تطور الوعي لدى المرأة العراقية ففي عام 1944 تقدمت مجموعة من النساء بطلب ترخيص لتأليف اللجنة النسوية لمكافحة الفاشية كما تهدف إلى رفع الوعي بين النساء بحقوقهن وإبراز أخطار الفاشية على الإنسانية وقمن بالاتصال بالعالم الخارجي وشاركن في المؤتمر النسائي العالمي في كوبنهاكن عام 1946 ، وقد انضمت تلك النساء إلى الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ، كما أنشئت منظمات نسائية ذات أهداف مختلفة وأول منظمة نسائية من هذا النوع كانت باسم ( اللجنة النسوية لمكافحة النازية والفاشية ) ، والتي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى رابطة نساء العراق وكانت تصدر مجلة عرفت باسم ( تحرير المرأة ) .

لقد شاركت المرأة العراقية بشكل واضح في المعارك الوطنية وقضايا السجناء السياسيين وهنا نذكر ( عدوية الفلكي ) وهي تتقدم في مظاهرة ما عرف بوثبة كانون وذلك في عام 1948 ضد معاهدة بورتسموث وفي أثناء الانتكاسة التي حصلت بعد الوثبة نتيجة القمع من قبل السلطة الحاكمة وسيادة الأحكام العرفية ، وقد تعرضت النساء الناشطات للاعتقال والتعذيب وللأحكام الثقيلة [١٩].

وبالرغم من كل المساهمات التي قامت بها المرأة في العراق وتحملها للأعباء الحياة الاجتماعية القاسية الا انه لم يتم الاعتراف رسمياً بحقها بالمشاركة في الحياة السياسية، فقد كانت تلك المشاركة مخصصة للرجال ، فالدستور العراقي لعام ١٩٢٥ لم يعترف لها بالحق في هذه المشاركة[٢٠] ، الا ان المشهد السياسي في العراق تغير مع قيام ثورة 14 تموز عام ١٩٥٨ وقيام النظام الجمهوري حيث شهد تغييراً كبيراً في الساحة السياسية وذلك من خلال منح المرأة الحق بالمساهمة بالحياة السياسية وقد تم اقرار ذلك في الدستور المؤقت والذي نص على أن ( المواطنين العراقيين متساوون بموجب القانون ومنحهم الحرية بغض النظر عن العرق والجنسية أو اللغة أو الدين) .

ومع مرور الزمن جنت المرأة العراقية ثمرة كفاحها ضد التسلط الذكوري ودخلت اغلب ميادين الحياة العملية[٢١] وأثبتت جدارتها وتميزت وتركت بصمات يشهد لها التاريخ المعاصر بذلك.

**الفرع الثالث: الوضع السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣**

للحديث عن الوضع السياسي المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، يتوجب علينا الاشارة الى ان المرأة العراقية دخلت مجلس الحكم الانتقالي ودخلت كذلك الى الجمعية الوطنية والبرلمان العراقي عن طريق الكوتا[٢٢] (QUATA) وقد رشحت أكثر من الفين (٢٠٠٠) امرأة من مجموع (٦٠٠٠) ستة ألاف مرشح ، حيث أعطى للمرأة العراقية الحق في المشاركة بنسبة لا تقل عن٢٥ % في الجهاز التشريعي والتنفيذي فرشحت المرأة ولكن تم ذلك عبر المحاصصة الحزبية والطائفية بدلاً من استحقاقها الحقيقي وفقاً لما تملكه من مؤهلات وقدرات قيادية.

لقد شهدت الساحة السياسية مشاركة المرأة العراقية وبشكل قوي حيث ارتفع عدد المرشحات للدورات الانتخابية التي جرت في العراق ، وقد حصلنا بعضهَّن على المقعد من خلال منافسة الرجال على اصوات الناخبين بدون الحاجة إلى الكوتا وهذا ما تم خلال انتخابات الدورة البرلمانية للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٨) ، وفي الواقع ان هذه حالة ايجابية في الأداء البرلماني للمرأة العراقية ، فقد شجعت الناخبين الذين تعودوا على انتخاب الرجال دون النساء على منح ثقتهم لها لتكون ممثلتهم في البرلمان امرأة ، وفي الوقت نفسه فأنه مؤشر لتطور مشاركة نوعية وحقيقية للنساء.

الا ان هذه الحالة تطرح تساؤل هام مفاده : هل ياترى سجلت المرأة البرلمانية العراقية اداء مميز يذكر لصالحها ؟

في الواقع أن المتتبع لعمل الكوتا النسائية في العراق يرى إنها طبقت شكلياً ، إذ لم يسجل نشاط فاعل لهذا العدد الكبير من العضوات على الرغم مما حققته من انجازات من خلال المشاركة السياسية ، وعليه فإن المقعد الذي شغلته بعض البرلمانيات وفر السبيل لمزيد من هيمنة الاحزاب السياسية وقد منحوا الفرصة في ترشيح نساء غير

مؤهلات وغير كفواءت في كثير من الاحيان وليس لديهن خبرة أو ثقافة في مجال السياسة الا انه تم وضعهَّن في المقدمة مما أثر سلباً على دور المرأة السياسي بل ان البعض منهن ساهم بالفساد الانتخابي .

ولقد تأكد بالملموس وبعيداً عن التنظير الفراغ ، ان احدى اهم مشاكل العملية السياسية مشاركة النساء اللواتي ليس لهنَّ دراية بالعملية السياسية، وهذا ما اشار اليه وزير حقوق الإنسان الأسبق زهير الجلبي حيث أكد أن هناك ( مشاكل كثيرة في العملية السياسية في العراق وأبرزها مشاركة النساء في القوائم الانتخابية قائلا أن إشراك المرأة كان لمجرد ملئ الفراغات...وأضاف أن تخصيص نسبة محددة من المقاعد للنساء لا يعني إتاحة فرصة للمرأة العراقية لدخول البرلمان وإنما يعني إشراك نصف المجتمع العراقي في تقرير مصير العراق ، لكن أنما يحصل في العراق هو ترشيح نساء بعيدات كل البعد عما يحدث داخل البرلمان) .

وعليه يمكن القول : أن وجود بعض النساء في البرلمان العراقي كان مجرد مليء للفراغات الانتخابية اي إشغال مقاعد وفق أملاءات سياسية وحزبية فلا يؤثر من حصولهَّن على هذه النسبة بل لم يكن لهَّن صوت مؤثر منفصل ، كما وان التجارب تشير الى عدم وصول المرأة إلى مواقع القرار السياسي المؤثر والفاعلية السياسية سواء على صعيد البرلمان أو المجالس المحلية أو الوظائف التنفيذية العليا ، وقد يكون ذلك عائداً إلى بنية الوعي الاجتماعي العام والايدولوجيا المتجذرة في المجتمع العراقي ، ذلك المجتمع الذي تغلب عليه الطابع العشائري .

اما على مستوى السلطة التنفيذية في العراق فإن النساء لم يتسلمنا سوى ستة حقائب وزارية من أصل أربع وثلاثين حقيبة وزارية في التشكيلة الحكومية ، للحكومة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ برئاسة اياد علاوي ، ولم تشغل النساء أي من المناصب السيادية الأربعة العليا ، فكان التمثيل النسبي لمشاركة النساء قرابة ١٨% في مجلس الوزراء ، ثم في الحكومة الانتقالية الثانية برئاسة ابراهيم الجعفري وذلك بعام ٢٠٠٥ شغلن ستة وزارات أيضا من مجموع خمس وثلاثين وزارة ، أي ان نسبة مشاركة النساء تراجعت إلى اربع

وزارات فقط خلال السنوات من ٢٠٠٦ولغاية ٢٠١٠ وذلك في حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بولايته الأولى ، حيث شكلت نسبة ٤% وفي الدورة الثانية لحكومة المالكي (٢٠١٠-٢٠١٤) فقد كانت وزيرة واحدة فقط وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة ، ومما يؤسف له أن هذه الوزارة قد قيدت من حيث نشأتها أولا في وزارة الدولة ، كما وأنها لم تكن تمتلك حقيبة وزارية وقد صرحت ( الدكتورة ابتهال كاصد الزيدي ) والتي شغلت منصب وزيرة المرأة في حكومة المالكي الثانية بذلك حيث اشارت الى ان " ميزانية وزارتي لا تتعدى الثلاثة ملايين دينار أي ما يقارب ٢٥٠٠ دولار وقد كانت عبارة عن مكتب صغير في بناية ملحقة بمقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء داخل المنطقة الخضراء و بهذا النوع من الامكانيات الضعيفة لم تستطع هذه المؤسسة أن تقدم شيئاً قياساً لطموحات المرأة العراقية " .

**المطلب الثاني**: **المتطلبات الممكنة لترقية واقع المرأة العراقية كقوى ناعمة وآثارها المترتبة في صناعة السلام وإدارة الازمات**

كما وتجدر الاشارة الى ان هنالك العديد من التحديات والتهديدات التي تمليها البيئة الخارجية ضد البيئة الوطنية الداخلية للمجتمع العراقي ، ومن هنا كان لابد من تعبئة كل طاقات المجتمع العراقي دون استثناء أو تمييز بالجنس او اللون او العرق او المذهب ، وذلك لغرض بناء دولة ديمقراطية ترتكز على اسس قوية ، وقد تعددت آليات المعالجة لهذا الموضوع ولعل مسألة التمكين السياسي والأمني للمرأة العراقية يعد من الامور الضرورية فالنساء العراقيات مثلهَّن مثل أغلب نساء المجتمعات يمثلنَّ أكثر من نصف المجتمع مع مراعاة شروط وأبعاد هذه المشاركة ، ولعل من أهمها أن لا تؤثر على الطبيعة البيولوجية للمرأة وعلى خصائصها الاخلاقية فتاج المرأة عفتها واستقامتها في الحياة ، فمتى ما توفرت هذه الشروط والأبعاد تمكنت المرأة من الانضمام لأي نشاط إنساني سواء كان سياسي ، أمني ، اقتصادي ، اجتماعي .....الخ ، كما وإنها فرضت وجودها واحترامها على كل الفئات المجتمعية وأثبتت أهليتها التاريخية والإنسانية.

ان مشاركة المرأة في إدارة الازمات وصناعة السلام لبلدها مثلها مثل الرجل النافع لأهل بيته ووطنه وأمته ، على أساس من التعاون والانسجام الاجتماعي لا على أساس التناحر والتنافر وتبادل الاتهامات بسبب أو بدون سبب فعلى كلا الجنسين الفهم الدقيق لدواعي ترقية هذه المشاركة القائمة على مبدأ الانتقاء النوعي ، ومن أهم متطلبات تمكين المرأة العراقية تتمثل بالفروع الاتية :

**الفرع الأول**: **أمننة الخطاب النسوي**

في الواقع ان موضوع امننة الخطاب النسوي يثير العديد من التساؤلات منها ، هل تمتلك النساء القدرة على التصريح وإلاحاطة بالتهديدات التي يتعرضن لها سواء تمثلت تلك التهديدات بمواضيع تتعلق بالشرف او العنف او التحرش ؟ بمعنى أدق ما هي ياترى معيقات ومقيدات الخطاب النسوي ؟

في الواقع لغرض الاجابة عن تلك التساؤلات لابد لنا من القول : ان النساء في مجتمعاتنا سواء كنا في البيت او الوظائف العامة او الخاصة يفضلنَّ التزام الصمت بدلاً من التصريح والإحاطة بالتهديدات المحدقة بهنَّ ، وبذلك فإن الاستراتيجية المفضلة لهنَّ حيال التهديد هي الصمت بدلاً من التكلم وهذا يعني بأن الأمننة للخطاب النسوي لن تحدث من الأساس ، ومن ناحية أخرى فأن الأمننة لا يمكن أن تبنى على الممارسة الخطابية فقط فمن الأفضل بناؤها كممارسة اجتماعية وهذا ما يقودنا : الى الفقرة التالية والخاصة بضرورة تجليات فلسفة نسويه عراقية وذلك لغرض بناء المنظومة المعرفية للمرأة من اجل ترقية العلاقة بين المؤمنن ( أي مْن يقوم بالأمننة ) والمأمننة (والمتمثل بموضوع الخطاب النسوي) .

**الفرع الثاني**: **صياغة فلسفة نسويه عراقية**

كان من الضروري على النسوة العراقيات صياغة فلسفة نسويه قبل خوضهن المجال السياسي , ولا سيما ان الفلسفة النسويه ليست شعاراً أو تخصصاً أو نظرية وإنما أسلوب حياة منهجية ، فلم تعد الفلسفة وفق منظور النسوية محض موضوع منطقي تخصيصي بل أصبحت استراتيجية شاملة لتحقيق الأهداف العينية ، فالتأسيس النظري

للفلسفة أداة فعالة في يد النسوة حيث تتكامل مع ممارستها في تحليل أسباب وآليات القهر الاجتماعي للمرأة والذي بدوره يؤدي الى تهميش دورها في بناء المجتمع .

وعلى كل حال لا بد أن تنطلق الفلسفة النسوية في العراق من منطلقين **( نقد الذات وبناء الذات)** أي نقدها للعديد من المفاهيم التي انتجها المجتمع وبخاصة اعتراضها ونقدها للمجتمع الأبوي وما انتجه من أفكار تسلطية حيث اعتبر نفسه ( اي الرجل) العنصر الفاعل في المجتمع وأن المرأة دائما تأتي في مرتبة أدنى منه.

ومن هنا سيتم البحث عن ( مفهوم الذاتية ) فهل ياترى ستكون المرأة مكانة مساوية للرجل وذلك حينما تطالب بحقوقها ، كونها مثلها مثله عنصراً فاعل ومساهم في المجتمع وأحد الأطراف المكونين له ؟ أم حينما يقصي الرجل المرأة من كافة المجالات ويحتكرها هو ولا يعطيها الفرصة للتفكير ولا يفتح لها مجالات الابداع ، وقد يتجلى هدفه من هذا من خلال عدم السماح لها بالدخول في الحياة السياسية.

ما من شك ان الفلسفة النسوية اكتسبت أهمية متزايدة نظراً للدور المحوري الذي طرحته جدلية الذات بين الرجل والمرأة ، وهذا ما تطرقت اليه الكاتبة الانكليزية ( ماري ولستو نكرافت )[٢٣] والتي أشارت إلى أن الذاتية ذريعة الرجل لحجب المرأة عن الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص .

إن صياغة فلسفة نسوية عراقية هي نوع فريد من فلسفة بناء المعرفة والتي انتجتها تجارب النساء العراقيات وذلك لسبيل فهم العالم عبر منظور وتجارب النساء الرائدات ، مع تطبيق هذه المعرفة النسوية على العمل الاجتماعي والسياسي والأمني والاقتصادي والثقافي وبالتالي تجمع هذه المعرفة بين طياتها تجارب النسَّوة العراقيات على مر السنين ، على اعتبار أنها نظرية لأجل بناء وترقية ذات المرأة العراقية كونها منهجاً للبحث في فضاء المجتمع من اجل تغيير قوانينه ، ونقد القوانين التي جاءت بها النظرية الذكورية .

**الفرع الثالث**: **تعزيز قيم الاندماج الاجتماعي القائم على المصادر البنائية للمواطنة النسوية النشطة**

من المسلم به ان المجتمع العراقي يعيش تناقضات قوية بين دعوى لتمكين المرأة بوصفها مواطنة وقوة بشرية معطاءة ، لذلك يتوجب تمكينها من خلال التعليم و دعمها اقتصادياً وسياسياً ، وكل ذلك ينطلق من مبدأ حقوق المواطنة وحقوق الإنسان .

الا ان هنالك العديد من الاخفاقات ازاء تحقيق كل أشكال التمكين وذلك بتغذية القيم والعادات والتقاليد على نحو أعمق من حقوق المواطنة وأرسخ منها ، ونكاد نجزم أن القوى العشائرية والقبلية لها رغبة قوية وبتأثير من قوى سياسية واقتصادية في بعض الاحيان في الابقاء على قوة العادات والتقاليد والتصورات الثقافية السائدة السلبية عن المرأة سواء أكانت تلك التصورات في ذهنية المرأة نفسها أم في ذهنية الرجل الذي يشكل قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية في المجتمع العراقي ، وهنا يتطلب سياسة تركز على المفهوم الأوسع لمضمون وإبعاد الاستبعاد النسوي وترقية الالتزامات المتبادلة والمسؤولية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكلا الجنسين .

**الفرع الرابع**: **تقييم التشريعات المعنية بشأن المرأة**

ان الدعوة الى تقييم ومراجعة التشريعات المعنية بشأن المرأة والتأكيد على حقها في المشاركة السياسية وخصوصاً في التشريعات الدولية يمثل أحد اهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل الجهات المهتمة بهذا الموضوع ، وقد يتمحور ذلك من خلال منحها الحق في الانتخاب والترشيح في كافة الهيئات المنتخبة ، كما وان مشاركة المرأة على قدم المساواة في رسم سياسة الحكومة وتولي كافة المناصب والوظائف في كافة المستويات دون تمييز بما في ذلك التمثيل الدولي في ظل ما يشهده واقعنا الراهن من عنف وأزمات وصراعات ، نجد ان المرأة العراقية ما زالت مستبعدة من تأدية دورها الكامل والفاعل في عمليات السلام وعليه تنطلق دعوتنا من مراجعة وتقييم قرار( ١٣٢٥ ) الصادر عن مجلس الأمن والمعني بقضايا تطور حقوق المرأة وقضايا الأمن والسلام ، وتعد هذه أول وثيقة رسمية وقانونية مؤطرة تصدر عن مجلس الأمن يطلب فيها من أطراف النزاع احترام حقوق المرأة ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام وفي إعادة الاعمار التي تلي مرحلة النزاع والصراع ولا سيما في المناطق المحررة ، فكلنا

يعلم أن معظم النساء هنَّ صانعات سلام وبناة سلام بطبيعتهَّن لكونهَّن يمتلكن فطرياً عاطفة الأمومة التي تفيض بقيم المحبة والعطاء والسلام والتسامح ، ولأنهَّن من جانب آخر أكثر تضرراً من أثر ونتائج الحروب والصراعات المسلحة ، وهنَّ أيضاً اللاتي يقع عليهَّن العبء الأكبر في حماية الأطفال من اتون الفتن والنزاعات وهذا يجعلهَّن أكثر ميلاً لتحقيق ونشر السلام . وقد أكدت بعض الدراسات والأبحاث بأن المجتمعات تميل أكثر للسلام بازدياد تمثيل النساء القياديات في مواقع صنع القرار السياسي .

**الفرع الخامس**: **نحو تمكين المعرفة النسوية لغرض إدارة الازمات**

مثلما خضعت هياكل السلطة الرئيسة بتسلسلاتها الهرمية المختلفة في عالمنا المعاصر لسيطرة الرجال إما حصراً وإما استناداً إلى قوانين أو اشتراطات أخرى فرضتها طبيعة المجتمع ، والتي تفرض تقصي النساء من المناصب العليا تضمنت كذلك التسلسلات الهرمية للمعرفة العلمية صورة تكرس الرجال باعتبارهم أصحاب العلم والأكثر تأهيلاً لتحديد ما يستحق المعرفة قياساً بالنساء ، ومن ثم فإن أية محاولة تتعارض مع هذا الوضع السائد وتفيد بالتعامل مع " المرأة " باعتبارها من أصحاب العلم ومن المؤهلين لتحديد ما يستحق المعرفة ينظر لها باعتبارها توجها نسوياً .

وعليه ، فإن دراسة تمكين المعرفة النسوية العراقية وفق منظور إدارة الازمات تعد من الدراسات الجدلية والتي تحتاج إلى مراجعة واعية في مجابهة دورات المخاطر على المدى الطويل ، وبناءً على ما سبق فقد ولدت الفكرة من اجل بناء تصورات منطقية تتيح تحقيق التكامل بين حقلي المعرفة النسوية وإدارة الازمات ، فحري في هذا المقام تقديمه وفق الأصول والمنطلقات القائمة على الانسيابية المنطقية ذات الدلالات والمضامين التي تستهدف النهوض الفكري والحضاري للمرأة العراقية المعاصرة ، وولادة فكرة الاطار الاستراتيجي لاستعادة قدرة المعرفة النسوية في بناء رؤية أمنية شاملة معنية بالإدارة الواعية والمعاصرة للمخاطر والأزمات في الوقت الذي غيبت عن إدراك

اغلب النخب السياسية الحاكمة في الدول النامية للدور الرئيس الذي يمكن أن تلعبه المعرفة النسوية في تحقيق الأمن الوطني ، خصوصاً إذا ما علمنا أمكانية ارتباط العلم والابتكار وذلك لغرض تحقيق الاستثمار في رأس المال البشري والذي يضمن عملية النمو السياسي والاجتماعي الاقتصادي عبر الزمن ليس ذلك فحسب بل ان شمولية بيئة المعرفة النسوية لمنظومة القيم والسلوكيات العامة والعادات والتقاليد التي تشكل في مجملها الإطار العام لمقومات الأمن الوطني ومواجهة سيادة التخلف في البلدان ولا سيما النامية .

فلئن أمكن أن تكون الازمات مناسبة وثبة جديدة إلى الامام والتطور وإحراز تقدم جديد أو ولادة نظام جديد ، فليس كلنا بقادر على أن يجد في نفسه من الموارد ما يكفيه للتغلب على الأزمة والتفوق على ذاته ، ولنفترض أن الازمات شرط ضروري لتحفيز قدرات المرأة في إداراتها ، ولنسأل أنفسنا بعد ذلك كيف يمكن للنساء التغلب على الازمات ؟ وهنا تستدعي الاجابة بضرورة أن يتجلى الفكر النسوي العراقي وبروزه من خلال المجالات العلمية والفكرية فالأولى أن نبدأ بالابستيمولوجيا النسوية ، فالنسوية البيئية ، ثم الميثولوجيا النسوية ، لتكون الأمبريقية النسوية ولتبرز خلالها المعرفة النسوية ضمن البحوث الاكاديمية باعتبار أن هناك مجموعة نساء برز دور كل واحدة في تخصص من تخصصات المواد العلمية والفلكية والطبية وحتى الميكانيكية والفيزيائية ، وكذلك المجال الفكري فظهر اندماج الفلسفة والنسوية لتتجاوز كل ما يكبل حريات الفكر النسوي الفلسفي لتظهر علاقة جديدة تتمثل في علاقة النسوية بإدارة الازمات ، فإذا ركزت النسوية الغربية للتحرر من الاضطهاد الذكوري في حين ركزت النسوية العربية على قضايا التربية والتعليم ، فأن النسوية العراقية تتجلى في إدارة الازمات آخذين بعين الاعتبار ثقافتنا وما يوافق ديننا وليس ما يضاهيه ، لأنه ليس الدين من سلبها هذه الحقوق بل الثقافة الهجينة التي جاءت ضد الدين والاجتهادات الشخصية باسم الدين.

وبتقييمنا للآثار المترتبة على مشاركة المرأة العراقية في أدارة الأزمات وصناعة السلام نجد من الضروري ترقية هذا الاداء خصوصا وأن الساحة العراقية شهدت وما تزال تشهد من ازمات خطيرة كان يصفها البعض بالتداعيات المأساوية نتيجة ويلات حروب وصراعات سياسية واقتصادية متتالية وما يكتنفها من مخاطر وتحديات معقدة للغاية ، ورغم الآراء الداعية إلى إعادة قراءة المشهد العراقي وفق معطيات تقييم وترقية مقوماته الصلبة والمرنة في إدارة ازماته فأن دعوتنا تنطلق من منظور إدارة السياسة الرشيدة في العلاقات الدولية . فكما قال **ميشيل بشيليه**[٢٤] " أينما وجد النزاع فالمرأة يجب أن تكون جزءاً من الحل " ذلك لأن المرأة لديها من القدرات ما تؤهلها لطرح الحلول والمساهمة في حل النزاعات وعمليات بناء السلام وحفظه وإعادة الأعمار بعد النزاعات المسلحة. وغالباً ما توصف المرأة في دول العالم الثالث **بالجنس الناعم** لدرجة اختزلت مقومات المرأة في تلك النعومة الشكلية غير المنصفة وأستبدعت عنها مفاهيم **القوى الناعمة** والتي من أدواتها الرئيسة الثقة والمعرفة والطلاقة وسرعة البديهة ووفقا للبروفيسور **جوزيف ناي** فأن القوة الناعمة هي القدرة على التأثير عبر الإقناع دون الحاجة لاستخدام الإكراه المادي والمعنوي ويعتبر **ناي** هذه القوة أحد أهم أدوات النفوذ السياسي على الصعيد الدولي وتأمين السياسة الخارجية للبلد.

ومما لاشك فيه ، أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى تكاتف كافة الجهود نحو انجاز خطوات فعالة على طريق تقليص الفجوة بين المرأة والرجل وفق منظور التوازن والذي يعتبر الحد الفاصل بين مفهومي العدالة والمساواة بين الجنسين في كافة القطاعات مما يسهم بدوره في تعزيز المكتسبات لإدارة عراقية واعية لتعزيز الأمن الوطني.

**الخاتمة:**

أن المرأة في عالم اليوم تتفوق في مهن وأدوار كان يظن في السابق أنها ملازمة لطبيعة الرجل أو حكر عليه واليوم تبدو المرأة أكثر جدارة وجدة مما حمل البعض على القول: أن المرأة تحتاج بصورة خاصة لتقويتها وتمكينها من أجل تحقيق التنمية ألشاملة كما

وتحتاج إلى بلورة مهاراتها الذاتية في إدارة الأزمات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية كقوى ناعمة خصوصاً إذا ما علمنا أن المرأة ليست من القوى المتشددة ولا المتساهلة بل أنها قوى مستنيرة ومعتدلة تقف عند الأزمة لإدارتها وليس لتجاوزها أو التهاون بها.

وقد عانت المرأة العراقية ولعقود طويلة من استبعاد وإقصاء ساهم في قصور تنمية مسيرتها الذاتية وتعطيل إمكانياتها القيادية في مبادرات الدبلوماسية العامة بكافة مستوياتها الرسمية وغير الرسمية (الشعبية) لإدارة الأزمات وعمليات صنع السلام خصوصاً. كما وأن المجتمع العراقي تعصف عليه أزمات متداخلة قابلة للتصعيد والتجدد نتيجة التحولات التي تمر بها البلاد على المستوى الداخلي والخارجي ونظراً لأن العالم بأسره في حركة تغير دائم فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن على من تقع مسؤولية التغيير وتبديد تلك الأزمات وبالتالي إحداث التجديد والتمكين والتنمية ؟ للإجابة عن هذا التساؤل لابد اولاً اجراء مراجعة وترقية أنساق المفاهيم الخاصة بالمرأة العراقية بما يتساوق مع الأصول الراسخة وفق البيئة الثقافية والحضرية حتى لا نقع في حالة الاغتراب والتهجين للذات ولتمكينها من إدارة الازمات وصناعة السلام .

وبناءً على ما سبق , نجد أن الكثير من الصفات والمزايا والأدوار والمهن التي تعتبر ملازمة للمرأة من حيث طبيعتها الجسدية والبيولوجية ليست هي كذلك أي لا تمليها قوانين الطبيعة وإنما نتاج تاريخي أو بناء ثقافي ذو مفاعل سلطوية وسياسية ذكورية , لذا نجد المرأة تتفوق اليوم في مهن وأدوار كان يظن في السابق أنها ملازمة لطبيعة الرجل أو حكر عليه خصوصاً ما يتعلق بإدارة الازمات والشأن الخارجي وقلما يسمح للمرأة بممارسة هذا الدور وفي هذا المجال بالأخص ، رغم أن المرأة تعد عنصرا فعال ومثالياً في مواجهة التعصب والتطرف والعنف نظرا للدور الايجابي الذي تلعبه في غرس مبادئ مكافحة التطرف داخل الأسرة بشكل خاص ، والمجتمع بشكل عام فهذه كلها مقومات فطرية تؤهلها أن تلعب هذا الدور على مستوى المجتمع الدولي وهو مما

يتطلب تبني فلسفة نسوية معاصرة تمكن المرأة العراقية من التحاور والتفاوض وعلى وجه الخصوص في أوقات الازمات.

**قائمة الهوامش**:

١ . د. جابر خضير جبر ، قيمة الأنوثة المتدنية – رؤية في التراث النقدي عند العرب ، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية ، جامعة القادسية ، المجلد ٩ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠ ، ص ٦٣.

٢ . د. ياسين محمد حسين ، حقوق المرأة في حضارة وادي الرافدين ، مجلة التراث العلمي العربي ، العدد الثاني ، ٢٠١٥ ، ص ١٩٣. قيس حاتم هاني الجنابي ، جوانب من مكانة المرأة في مجتمع بلاد النهرين ، مقالة منشورة على المواقع الالكتروني : http://www.uobabylon.edu.iq › servi

تأريخ الزيارة : ٢٠٢١/١/٢٥

٣. حيث تتمثل تلك المراحل بـ(١. (الايوليت) العصر الحجري الفجري (1–0.5) مليون سنة. ٢. (البايوليت) العصر الحجري القديم (500000 – 12000) ق.م٣. (الميزوليت) العصر الحجري المتوسط (١٢٠٠٠ – 8000) ق.م٤. (النيوليت) العصر الحجري الحديث (8000 – 5000) ق.م٥. (الكالكوليت) العصر الحجري النحاسي (5000 – 3200 ) ق. م. ٦. (البروتوليت) العصر الشبيه بالكتابي (٢٩٠٠ – ٣٢٠٠ )ق.م. ايمان حياري ، تعريف العصور التاريخية ، مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني :

https://sotor.com

تأريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١٢/٢٢

٤ . د. بهنام ابو الصوف ، التاريخ من باطن الارض ، مطابع شركة الاديب ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦ وما بعدها.

٥ . ميادة كيالي ، مكانة المرأة في بلاد وادي الرافدين وعصور ما قبل التاريخ ، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، 2016 ، ص ٦ – ٧ ، منشور على الموقع الالكتروني : www.mominoun.com تاريخ الزيارة :٢٠٢١/١/١٠

٦ . المجتمع الأمومي و عشتار الام الكبرى... – بابل بوابة الآلهة . مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني : pt-br.facebook.com › posts

تاريخ الزيارة : ٢٠٢١/١/٣

٧ . يشير هذا المصطلح إلى هيمنة الذكور ، وقد اتسم هذا العصر بتلك الهيمنة حيث ساد النظام الأبويّ كما وان الذكور يحتلون السلطة وتكون العلاقة هرمية تبدأ من الأب إلى الأخ إلى الزوج إلى الابن وإلى أي وليّ أمرٍ يكون ذكر. هل كان المجتمع أبويّاً دائماً ؟ متوفر على الموقع الالكتروني : ‹ molhem.com
تاريخ الزيارة : ٢٠٢١/١/٥
٨ . د. خمائل شاكر الجنابي ، رقصات شعبية ذات جذور نيوليتية ، الصدى نت ، مقال متاح على الموقع الالكتروني : elsada.net
تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٢٢
٩ . ميادة كيالي ، مكانة المرأة في بلاد وادي الرافدين وعصور ما قبل التاريخ .. ، مصدر سابق ، ص ١٤.
١٠ . المصدر نفسه ، ص ١٥.
١١ . الزراعة في عصور ما قبل التاريخ – البحث في عصور ما قبل التاريخ ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : bellaredj01.blogspot.com– 2011/04تاريخ الزيارة :
١٩ /١ / ٢٠٢١
١٢ . سورة التكوير ، الاية ٨–٩.
١٣ . سنان صلاح رشيد ، الدور السياسي للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٥٥) ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ٤٤٤ .
١٤ . الشيخ منصور الرفاعي ، المرأة ماضيها وحاضرها ، اوراق شرقية ، لبنان ، ٢٠٠٠ ، ص ٧.
١٥ . بدرية صالح عبدالله ، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الرابع العدد الثاني ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٢٣٣.
١٦ . نفس المصدر السابق ، ص ٢٣٣.
١٧ . د.عبدالله حميد العتابي ، دور المرأة المشهود في ثورة العشرين – ملاحق جريدة المدى اليومية ، منشور على الموقع الالكتروني : https://almadasupplements.com › view

١٨ . مجلة ليلى ، العدد ١ ، ١٥ تشرين اول ١٩٢٣ ، المكتبة الرقمية العالمية ، منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.wdl.org › item
تأريخ الزيارة : ٢٠٢١/١/٤
١٩ . بدرية صالح عبدالله ، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٢٣٣.

٢٠ . نفس المصدر السابق ، ص ٢٣٥.

٢١ . د. هالة صلاح الحديثي ، المرأة العراقية شموخ دائم ، مجلة صباح الخير ، العدد ٣٢٨٢ ، تصدر عن مؤسسة روز اليوسف ، القاهرة ، ٤ ديسمبر ٢٠١٨ ، ص ٢٢.

٢٢ . تم الاعتماد على مفهوم ومنهج الكوتا – (حصص) – من أجل تمكين المرأة العراقية لغرض الدخول إلى مختلف المؤسسات القيادية والسياسية وقد ورد ذلك في قانون إدارة الدولة والذي وضعه بول بريمر الحاكم العسكري في العراق . للمزيد راجع : قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية – قاعدة التشريعات متوفر على الموقع الالكتروني :

http://iraqld.hjc.iq › LoadLawBook

٢٣ . ماري وولستون كرافت – المعرفة ، مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني :

https://www.marefa.org

تأريخ الزيارة : ٢٠٢١/١/١٢

٢٤ . المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

**قائمة المصادر** :

**بعد القرآن الكريم**

**أ. الكتب**

١. د. بهنام ابو الصوف ، التاريخ من باطن الارض ، مطابع شركة الاديب ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٩.

**ب. الابحاث**

٢٤ . بدرية صالح عبدالله ، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الرابع العدد الثاني ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، .٢٠١٥

٢.د. جابر خضير جبر ، قيمة الأنوثة المتدنية – رؤية في التراث النقدي عند العرب ، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية ، جامعة القادسية ، المجلد ٩ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠.

٣. سنان صلاح رشيد ، الدور السياسي للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٥٥) ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ٢٠١٨

٤.د. ياسين محمد حسين، حقوق المرأة في حضارة وادي الرافدين، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الثاني، ٢٠١٥

**ج. المواقع الالكترونية**

١.ايمان حياري، تعريف العصور التاريخية، مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني:

https://sotor.com

٢. د. خمائل شاكر الجنابي ، رقصات شعبية ذات جذور نيوليتية ، الصدى نت ، مقال متاح على الموقع الالكتروني :

elsada.net

٣.قيس حاتم هاني الجنابي ، جوانب من مكانة المرأة في مجتمع بلاد النهرين ، مقالة منشورة على المواقع الالكتروني :

http://www.uobabylon.edu.iq › servi

٤. ميادة كيالي ، مكانة المرأة في بلاد وادي الرافدين وعصور ما قبل التاريخ ، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، 2016 ، ص ٦ – ٧ ، منشور على الموقع الالكتروني :

www.mominoun.com

٥.المجتمع الأمومي و عشتار الام الكبرى... – بابل بوابة الآلهة . مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني :

pt-br.facebook.com › posts

٦.الزراعة في عصور ما قبل التاريخ – البحث في عصور ما قبل التاريخ ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : bellaredj01.blogspot.com– 2011/04

٧. د.عبدالله حميد العتابي ، دور المرأة المشهود في ثورة العشرين – ملاحق جريدة المدى اليومية ، منشور على الموقع الالكتروني : https://almadasupplements.com › view

# التحدي الامريكي للشراكة الايرانية – الصينية في عهد الرئيس روحاني

ابراهيم صالح
باحث في وزارة الخارجية
ibramo4@yahoo.com

ا.م.د.عمار سعدون سلمان البدري
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

**الملخص**:

ان الشراكة الإيرانية–الصينية، قطعت أشواطا عدة ومهمة، على الصعيد السياسي والاقتصادي والنووي، ومن المؤمل أن تصل هذه العلاقة إلى مستوى يخدم من جهة المصالح الإيرانية بطموحها إلى الوصول إلى قوة إقليمية في منطقة والشرق الأوسط, ومن جهة اخرى يخدم المصالح الصينية بطموحها في مواجهة الولايات المتحدة التي تعدها منافس جيوسياسي وعسكري في المناطق الاستراتيجية العالمية , الا ان هذه الشراكة رغم التطابق في مجمل القضايا الدولية , فإنها تبقى متأرجحة نتيجة عدة بتحديات اهمها التحدي الامريكي ، الذي حال دون ذلك في الوقت الراهن. لذلك فان هذه الدراسة تهدف الى التحقيق من فرضية مفادها ان هناك علاقة وثيقة بين التحدي الامريكي وتعزيز الشراكة الايرانية والصينية في المجالات السياسية والاقتصادية والايرانية. استخدمت هذه الدراسة عدة مناهج بغية التطرق والإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن . تظهر نتائج الدراسة ان ايران و الصين أدركا ان تطوير علاقاتهما على المستوى السياسي والاقتصادي يصب في مصالح الطرفين، لأجل أضعاف الدور والتأثير الامريكي في المنطقة والعالم، وفي السعي إلى تشكيل عالم متعدد الاقطاب، بدلا من الأحادية القطبية التي تسعى الولايات المتحدة لفرضها على الساحة الدولية.كذلك تظهر النتائج ان أبرز المتضررين من التعاون الايراني الصيني، هي الولايات المتحدة، فالتعاون يشكّل دليلاً ساطعاً على فشل سياسة أمريكا، المعروفة باسم «الضغط الأقصى» لحمل

إيران على التراجع والقبول باستئناف المفاوضات لعودة أمريكا إلى الاتفاق النووي. لذلك ستسعى الولايات المتحدة الى محاولة التصدي لهذه الشراكة حفاظا على مصالحها ومصالح اسرئيل.

**الكلمات المفتاحية**: التحدي الامريكي,الشراكة الصينية الايرانية, مجالات التعاون,الرئيس روحاني

**The US challenge to the Iranian-Chinese partnership**

**Under President Rouhan**

Ibrahim Saleh — Ministry of Foreign Affairs

Prof. Dr. Ammar Saadoon Al-Badry — Al-Mustansiriya University/College of Political Science

**Abstract:**

The Iranian-Chinese partnership has made several important strides at the political, economic and nuclear levels, and it is hoped that this relationship will reach a level that serves Iranian interests with its ambition to reach a regional power in the region and the Middle East. On the other hand, it serves Chinese interests with its ambition to confront the United States, which it considers a geopolitical and military competitor in global strategic areas. However, this partnership, despite the congruence in all international issues, remains vacillating as a result of several challenges, the most important of which is the American challenge, which currently prevents it. Therefore, this study aims to investigate the hypothesis that there is a close relationship between the American challenge and the strengthening of the Iranian and Chinese partnership in the political, economic and Iranian fields. This study used several methodologies in order to touch upon and familiarize themselves with all aspects related to the subject, such as the historical method, the analytical method, and the comparative method. The results of the study show that Iran and China have realized that developing their relations at the political and economic level is in the interests of both

parties, in order to weaken the American role and influence in the region and the world, and in seeking to form a multipolar world, instead of the unipolarity that the United States seeks to impose on the international arena. The results also show that the United States is the most affected by Iranian-Chinese cooperation. The cooperation is a shining evidence of the failure of America's policy, known as "maximum pressure", to compel Iran to back down and accept the resumption of negotiations to return America to the nuclear agreement. Therefore, the United States will endeavor to try to confront this partnership in order to preserve its interests and the interests of Israel.

**Keywords**: US challenge, Sino-Iranian partnership, areas of cooperation, President Rouhani

**المقدمة**:

نظرا لموقعها الجغرافي التي تمتاز به ايران في اسيا بشكل عام وفي منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص، وامتلاكها ثروة نفطية مهمة، فضلا عن قوتها البشرية والاقتصادية والسياسية. هذا من جهة، ومن جهة اخرى تقف الصين اليوم احد الدول الكبرى ذات الإمكانات المؤثرة على مستويات عدة. لذا فإن التحالف أو الشراكة والتعاون ما بين الصين وإيران يجعلهما متحكمين بمسارات إقليمية ودولية تؤثر على السياسة الدولية، على المدى المتوسط أو البعيد.

ورغم الاختلافات في النظام والتقاطعات في الرؤى إلا أن ايران الاسلامية والصين الشيوعية تربطهما علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية متينة زادت وتيرتها في السنوات الاخيرة وخلال فترة حكم الرئيس الايراني حسن روحاني، فقد وقفت الصين في اكثر من مناسبة بالضد من التوجه الامريكي الساعي لتشديد العقوبات الاقتصادية على ايران بسبب برنامجه النووي , وقد تسبب ذلك في فرض عقوبات أمريكية على الكثير من الشركات والقطاعات الصينية.

وتعود نظرة الصين لإيران والنهج الذي تتعامل به معها جزئية إلى تصورها بأن الولايات المتحدة تعد منافس جيوسياسي وعسكري. رغم أن الصين ترتبط مع الولايات المتحدة اقتصادية، إلا أن الصين تشعر بالقلق إزاء نوايا الولايات المتحدة تجاهها بشكل عام. على نحو أكثر تحديدا، تشعر الصين بالقلق إزاء قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على المناطق الاستراتيجية العالمية, و الحد من إمدادات الصين من الطاقة في أي صراع عسكري محتمل، مثل ذلك المتوقع حدوثه بشأن تايوان. وهكذا تعمل الشراكة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية القوية مع الجمهورية الإسلامية على مساعدة الصين في مواجهة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

إلا أن تلك العلاقة ورغم التطابق في مجمل القضايا الدولية، فإنها تبقى متأرجحة نتيجة للتأثير بالفاعل الامريكي الدولي, وإن مسالة التنبؤ وقراءة مدى استقرار الشراكة الايرانية–الصينية من عدمة ستبقى حبيسة ذلك التحدي , وهذا ما سيتم بحثه في دراستنا.

**أهمية البحث**

ومن أهم المسوغات التي دفعتنا الى اختيار الموضوع من الناحية الاكاديمية، قلة الدراسات المعمقة التي تبحث في مدى تأثر العلاقات بين ايران من جهة وبين الصين من جهة ثانية ومدى تأثيرها على منطقة الشرق الاوسط الغنية بمصادر الطاقة. اضافة الى ذلك تبرز اهمية الدراسة الى اظهار التحدي الامريكي تجاه ايران والصين , ولكل ما تقدم وقع اختيارنا على موضوع البحث ،لنوفي حقه في الدراسة المستفيضة التي تسبر اغواره ،لتخرج بنتائج تخدم مسيرة العلاقات الدولية في منطقة الشرق الاوسط.

**إشكالية البحث**

قطعت العلاقات الإيرانية–الصينية، أشواطا عدة، ومهمة، على الصعيد السياسي والاقتصادي، فضلا عن التعاون النووي، ومن المؤمل أن تصل هذه العلاقة إلى مستوى يخدم المصالح الإيرانية بطموحها إلى الوصول إلى قوة إقليمية في منطقة

الخليج العربي خاصة، والشرق الأوسط عامة.وبنفس الوقت تخدم المصالح الصينية في مواجهة الولايات المتحدة التي تعدها منافس جيوسياسي وعسكري في المناطق الاستراتيجية العالمية .الا ان هذه الشراكة جوبهت بتحديات عديدة كان اهمها هو التحدي الامريكي ، الذي حال دون ذلك في الوقت الراهن.

**فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان اتجاه الجمهورية الإيرانية الإسلامية إلى إقامة علاقة شراكة مع جمهورية الصين الشعبية على المستوى السياسي والاقتصادي ،فضلا عن التعاون النووي، وتطويرها، لتوظيفها بما يخدم مصالحها في جعلها قوة إقليمية في مواجهة الولايات المتحدة، سيما وأن الصين تشارك ايران هذا التحدي ،وللتطابق في الرؤية بينهما، في جعل العالم متعدد الأقطاب.

**منهجية البحث**

لابد لنا من الاعتماد على مناهج متنوعة في دراستنا، إذ اننا سنعتمد المنهج التاريخي للمرور بمراحل التطور التاريخي للعلاقات الايرانية الصينية إضافة الى اعتماد المنهج التحليلي لغرض تحليل العديد من القضايا التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي ما تزال تفاعلاتها مستمرة، كذلك فإن البحث سيسعى لمقارنة طبيعة تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين ايران والصين ومدى تأثرها بالفواعل الدولية من خلال المنهج المقارن.

**المبحث الاول** : **مجالات التعاون الايراني الصيني خلال فترة الرئيس الايراني روحاني**

شهدت إيران انتخابات رئاسية أسفرت عن فوز الدكتور (حسن روحاني) في الانتخابات الرئاسية الإيرانية بنسبة تصل إلى حوالي ٥١,٧٪، وبلغت نسبة الإقبال حوالي ٧٢٪. وروحاني الذي لديه خبرة كبيرة في عملية صنع القرار الإيراني، شغل الكثير من المناصب، من نائب في البرلمان الإيراني خمس فترات متتالية، إلى نائب رئيس البرلمان، إلى نائب المرشد الأعلى في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وأحد أبرز المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي الإيراني مع الغرب، ورئيس مركز الأبحاث

الاستراتيجية التابع لمجلس تشخيص مصلحة النظام، والذي يعد أحد الأجهزة الاستشارية للمرشد الأعلى. وأحدث فوز الرئيس روحاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية ردود فعل دولية كبيرة، فقد رحبت به الكثير من الأوساط الدولية والإقليمية، وقد أشارت نتيجة فوزه التي لم يكن يتوقعها الغرب، وتحديدا واشنطن، إلى جملة من الدلالات الهامة، وطرحت الأسئلة حول ما إذا كان فوز روحاني، الذي عرف عنه العمل الدبلوماسي السابق في مقاربة الملفات السياسية والداخلية، سيقود إلى تغيير في سياسات الجمهورية الإسلامية أم لا. [١]

حيث يمثل الميدان الاقتصادي، العمود الفقري في العلاقات الاقتصادية الإيرانية في فترة الرئيس (حسن روحاني) مع دول العالم بصورة عامة والعلاقات الاقتصادية الصينية الإيرانية منها على وجه التخصيص، والتي عبرت عن الواقع التطبيقي المتميز للعلاقات الثنائية بين البلدين في العديد من المجالات، لعل أهمها الآتي:

**اولا: التعاون في المجالات التجارية والاقتصادية**

كتب الرئيس الصيني (شي جين بينغ) عن إيران، وفقا لما نشره مركز دراسات الصين وآسيا ما نصه: ((لقد نسج السجاد الفارسي الثمين نتيجة اندماج بين الحرير الصيني والتقنيات الإيرانية المتقدمة))، حيث ينتهج الرئيس الإيراني حسن روحاني، سياسة اقتصادية لجذب استثمارات أجنبية عدة، قدر الإمكان لبلاده. كانت الصين حتى وقت رفع العقوبات الشريك الاقتصادي الأساسي والوحيد تقريبا لإيران، لكن العلاقات التجارية بين إيران والصين لم تبق محصنة من أثر العقوبات الأميركية المفروضة على إيران وكذلك تأثيرات وباء كورونا [٢]، وبالعودة إلى الإحصاءات الرسمية، واستنادا للتقرير السنوي الإحصاءات التجارة العالمية (DOTS) الذي أصدره البنك الدولي سجلت أرقام التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الصين وإيران أرقاما متواضعة، تراوحت أرقام قيم الصادرات الإيرانية للصين بين (٢٤٧,٨) مليون دولار عام ٢٠١٣م، لتصل في عام ٢٠١٤م، أعلى مستوى لها عندما بلغت نحو (٤٩٥,١) مليون دولار، ومن ثم عاودت انخفاضها لتصل في عام ٢٠١٩م، إلى (٤٣,٩) مليون دولار، وبلغت

في منتصف عام ٢٠٢٠م اقل مستوى لها بقيمة (١٩,١) مليون دولار. فيما كانت الاستيرادات الإيرانية من الصين للمدة ذاتها أقل بكثير من أرقام قيم الصادرات. وعلى سبيل المثال كانت الواردات لعام ٢٠١٣م نحو (١١٢,٣) مليون دولار، ثم عاودت ارتفاعها لتصل إلى أعلى مستوى لها عندما بلغت (٢٤٥,٢) مليون دولار في عام ٢٠١٧م، وتراجعت لتصل إلى (٥٤,٧) مليون دولار في عام ٢٠١٩م، وبلغت في منتصف عام ٢٠٢٠م اقل مستوى لها بقيمة (١٣,٨) مليون دولار، انظر الشكل(١) [٣]

**الشكل (1)**

**التبادل التجاري بين الصين وايران**

**للمدة 2013- منتصف سنة 2020 (مليون دولار امريكي)**

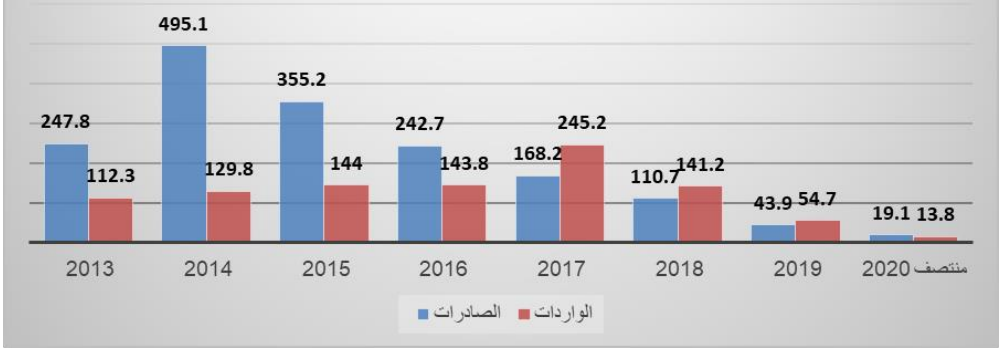


انعكست العقوبات اللأميركية المفروضة على إيران على التجارة بين إيران والصين، ويجب على الصين إيجاد طرق بديلة كالتعامل مع البنوك الصغيرة، فقد أكدت تصريحات مسؤولين صينين على أن حجم التعاون الاقتصادي التجاري بين البلدين سيتراجع بشكل كبير.[٤]

ان العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين تطورت بشكل كبير وخاصة في فترة الرئيس الروحاني، فالصين تعتمد على مجالات الطاقة الإيرانية ففي الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٧ صدرت إيران إلى الصين (٢٣,١) مليون طن متري من النفط الخام في مقابل (٣٢,٢) مليون طن متري من أنغولا، وأكثر من (٤١) مليون طن متري من السعودية، وبذلك تكون إيران ثالث أكبر مورد للنفط الخام للصين، وأيضا تعد الصين من أكبر

المستثمرين في قطاع النفط والغاز الإيراني، وتريد شركات الطاقة الصينية زيادة حجم استثماراتها في مجال منشآت تكرير النفط الإيرانية. (٥)

عادت الصادرات النفطية الإيرانية إلى الصين كما كانت قبل العقوبات وذلك بعد أن توصلت إيران إلى اتفاق مؤقت مع دول ٥+١(٦) بشأن برنامجها النووي في تشرين الثاني ٢٠١٣، وبعد الإعلان عن خطة العمل الشاملة المشتركة، وزادت الصين من مشاركتها الاقتصادية مع إيران بشكل كبير في عام ٢٠١٥. وعندما أعيدت الولايات المتحدة فرض عقوباتها على ايران في نوفمبر ٢٠١٨ كانت الصين تشتري ٥٥٠ الف برميل يوميًا من النفط الخام، وهذا حوالي ٢٥٪ من صادرات النفط الإيرانية، وتمثل ٧٪ من إجمالي واردات الصين من النفط. ومن ناحية أخرى فالصين تعتبر مهمة جدا بالنسبة لتطوير صناعة النفط ومصافي الغاز في إيران فهي تقوم باستثمارت ضخمة في مجال التنقيب والحفر في حقول النفط الإيرانية. (٧)

ولما أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على مشتري النفط الإيراني في نوفمبر ٢٠١٨م(٨)، لم تعترف الصين بهذه العقوبات واستمرت في كونها أكبر شريك تجاري لإيران، فكانت تستورد النفط الخام الإيراني وتمدها بالبضائع، وإن انخفضت كميات استيرادها منه عما قبل العقوبات (بنسبة ٦٠%)، وذلك على عكس دول أخرى كاليابان للرغبات الأمريكية بخفض استيراد نفط إيران للصفر لتجنب العقوبات. وتستفيد الصين من الكثير من التسهيلات الإيرانية في نقل النفط و طرق الدفع في أوقات الحصار الاقتصادي، هذا أدى إلى عدم انخفاض الواردات الصينية كثيرا من النفط الإيراني في أوقات من اشتداد العقوبات والحصار الدولي عليها، كما كان خلال عام ٢٠١٣م، برغم انخفاض الواردات حوالي ٢٠% خلال هذا العام، ولكنها عادتها لمستوياتها السابقة في عامي ٢٠١٤م، و٢٠١٥م، وذلك قبل تفعيل الاتفاق النووي بعامين؛ وعلى الرغم من انخفاض واردات الصين من نفط إيران بأكثر من ٥٠% بعد وقف تمديد الاستثناءات الأمريكية من العقوبات على إيران في مايو ٢٠١٩م، لكنها على المدى البعيد من المرجح أن تعوض هذا التراجع مرة أخرى. (٩)

**ثانيا** : **التعاون في المجالات السياسية والاستراتيجية**

توجد الكثير من المصالح المشتركة بين الصين وإيران على المستوى السياسي، ويتضح ذلك مما يأتي:

**١- انسجام الرؤى تجاه طبيعة النظام الدولي**

فالدولتين تنسجم رؤيتهما تجاه نمو مخاطر النظام الدولي الأحادي القطبية على المصالح الدولية والإقليمية لهما، واعتقادا منهم بأهمية إرساء عالم كتعدد الأقطاب يفسح المجال أمام بروز أقطاب دولية منافسة ومؤثرة في الشؤون الدولية. وعلى الرغم من وجود مصالح اقتصادية كبيرة بين الصين والولايات المتحدة إلا أن بكين ترفض الهيمنة الأمريكية العالمية، وكذلك ايران ترفض هذه الهيمنة ,وترى إيران منذ أربعين عاما بأن الولايات المتحدة بمثابة (الشيطان الأكبر)[١٠] وإسرائيل (الشيطان الأصغر)[١١]، وبذلك تتفق الدولتان في رؤيتهما للنظام الدولي أحادي القطبية واستهدافه المتماثل لهما لتطويقهما والحد من هيمنتهما على المستويين الإقليمي والدولي.

**٢- التعاون لمواجهة سياسة التطويق الأمريكية**

يكمن القلق المشترك للصين وإيران في وقوع الدولتين ضحيتين لسياسة النظام الدولي الأحادي القطبية لهما، فقد انقسمت إيران إلى عدة مناطق نفوذ، روسية وبريطانية في القرن التاسع عشر، وقد تعرضت للعديد من الضغوط الأمريكية والبريطانية لإبعادها عن التعاون مع الأنظمة الشيوعية ومباشرة المصالح الغربية مطلع أربعينات القرن العشرين، وتعرضت –ولا زالت– لسلسلة عقوبات اقتصادية خانقة، وقد عاشت الصين سلسلة من الهزائم العسكرية المتتالية من القوى الغربية، وأيضا تعرضت لعقوبات دولية بقيادة أمريكية بعد تأسيسها النظام الاشتراكي نهاية أربعينات القرن العشرين، لذا تشابهت اتجاهات الدولتين ووجهة نظرهما تجاه مسؤولية القوى الغربية الأوروبية والأمريكية في الإخفاقات التي منيتا بها. وتبعا لذلك فإن الإدراك الصيني–الإيراني يتطابق ويرى ضرورة التنسيق المشترك تجاه القضايا الشرق آسيوية، والشرق أوسطية، وخلق توازن جيوستراتيجية وجيو اقتصادي قوي من أجل مجابهة مصدر

التهديد المشترك، المتمثل في السياسة الأمريكية تجاه منطقتي شرق آسيا في إطار التحالف الاستراتيجي مع كوريا الجنوبية واليابان، وبعض الفواعل في الشرق الأوسط في إطار التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل وحلفائها التقليديين. (١٢)

**٣- الاحتياج الاستراتيجي المتبادل**

تعتبر الصين مشتر أساسي للنفط الإيراني(١٣) للتخفيف من وطأة العقوبات، وإيران حليفا موثوقا لتوريد النفط، فهما يمران بحالة احتياج استراتيجي متبادل, ومن ذلك:

أ- **الاحتياج الاستراتيجي بالنسبة لإيران :** تحتاج للفيتو الصيني كموازن استراتيجي دولي ثان وذلك بعد الموازن الاستراتيجي الدولي الأول، ممثلا في الفيتو الروسي لحماية المالح الإيرانية من التهديدات والعقوبات الأمريكية، فالعقل الاستراتيجي الإيراني يكمن في هاجس من استمرارية دعم الروس الدائم، وذلك خلفته حالة عدم الثقة التاريخية بين الإيرانيين والروس، نتيجة اقتضام الروس لأجزاء من الأراضي الإيرانية أثناء فترة الدولة القاجارية بين ١٨١٣م-١٨٢٨م، وأيضا احتلال أراض إيرانية أثناء الحرب العالمية الثانية، ودعمهم للحركات الانفصالية في أقاليم كردستان وأذربيجان الإيرانية، وهو ما أدركه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنفسه وقد أعلن أثناء لقائه المرشد الإيراني (علي خامنئي) وبحضور الرئيس روحاني في نوفمبر ٢٠١٧م (لن نخونكم)(١٤)، وتتوالي مؤشرات التوتر في العلاقات الروسية-الإيرانية في الملف السوري فوصلت لحد الاشتباكات المسلحة بين الفيالق المؤيدة للروس والإيرانيين في سوريا على مناطق النفوذ. (١٥)

ب- **الاحتياج الاستراتيجي بالنسبة للصين:** فتعتبر إيران بديل شرق أوسطي قوي وحليف موثوق ضد سياسات أمريكا هناك، فمعارضة إيران للهيمنة الأمريكية من الأسس الأيديولوجية للجمهورية الإيرانية، وبالتالي فإن معاونة إيران على تطوير قدراتها للتصدي لتلك الهيمنة الأمريكية على موارد المنطقة يعد قيمة استراتيجية وفرصة حقيقية لتأمين لوضع قدم إستراتيجي للصين في الشرق الأوسط، وفي آسيا الوسطى، وتوفير

ورقة ضغط للصين ضد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مقابل امتلاك الولايات المتحدة أوراق ضغط ضد الصين في شرق آسيا. (١٦)

**ثالثا: التعاون في المجالات العسكرية**

بالنسبة للتعاون العسكري بين الصين وإيران فيرجع إلى ثمانينات القرن الماضي وذلك عندما انضمنت الصين إلى قائمة مزودي إيران بالسلاح أثناء الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠م–١٩٨٨م، فقدر صدرت لها صواريخ بالستية من بينها صواريخ سيلك وورم المضادة للسفن، وأصبحت الصين بذلك أكبر مورد عسكري لإيران في تلك الفترة، أما إيران فلم تنسى هذا الموقف لأنه كان في توقيت شديد لدى طهران بعد قرار حظر تصدير الأسلحة لإيران على خلفية أزمة الرهائن الأمريكيين ١٩٧٩م. ولم يتوقف دور الصين عند هذا الحد بل كان لها دورًا مركزيًا في تطوير تدشين البرنامج النووي منذ ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، حيث قامت بكين بتقديم لطهران المساعدات لبناء مركز أصفهان للبحوث النووية، والذي افتتح عام ١٩٨٤م، وتدريب المهندسين النوويين الإيرانيين على الصناعة النووية وعلى كيفية استخراج وتخصيب اليورانيوم، كما شحنت الصين لإيران في عام ١٩٩٠م طنا من غاز سداسي فلوريد اليورانيوم المهم لضخ الغاز في أجهزة الطرد المركزي. (١٧)

أنهت الصين دعمها للبرنامج النووي الإيراني عام ١٩٩٧م وذلك لتحسين علاقاتها مع واشنطن، لكنها مدت إيران خلال الفترة من ٢٠٠٢م –٢٠٠٩م بالأسلحة مثل القذائف والصواريخ الانسيابية المضادة للسفن من طراز (٨٠١–C) و (٨٠٢–C)، وقذائف أرض–جو محمولة من نوع (١١–QW) وفي عام ٢٠١٠م ساعدتها في تشييد مصنع لصناعة قذائف Nasr–1 المضادة للسفن، وفي صناعة صواريخ نور الانسيابية المضادة للسفن، وهي نسخة مطورة من قذائف (٨٠٢–C) الصينية، ويتراوح مداها بين ١٢٠–٢٢٠ كيلو مترا. (١٨)

ومنذ عام ٢٠١٣ لوحظ تسنم (شي جين بينغ)، (وحسن روحاني) مقاليد السلطة في بلديهما. حيث قامت زيارة إيرانية لميناء جانغ جيون جانغ القريب من شنغهاي في أيار

٢٠١٣، وفي أيلول ٢٠١٤ زارت مدمرتان تابعتان للأسطول الصيني ميناء بندر عباس في إيران. وذلك بعد أن كانت الزيارات العسكريات ضئيلة.

قام مساعد رئيس الأركان المشتركة في الجيش الصيني، الأدميرال (سون جيان قوه) بزيارة طهران في تشرين الأول من عام ٢٠١٥، أي بعد انقضاء ثلاثة أشهر على توقيع الاتفاق النووي، وازدادت بعدها الزيارات لشخصيات بارزة حيث زار طهران وزير الدفاع الصيني (تشانغ وان تشيوان) في تشرين الأول عام ٢٠١٦ م واقترح نظيره الإيراني (حسين دهقان) في هذه الزيارة تطوير أفق العلاقات الأمنية والعسكرية بعيدة المدى بين البلدين "كأولوية قصوى في الدبلوماسية الدفاعية للجمهورية الإسلامية". (١٩)

وقامت الصين بتقديم مساعدات لإيران لتطوير صواريخ بالستية تكون قادرة على إطلاق الأقمار الصناعية من خلال عضويتها في منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادي، كما قامت الصين وإيران بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة في ٢٠١٤م و٢٠١٧م و٢٠١٩م في مياه الخليج العربي، ووقعت شركة الدفاع الإلكتروني الإيرانية (صا إيران) عقودا مع الشركات الصينية عام ٢٠١٥م تقضي باستخدام نظام (بايدو-٢) للملاحة بالأقمار الصناعية الخاص بها لأغراض عسكرية، وهو نظام يتيح خدمات أكثر دقة من خدمات النظام العالمي GPS، ويعزز إقبال إيران على استخدامها للملاحة بالأقمار الصناعية في صواريخها وطائراتها بدون طيار. (٢٠)

وتعد الصين من أكثر الدول المرشحة لتدخل في شراكة عسكرية ضخمة مع إيران وذلك لقرب انتهاء صلاحية قرار الحظر الأممي المفروض على إيران في أكتوبر ٢٠٢٠م لبيع وشراء الأسلحة بموجب القرار رقم (١٧٤٧)، وقد كشف تقرير لصحيفة (تشاينا ديلي) الصينية أن إيران قد تستفيد من الصناعات العسكرية الصينية في المجال الجوي والبري والبحري، فقد يمكن للطائرة (C-J١٠) الصينية الحديثة أن تلعب دورا في تطوير وتحديث سلاح الجو الإيراني المتقادم، كما يمكن أن تستفيد إيران من بعض الصناعات الصينية مثل طرادات الهجوم السريع (Type-٠٢)، صواريخ كروز المضادة للطائرات (YJ-22)، والغواصات من طراز (Yuan)، والغواصات الجوية

والصاروخية (N–L٣٠٠٠)، وأنظمة الدفاع (HQ–10)، ويمكن أيضا أن توفر بكين الدعم الفني لإيران في تشغيل وصيانة هذه الأنظمة. (٢١)

المبحث الثاني: المخاوف الامريكية من التحالف الايراني الصيني

إن السياسة الأمريكية تجاه إيران تعد جزء من سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وخاصة منطقة الخليج العربي، وذلك لطبيعة المصالح الأمريكية في المنطقة، وتعتبر إيران دولة معادية بل ومعيقة للولايات المتحددة في تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط كانت او التي في الخليج العربي، او ما هو مرتبط بإيران في آسيا الوسطى، وذلك لما لدى إيران من عناصر عسكرية وجغرافية تجعلها قوة إقليمية ذات تأثير كبير في المستقبل، بل ويزيد على ذلك هو سعي إيران لامتلاك الطاقة النووية بل قد يصل الى السلاح النووي في المستقبل. (٢٢)

**١- سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه إيران**

لقد مرت العلاقات الأمريكية الإيرانية بمراحل مختلفة إلى جانب التغيرات الإقليمية والدولية؛ فكانت إيران واحدة من أهم حلفاء الولايات المتحدة اثناء فترة حكم الشاه في النصف الثاني من القرن العشرين، ومع ذلك فقد مرت إيران بتغييرات سياسية في عام (١٩٧٩) والتي تمثل نقطة تحول في العلاقة بين البلدين نظرًا لوصول نظام ( ديني متطرف) يكافح من أجل الانتشار التوسعي في الشرق الأوسط مما اثار أهمية الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة، وذلك وفقا الى عدده اعتبارات منها : وجود إسرائيل في الأصل مشروعًا أيديولوجيًا مهمًا في الفكر السياسي الغربي، بما في ذلك الفكر السياسي الأمريكي، وتوافر الطاقة ومصادرها، بالإضافة الى جهود الولايات المتحدة لمنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، أدى ذلك الى توتر العلاقة بين البلدين، فمنذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كان هناك العديد من المتغيرات التي كان لها الدور في تأثر العلاقات الامريكية الإيرانية وهى طموحات إيران النووية والتي ظهرت في التقارير الإعلامية والخطابات السياسية الواضحة. منذ بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت الوثائق النووية متغيرًا مهمًا ومؤثرًا في طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية

بالإضافة إلى دور إيران في الشرق الأوسط والذي اعتبرته الولايات المتحددة كخطاب سياسي يشكل تهديدًا لمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة وخاصة إسرائيل. [٢٣]

تعد قضية البرنامج النووي الإيراني[٢٤] من أكثر المتغيرات تأثيراً في العلاقات الأمريكية الإيرانية، والبعد الذي يؤثر على رؤية الولايات المتحدة لبرنامج إيران النووي هو أن تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية سيؤدي إلى تغييرات فعالة علي التوازن الإقليمي والدولي، والتي تشمل على سبيل المثال: إن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيقلص آلية منع الانتشار النووي ويسرع من اتجاه دول الشرق الأوسط التي تحاول امتلاك أسلحة نووية مثل: تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية، مما سيؤدي إلى اشتداد الاضطرابات في الشرق الأوسط، وتهديدا للمصالح الأمريكية – الأوروبية– والتي تعد من أغنى مناطق العالم واهمها دوليا، وفي نفس الوقت تخشى من انتقال الأسلحة النووية إلى المنظمات الإرهابية والتي ستستهدف المصالح الغربية في المنطقة، ان اكبر مخاوف الولايات المتحدة هو سعي ايران لامتلاك الأسلحة النووية، إذا كانت إيران غير قادرة على مهاجمة الأراضي الأمريكية بالصواريخ النووية فانه يمكن فعل ذلك ضد إسرائيل، بجانب استهداف حقول النفط في الخليج العربي والتي يعتبر تهديدا للمصالح الأمريكية. [٢٥]

ان الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على العقوبات الاقتصادية كأحد الوسائل الفعالة للتعامل مع إيران، وذلك بدلاً من اللجوء إلى الخيارات العسكرية لإجبار إيران على تغيير سياساتها وكبح طموحاتها النووية؛ قد تكون العقوبات الاقتصادية وحظر الأسلحة والقيود التجارية ومنع الاستثمار وسائل فعالة لمواجهة طموحات إيران والحد منها، وبالتالي فإن العقوبات الاقتصادية على إيران تعد عقابا وتأديبا لها. ان العقوبات الأمريكية تسعي لتحقيق هدفين رئيسيين: – الأول: هو إضعاف إيران اقتصاديًا لمنع تطوير قدراتها العسكرية، أو لجذب الدعم الدبلوماسي الذي يمنع السياسة الأمريكية من تحقيق أهدافها. ثانيًا: هو إقامة علاقات قوية مع دول المنطقة والقوى الكبرى الأخرى لممارسة الضغط على إيران اقتصاديًا وعسكريًا، وبالتالي عزل إيران دبلوماسيًا. لذلك

وبحسب الرؤية الأمريكية فإن العقوبات الاقتصادية هي الأكثر فاعلية في هذه المرحلة بما في ذلك حظر بيع الأسلحة لها وتصدير التكنولوجيا المتقدمة لها، وتقييد الأنشطة التجارية والاستثمارات الإيرانية لإضعاف اقتصادها، وتقيد سفر الإيرانيين إلى الخارج، وفرض المزيد من القيود على مصادر العملة الصعبة التي تستخدمها طهران لشراء الأسلحة والتقنيات المتقدمة، وأيضا تقيد بيع وشراء مصادر الطاقة الإيرانية وخاصة النفط والغاز الطبيعي وهما مصدران مهمان للغاية للدخل القومي الإيراني. (٢٦)

**٢- سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين**

ان العلاقات الصينية الأمريكية تتميز بتغيرات كبيرة، لذلك فهي تميل إلى التناقض الشديد في بعض الجوانب، وإلى درجة متوسطة من التعاون في جوانب أخرى، وقد تحدث مثل هذه التغييرات في نفس القضية مع تغير الزمن، وعدم قدرة صانعي السياسات على التوفيق بين المصالح المختلفة لبلدهم، بما في ذلك العلاقة مع بلد آخر، وعمق التعاون لمنع تدهور العلاقة، وطبيعة المرحلة الانتقالية التي تحدث في العلاقة بينهما. ان التعاون والثقة بين الصين والولايات المتحدة مهمان للغاية خاصة في الأوقات الصعبة؛ قال وزير الخارجية الأمريكي سابقًا "هنري كيسنجر" إن مستقبل العالم يعتمد على العلاقات الصينية الأمريكية، ويجب عليهما السعي لتحقيق المزيد من المصالح المشتركة من أجل السلام والأمن العالمي، ومع ذلك نوجه الإشارة بشكل عام إلى أن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تحكمها سلسلة من المحددات، قد يكون أبرزها:

أ- الاحتياجات الاستراتيجية: وهذا يعني أن كلا الجانبين لديه فهم متزايد لأهمية واحتياجات الجانب الآخر حتى لو اختلف مع الطرف الآخر، ويفسر ذلك مستوى التعاون بعد كل نزاع في العلاقة بين البلدين.

ب-سيطرة الفكر الواقعي في التعامل مع الطرف الآخر وعدم الرغبة في تقديم أي تنازلات؛ ترفض الصين المفهوم الأمريكي للهيمنة وقيادة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، كما أنها أوفت برغبة الولايات المتحدة في احتوائها، لذلك تسعى للدفاع عن

مصالحها في مواجهة الضغوط الأمريكية التي تعكس هذه العلاقة التي تقوم على قوة الشد والجذب بين الطرفين، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تريد للصين أن تنهض كقوة منافسة كبرى إلا أنها لا تريد الصين أن تنهار، وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين البلدين، إلا أن هناك مصالح تجارية مهمة بينهما يسعى الجانبان إلى حمايتها.

ج- تتأثر العلاقات الأمريكية الصينية بتغيير الحكومة الأمريكية ولا تتأثر بتغيير القيادة الصينية، فاغلب الحكومات الأمريكية حيال وصولها للبيت الأبيض تتبع سياسة متشددة تجاه الصين، ثم سرعان ما تتغير سياستها وموقفها، ويمكن التماس ذلك بوضوح في تغيرت تصريحات الرئيس" ترامب" بشأن الصين عن خطاباته خلال الحملة الانتخابية. (٢٧)

د-من ناحية أخرى فإن العلاقة بين الصين والولايات المتحدة ذات أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي الصيني، لأن السوق الأمريكية هي واحدة من أكبر الأسواق لصادرات الصين، وفي المقابل فإن السوق الصيني المتنامي هو محط اهتمام الولايات المتحدة؛ حيث توفر السوق الصينية آلاف الوظائف في الولايات المتحدة كل عام، وفي التسعينيات كانت العلاقات الأمريكية الصينية مليئة بالصعوبات طويلة المدى وأصبحت التناقضات ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية، فمن ناحية توسعت التبادلات الاقتصادية والتجارية، وازداد إجمالي التجارة الثنائية وفقًا للإحصاءات الأمريكية حيث تضاعف أكثر من أربعة أضعاف منذ عام (١٩٩٠)، فالولايات المتحدة ليست أكبر مستثمر للصين فقط بل هي أيضًا أكبر شريك تجاري لها، فينهما تعاون وتبادلات عن أخرى في مجالات العلوم والتعليم والتكنولوجيا والقانون وجميع المجالات الأخرى؛ وهناك العديد من الاختلافات التي تمنع البلدين من الوصول إلى مستوى الشراكة الاقتصادية الكاملة(٢٨):

أ- تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها سبب البطالة الأمريكية خاصة في عمال الغزل والنسيج التي تسببت في انتشار الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة خاصة وفي الغرب عامة.

ب- تتهم الولايات المتحدة الصين بتعمد مقارنة قيمة عملتها (اليوان) بالدولار الأمريكي بأقل من مستواها الفعلي.

ج- الصين تزيد الإنفاق العسكري.

د- كما تتهم الولايات المتحدة الصين بالفشل في المساعدة في فرض رغبات الولايات المتحدة الأمريكية على برنامج كوريا الشمالية النووي.

أن العلاقات الأمريكية الصينية على الرغم من انها معقدة ومليئة بالتناقضات إلا أنها اتجاه نحو التعاون والمنافسة أكثر من المواجهة لأن هناك علاقات تجارية مهمة بين البلدين، فالولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للصين، وأكبر سوق تصدير لها، وخامس أكبر سوق استيراد للصين، ويصل استثمر البلدان أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي حتى عام (٢٠١٦) وعلى الرغم من ذلك فان الصين هي ثاني أكبر دائن رسمي للولايات المتحدة الأمريكية. [٢٩]

**٣- سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه التحالف الايراني الصيني**

لطالما كانت العلاقة بين إيران والولايات المتحدة غير مستقرة، تتأرجح بين مصالحة حذرة وتوتر دائم قد يصل إلى نقطة اشتعال، الا ان الملف النووي الإيراني الحالي تسبب في استمرار التوتر بين البلدين؛ وفي الفترة الماضية بذلت الولايات المتحدة كل ما في وسعها للضغط على إيران والتي قد تتطور في النهاية إلى الصدام العسكري بينهم، في ظل هذه التطورات تنبت ايران استراتيجية ليست بالجديدة ولكن اهتمامها به ازداد في الفترة الماضية وهي استراتيجية لإيجاد حلفاء أو الاقتراب من بعض الأطراف التي يمكن لها الاعتماد عليهم بشكل أو بآخر في المستقبل وخاصة لمساندتها في مواجهه الولايات المتحدة وإسرائيل؛ تحاول هذه الرؤية توضيح مصالحة إيران مع الصين، لأن الصين من الدول المرشحة بقوة لتكون المنافس "الحقيقي" للولايات

المتحدة، بالإضافة إلى وجود حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، وتدعم أيضًا القضايا النووية الإيرانية ومسألة العقوبات في الموقف الدولي. (٣٠)

لا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تولي اهتماما وثيقا لتطور العلاقات بين إيران والصين منذ وقت طويل، كما ان هناك بيانات تظهر أن القوة العالمية للولايات المتحدة قد تراجعت بعد الضربات التي وجهت لها في أفغانستان، والعراق وأيضا تعرضها للأزمة المالية العالمية الا ان واشنطن مازالت العامل الرئيسي والحاسم في أمن الخليج وقد يستمر هذا الوضع لمدة طويلة، لذا فإن كلاً من الولايات المتحدة والصين مهتمان بالحفاظ على تداول النفط من منطقة الخليج إلى السوق العالمية دون أي عقبات. (٣١)

ان الولايات المتحدة هي الأكثر تضررا من التعاون بين إيران والصين، فإن هذا التعاون دليلا على فشل سياسة الولايات المتحدة ويسمى "الضغط الأقصى" (٣٢)، مما يجبر إيران على التراجع وقبول استئناف المفاوضات والسماح للولايات المتحدة بالعودة بعدما انسحبت من الاتفاق النووي لتحجيم جهود إيران النووية، وصناعة الصواريخ الباليستية بعيدة المدى.

لقد وضعت الولايات المتحدة رهانات كبيرة على مدي تحقيق نجاح العقوبات والانهيار الاقتصادي لعزل إيران وإجبارها على إعادة التفاوض بشروط واشنطن، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات داخلية وتغييرات في نظامها السياسي. (٣٣)

وتهدف السياسة الأمريكية إلى استخدام قدرات القوى الأخرى خلال فترة عدم الاستقرار التي شهدتها واشنطن وفي مقدمتها الصين من أجل تخفيف العبء المفروض عليها حول العالم خاصة فيما يتعلق بالالتزامات الأمنية وجاء ذلك بوضوح في الوثيقتين الاستراتيجيتين للولايات المتحدة:

أ- استبدلت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام (٢٠٠١) ما ورد علي لسان رئيس الولايات المتحدة سابقًا "جورج دبليو بوش" بشأن الصين (لن تسمح الولايات المتحدة أبدًا بصعود قوى منافسة) بما صدر عن الرئيس الأمريكي" باراك أوباما" والذي

ينص على (تتبنى الولايات المتحدة خيار المشاركة الكاملة والنشطة على نطاق عالمي، لأن المشكلات عالمية لا يمكن لأي بلد حلها بمفرده، كما لا يمكن لأحد حلها بدون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فان من الأفضل التعاون مع القوى الكبرى القائمة على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، والتعاون مع القوى الصاعدة والناشئة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والحفاظ على الزعامة الأمريكية).

ب–أشار تقرير وزارة الدفاع للولايات المتحدة لعام (٢٠١٠) إلى ان (الولايات المتحدة ترحب بصين مزدهرة وناجحة وقوية تلعب دورا أكبر في النظام العالمي، كما ترحب بالمنافع الايجابية التي يمكن أن تأتى من تعاون أكبر وأعمق بين الطرفين) دون التخلي عن الشكوك حول نوايا الصين، وخاصة النوايا العسكرية. [٣٤]

ت–من ناحية أخرى تحترم الصين حدود النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج من حيث أمن الطاقة لكنها في الوقت نفسه تتعاون أيضًا مع الحكومة الأمريكية تلبية احتياجات المصالح المشتركة للبلدين. حيث تبدو الصين من أكثر الدول تأثراً بالملف النووي الإيراني، وذلك لعدة عوامل إستراتيجية واقتصادية – (خاصة النفط) –تتحكم وتتداخل مع أطراف أخرى كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول الخليج العربي؛ بعد عرض الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن وفرض عقوبات دولية على طهران باتت معضلة الصين واضحة، حيث وضعت بكين نفسها في مأزق، فإذا صوتت لصالح القرار أو امتنعت عنه ستفقد علاقتها بإيران مما قد يجعل مصالحها الاقتصادية الحالية والمستقبلية في إيران للخطر، ولكن إذا استخدمت حق النقض(الفيتو) لإلغاء القرار فإنها ستثير غضب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي مما سيضطرها لدخول مصالحها الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية الى طريق غير معروف مع هذين القطبين الرئيسيين. [٣٥]

وهنا نتساءل: أي طرف تستطيع الصين التضحية به وهل ستضحي بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تراقب الصين وتنتظر محاسبتها على أي أخطاء، أم أنها ستضحي بإيران وما لها من فوائد اقتصادية ضخمة حاليا ومستقبليا؟

في الواقع واجهت الصين وضعا مماثلا منذ حوالي ربع قرن، فبعد أن تهجم الطلاب الإيرانيون إلى السفارة الأمريكية في عام (١٩٨٠) صاغ مجلس الأمن مشروع قرار لفرض حظر على إيران مما وضع الصين على مفترق طرق، فقد تحسنت العلاقات الصينية الإيرانية وان تصويت الصين بالموافقة ضد ايران سيضطرب هذا التحسن، ومن ناحية أخرى تحسنت العلاقات الصينية الأمريكية وقد يؤدي رفض الصين للقرار توتر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة، ومع ذلك اختارت الصين الوقوف إلى جانب إيران ورفضت الموافقة على القرار[٣٦]، الا ان احتمال تكرار هذا السيناريو مرة أخرى ليس باليسير لا سيما بالنظر إلى المواقف والظروف المختلفة للأطراف، اذ ان السيناريو الأول حدث في بيئة دولية قطبية ثنائية، والتي تختلف عن تلك التي يتحكم بها حاليًا النظام الدولي الأحادي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وعلى ذلك فان إيران تتطلع لوقوف الصين بجانبها ورفض أي قرار ضدها وليس الامتناع عن التصويت فحسب. [٣٧]

تسعى الصين ان تتأخذ استراتيجية متوازنة للتعامل مع هذه المعضلة لأن القادة الصينيين معروفون ببراعتهم في تبني سياسات البرجماتية والهروب من الفخاخ بأقل الخسائر وتجنب المثابرة والتصعيد حفاظا على مصالح الصين لمدة طويلة فقد تغير الوضع بشكل جذري ولهذا لاحظنا أن بكين لم تتخذ موقفاً حازماً من الملف النووي الإيراني لأنها تنتهج سياسة ترضي جميع الأطراف، عندما ذهب وزير الخارجية الصيني" يانغ جيشتي" إلى طهران للقاء كبار المسؤولين الإيرانيين لعرض وجهات النظر حول الملف النووي الإيراني والعلاقات الثنائية، وشدد على دعمه للتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانه من خلال الحوار سيتم حل جميع المشكلات والعقبات ؛ وفيما يتعلق بدعم الصين لإيران في المحافل الدولية وخاصة مجلس الأمن قال الوزير الصيني" أن مسألة الفيتو من الناحية الفنية ليست بالمسألة التي يمكن الاستفادة منها إلى حد بعيد، فهذه المسألة معقدة ولها قيودها وملابساتها الخاصة"، ومن الواضح أن الصين ستعمل للحفاظ علي حلفائها وعدم التضحية بأي طرف فهي

تحتاج لإيران اقتصاديا، كما أنها تحتاج إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اقتصاديًا وسياسيًا وتقنيًا، فهي بحاجة إلى دول الخليج التي تعد سوقًا استهلاكيًا ضخمًا للصين. (٣٨)

**الخاتمة**:

لقد أدركت ايران ان التعاون مع الصين، وتطوير علاقاتها على المستوى السياسي والاقتصادي يصب في صالح خدمتها، فالصين، تعد دولة من الدول الكبرى سياسيا واقتصاديا، وتتمتع بحق النقض–الفيتو–في مجلس الأمن الدولي، هذا الأمر يعزز دور ايران في منطقة الشرق الاوسط، نتيجة مواجهتها للتحدي الأمريكي في المنطقة، يعاونها، ويساعدها في ذلك، ويتفق معها الصين لأن الصين ايضا تواجه هي الأخرى التحدي الامريكي نفسه على المستوى السياسي والاقتصادي، بما يخدم مصالح الطرفين لأجل أضعاف الدور والتأثير الامريكي في المنطقة والعالم، وفي السعي إلى تشكيل عالم متعدد الاقطاب، بدلا من الأحادية القطبية التي تسعى الولايات المتحدة لفرضها على الساحة الدولية. وان الصين من مصلحتها إدامة العلاقة مع إيران بسبب استمرار تزويدها بالنفط الايراني، لإدامة مختلف جوانب الحياة في الصين.على الصعيد الصناعي والزراعي والخدمي. والانشطة المختلفة الأخرى.

يمكن القول إنَّ الولايات المتحدة رغم تقليل حضورها في المنطقة، غير أنَّها لا تزالُ هي القوة الأكثرُ تأثيرا، وهي تأخذُ بحسبانها تحرُّكاتِ الصين وإيران، وقد يكون من المرجَّح أن يسبِقَ دخولَ الاتفاق حيّزَ النفاذ اختبارٌ لردودِ الفعل، في هذه الحال قد يتمّ الاكتفاءُ بتحقيقِ أهدافِ البلدين في موازنةِ الضغوط الأمريكية، خاصَّةً مع غيابِ عنصُر الإلزامِ لدى الطرفين، أو تفعيلِ بعض جوانبها، في إطار تنامي العلاقات، لا سيما على الجوانب الاقتصادية والتجارية ومشاريع الطاقة وطُرُق التجارة.

**قائمة الهوامش**:

(١) ياسر عبد الحسين ، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص١٠٧.

(٢) خضير عباس النداوي ، ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات الصينية الايرانية.. والارجح التراجع ، مجلة اراء حول الخليج ، العدد١٣٣ ، ٢٠١٩ ، ص٢٠.

(٣) Source: Direction of Trade Statistics Yearbook, International Monetary Fund, 2018, and 2020.

(٤) وكالة اخبار مشرق ، قطعت شركة النفط الوطنية الصينية العلاقات مع بنك كونلون ، ٢٠١٦ ، للمزيد انظر : https://bit.ly/33PWi1s

(٥) زيدون سلمان محمد ومحمد محي محمد ، الدور الصيني–الروسي تجاه البرنامج النووي الايراني (دراسة تحليلية في النشأة والتطور على وفق المتغيرات الدولية والافاق المستقبلية) ، مجلة العلوم السياسية ، العدد٥٩ ، ٢٠٢٠ ، ص٥٠٦.

(٦) دول ٥+١: هي مجموعة الدول التي تتألف من ممثلين عن الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن وهي كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين بالإضافة إلى المانيا والحقيقة أن رواد فكرة التنظيم الدولي منذ اوائل القرن التاسع عشر كانوا يرون ان اية منظمة دولية ستقوم في مستقبل الايام يجب ان تكون بمثابة حكومة عالمية لذا يجب أن يكون فيها كما في الدولة ثلاث سلطات في التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي منظمة هيئة الأمم المتحدة القائمة حاليا يمكن اعتبار الجمعية العامة في السلطة التشريعية ومجلس الأمن هو السلطة التنفيذية ومحكمة العدل الدولية في السلطة القضائية اما الامانة العامة فهي بمثابة الجهاز الإداري التنفيذي للمنظمة. ينظر: فراقد داود سلمان ، انعكاس الاتفاق النووي الايراني – الغربي (٥+١) على امن الخليج العربي ، مجلة اداب البصرة ، العدد٨٥ ، ٢٠١٨ ، ص٣٤٥.

(٧) إيريكا هولمكويست ويوهان إنجلوند ، الصين وإيران – صداقة غير متكافئة ، ٢٠٢٠ ، ص: ١٦–١٧.

(٨) وقعت المرحلة الأولى من العقوبات في ٦ أغسطس ٢٠١٨م، وشملت عقوبات على تعاملات إيران بالدولار الأمريكي، وتجارة المعادن وقطع الغيار وطبقت الثانية في الرابع من نوفمبر من العام نفسه على مشتري النفط الخام الإيراني ومشتقاته وعقوبات تؤثر على النقل والتأمين والموانئ. للمزيد ينظر: حمدان أبو عمران ، ادارة الازمة التنموية في ايران ، مجلة مدارات ايرانية مجلة – المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المجلد٢ ، العدد٥ ، ٢٠١٩ ، ص٥٨–٥٩.

(٩) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة ، العلاقات الصينية – الايرانية آفاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير ، مجلة الدراسات الإيرانية ، العدد١١ ، ٢٠٢٠ ، ص٧١.

(١٠) يوسف إبراهيم ، تورا بورا: أولى حروب القرن ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٣.

(١١) سارة شريف ، المشروع الأسود بين إسرائيل وإيران ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٦ ، ص١٣.

(١٢) A.M. Al-Ghunaimi, et.al., Chinese-Iranian Relations The Prospects Of Strategic Partnership In a Changing World, Journal For Iranian Studies, Year4, issue11, 2020, p:17.

(١٣)هيا عدنان عاشور ، الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية: الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجا (٢٠٠٠ – ٢٠١٢) ، دار الجندي للنشر والتوزيع ، القدس ، ط١ ، ٢٠١٦ ، ص١٦١.

(١٤) وكالة الانباء الروسية بالعربي ، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يلتقي المرشد الإيراني علي خامنئي ، ٢٠١٧ ، للمزيد انظر: https://sptnkne.ws/fQBz

(١٥) A.M. Al-Ghunaimi, et.al., Ibid., p:17.

(١٦)عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة ، المصدر السابق ، ص٨٤.

(١٧) Andrew Scobell & Alireza Nader, China in the Middle East: The Wary Dragon, Rand Corporation, Santa Monica, USA, 2016, P: 55.

(١٨) Alaa Al-Din Arafat, Regional and International Powers in the Gulf Security, Springer Nature, Switzerland, AG, 2020, P:64-65.

(١٩) حامد مرهون حمد وغزوان مجيد رشيد ، ايران تحت المجهر الاسرائيلي دراسات استراتيجية ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، بابل ، ط١ ، ٢٠١٨ ، ص٨١-٨٢.

(٢٠) فرزين نديمي ، إيران والصين تعززان روابطهما العسكرية ، تحليل السياسات ، المرصد السياسي ٢٧٢٨ ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، واشنطن ، ٢٠١٦ ، ص١-٢.

(٢١) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٥-٨٦.

(٢٢) سليم كاطع علي، البعد الايراني في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد٦٠، ٢٠١٥، ص١٥٩-١٦٠.

(٢٣) محمد معزز الحديثي وخضر عباس عطوان، العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة مدارات إيرانية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد٤، ٢٠١٩، ص٥٤.

(٢٤) البرنامج النووي الإيراني: "هو ذلك التوجه القائم في إيران لامتلاك عناصر القوة الشاملة، بما فيها الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها إيران في مجال امتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول مستقبلا لأغراض عسكرية، وبناء الذات وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة وصولا إلى مستوى قوة إقليمية يعتد بها من قبل جميع دول المنطقة". للمزيد ينظر: سعد مجبل فلاح الهبيده ، البرنامج النووي الايراني واثره على

توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، ٢٠١٣ ، ص٦.

(٢٥) طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت – بغداد، ٢٠١٢، ص١٨٩.

(٢٦) فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري واجهاض الثورة الخضراء، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٩٢.

(٢٧) كرار انور ناصر، الصين: بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص١٥٥-١٥٦.

(٢٨) رفاه شهاب أحمد الحمداني، العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص٧٣.

(٢٩) جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ال ٢١، ترجمة آية محمد كمال، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، ط١، ٢٠١٧، ص٢٥٨.

(٣٠) سمير زكي البسيوني، إيران والبحث عن فيتو، مختارات إيرانية، العدد٥٤، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١.

(٣١) فهد مزيان خزار، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية – الصينية، مجلة دراسات ايرانية، العدد١٥، ٢٠١٢، ص١٠.

(٣٢) الضغط الأقصى: هي الحملة التي أطلقتها إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وتضمنت سلسلة من العقوبات الاقتصادية على قطاع الاقتصاد النفطي والقطاعات غير النفطية الإيرانية. وتضمنت العقوبات في جولتين، الجولة الأولى في أوائل أغسطس ٢٠١٨ والثانية، وهي الأهمّ، في أوائل نوفمبر ٢٠١٨. للمزيد ينظر: تامر بدوي ، حملة "الضغط الاقصى" وتأثيراتها على الاقتصاد الايراني ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٩ ، ص٢.

(٣٣) عصام نعمان، تداعيات الاتفاق الصيني – الإيراني: تقويض وحدانية أمريكا في العالم وتوسعية «إسرائيل» في غرب آسيا، القدس، ٤/أبريل/٢٠٢١، للمزيد ينظر: https://www.alquds.co.uk

(٣٤) علي حسين باكير، العلاقات الخليجية – الصينية الاستراتيجية تحت المجهر، مجلة آراء حول الخليج، العدد٨٠، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١١، ص٢٠.

(٣٥) فهد مزيان خزار، مصدر سبق ذكره ، ص١١-١٢.

(٣٦) سمير زكي البسيوني، مصدر سبق ذكره ، ص٢.

(٣٧) فهد مزيان خزار، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

(٣٨) سمير زكي البسيوني، مصدر سبق ذكره ، ص٣.

# تطورات الصراع في السودان من عام ١٩٨٩ حتى عام٢٠٢٠

بشرى جاسم محمد حسين
الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية
bushrajassim1995@gmail.Com

**الملخص**:
يُعّدُ الصراع سمة بارزة ومميزة لتاريخ السودان، لاسيما أنّ دولة السودان انبثقت نتيجة لصراعات تمتد إلى عقود عدة تمتد إلى ما قبل استقلال دولة السودان، من هنا يبدو لنا واضحاً أنّ الصراع في السودان هو ليس صراع وليد اللحظة، وإنما هو الصراع يضرب جذوره عميقاً في تاريخ الدولة، أسمهم فيه العديد من العوامل الداخلية والخارجة لاسيما دعم الدول الإقليمية للمعارضة في جنوب السودان، لذلك سعت هذه الدراسة إلى توضيح وشرح مراحل تطور الصراع في السودان والوقوف على أهم مستجدات هذا الصراع من عام ١٩٨٩وصلاً إلى عام ٢٠٢٠ لكي تكتمل الرؤية التحليلة للصراع واستخلاص أهم مستجدات هذا الصراع، وفقاً للمدد التاريخية التي حددتها الدراسة.
**الكلمات المفتاحية:** السودان، جنوب السودان، الصراع.

**Developments in the conflict in Sudan from 1989 until 2020**

Bushra Jassim Muhammad Hussein
The Iraqi University / Law and Political Science

**Abstract:**
The conflict is considered a prominent and distinctive feature of the history of Sudan, especially since the State of Sudan emerged as a result of conflicts that spanned for several decades before the independence of the State of Sudan, and from here it seems clear to us that the conflict in Sudan is not a conflict born from a moment, but rather a conflict that has deep roots in the history of the country that bears its name Many internal and external factors, especially the support of regional countries for the

opposition in South Sudan, so this study sought to clarify and explain the stages of development of the conflict in Sudan and to stand on the most important developments in this conflict from 1989 until 2020 in order to complete the analytical vision of the conflict and extract the most important developments in this conflict. This conflict according to the historical periods identified by the study.

**Keywords**:Sudan, South Sudan, conflict.

**المقدمة**:

يُعّدُ الصراع في السودان من الصراع التي اتسمت بالحدة والتنوع، فهو صراع عمل على تغذيته أسباب تاريخية قديمة ترجع إلى ما قبل استقلال السودان، عندما عمل الاستعمار البريطاني على زرع بذور التفرقة الدينية بين الشمال والجنوب، كونه الشمال ذو شعب مسلم والجنوب ذو شعب مسيحي ينبغي أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية، مر صراع في السودان بعدة مراحل كان اكثر تعقيداً في بدايات تطورات هذه الصراعات مسلحة التب قادتها حركات المعارضة للحكومة السودانية استمرت لعدة عقود من الزمن، مكنت المعارضة من تأسيس دولتهم في جنوب السودان، منتهين باتفاقية السلام السودان عام ٢٠٢٠. ومن هنا **تهدف الدراسة** كونها تبحث في تطورات الصراع في دولة السودان، كما تهتم الدراسة بالوقوف على آخر تطورات هذا الصراع بتقسيمه إلى مدد زمنية متسلسلة لآخر تطورات الصراع وتسجيل الاحداث المهمة خلال تطور هذا الصراع. واستناداً على ذلك تنطلق الدراسة من **إشكالية** رئيسية هي: ماهي مراحل التي أدت إلى تطورت الصراع في دولة السودان من عام ١٩٨٩حتى عام ٢٠٢٠؟ . ومن أجل الاجابة على الاشكالية تنطلق الدراسة من **فرضية** مفادها: إنّ الصراع في السودان مر بمراحل وتطورات مختلفة أدت إلى تنوع و تشعب الصراع، لاسيما بعد انفصال الجنوب. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي. ومن أجل اثبات الفرضية والاجابة على الاشكالية انتظمت **هيكلية الدراسة** في محاور ثلاثة رئيسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة: شرح المحور الأول تطورات الصراع في

السودان من عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٥، بينما وضح المحور الثاني تطور الصراع للمدة من ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١، إما المطلب الثالث فقد بحث في تطورات الصراع من عام ٢٠١٢ وصولاً إلى عام ٢٠٢٠.

**المحور الأول**: **تطورات الصراع للمدة بين عام ١٩٨٩ لغاية عام ٢٠٠٥**

بدأت الصراع في السودان عندما قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان في أولى عملياتها العسكرية في آيار عام ١٩٨٩ منطلقة من الجنوب محققة انتصارات عدة لتستولي على المناطق الجنوبية حتى وصلت إلى (جنوب كردفان وجبال النوبة) ثم عادت في تشرين الأول من العام نفسه لتستولي على (الكرمك) وكادت أن تدخل أبواب الولايات الشمالية خصوصا بعد الفشل الذريع الذي منيت به اللجنة التي قام بتأليفها مجلس قيادة ثورة الإنقاذ لبحث السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان [١]، مما شكل حاجزاً بين كلا الجانبين فتوصل الطرفان إلى نتيجة مفادها أنّ الحل العسكري هو الحل الوحيد الذي يجدي نفعاً، مما أثار السخط في أوساط الحكومة الوطنية خاصة في مسالة الاستيلاء على الكرمك[٢]، هذا **من جهة**، ومن **جهة أُخرى** وضعت حكومة الإنقاذ الوطني ١٩٨٩ خطة استراتيجية من أجل استعادة المناطق التي كانت تحت سيطرة الحركة الشعبية باستراتيجية الجديدة لحكومة الإنقاذ الوطني[٣]، التي هدفت أساساً إلى تعديل الميزان العسكري لمصلحتها، نجحت في تحقيق مكاسب ميدانية مهمة بالتركيز على تحسين أوضاع الجيش وتعزيز إعداده من قوات الدفاع الشعبي .[٤]

بدأ الصراع حالما أعلنت الحكومة السودانية (الجهاد) وأطلقت على مقاتلي الجنوب اسم (الخوارج) ووجدت أجواء تعبويه شاملة باعتبار ذلك (جهاداً) إسلامياً، ونتيجة لنجاح نظام الإنقاذ الوطني في تعبئة أعداد ضخمة من (قوات الدفاع الشعبي) [٥]، وبعد الهزائم المتكررة التي تعرضت لها الحركة الشعبية وفقدانها للعديد من مواقعها في الجنوب، وازدياد الضغوط العسكرية عليها، وفقدانها أهم حليف إقليمي بعد سقوط نظام الرئيس الإثيوبي (منغستو هيلا مريام)، بدأت بوادر الانقسام تدب في الحركة احتجاجاً على الخطاب السياسي الذي كان يدعو إلى تحرير السودان (شماله وجنوبه) من أجل

إعادة صياغته في إطار جديد أطلق عليه جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان (دولة السودان الجديدة) ويقوم هذا الخطاب على أسس ديمقراطية وعلمانية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وإلى نزع هيمنة الأقلية الشمالية العربية على الحكم، وتتيح للتعدد العرقي والثقافي في السودان التعبير عن نفسه في إطار هوية سودانية تختلف عن تلك التي يتبناها شمال السودان في ارتباطاته العربية الاسلامية[٦]، تعرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان لانقسام في صفوفها في آب عام ١٩٩١وقد شكلا معاً ما عرف وقتها بـ (مجموعة الناصر) استناداً إلى المنطقة التي نشأت فيها هذه الحركة، إذ طالبت المجموعة المنشقة بالدعوة إلى قيام دولتين مستقلتين في شمال السودان وجنوبه، لكل منهما حق السيادة وحكومة منفصلة عن الأخرى ودستور خاص بها، وأن يكون هناك تنسيق بين هاتين الدولتين، علاوة على مطالبة حكومة الإنقاذ الوطني الإقرار بحق تقرير المصير لمنطقة جبال النوبة، ومنطقة (جبال الانقسنا) في جنوب النيل الأزرق[٧].

وعليه سعت حكومة الإنقاذ الوطني إلى تعميق الانقسام والانشقاقات في صفوف الحركة الشعبية، وبدأت الاتصالات مع أبرز رجال الحركة الشعبية سابقا (لام أكول) الذي كان قد أعلن انشقاقه تحت اسم (الحركة الشعبية المتحدة)، وقد تمخضت عن هذه الاتصالات التي تمت برعاية الكنيسة عن التوصل إلى (وثيقة فرانكفورت) في تشرين الأول عام ١٩٩٢ وهي الوثيقة التي اعترفت فيها الحكومة السودانية لأول مرة بحق تقرير المصير لجنوب السودان، واستغلت الحكومة السودانية حالة الانشقاقات التي حدثت داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، و بدأ الجيش السوداني بأكبر عملياته في الجنوب في العام ١٩٩٢، تمكن من استعادة بعض المدن والجامعات الكبرى ولكن من دون أن يحسم الحرب لصالحه [٨] ،عملت الحركة الشعبية في المقابل على شن هجوم على مدينة (جوبا) جنوب السودان [٩]، وبعد ذلك جاء إعلان حكومة الإنقاذ الوطني بتقسيم السودان إلى (٢٦) ولاية، وبذلك أصبحت جنوب السودان مقسمة إلى (١٠) ولايات وهي (أعالي النيل، البحيرات، جونقلي، الاستوائية، شرق الاستوائية، غرب

بحر الغزال، شمال بحر الغزال، جنوب بحر الغزال، الوحدة، آراب) كما في خريطة رقم (١) إذ يؤدي هذا التقسيم إلى تلاشي خطوط التماس القبلية المتوارثة، والحيلولة دون تماسك الجنوب السوداني، ومن ثم غياب المعادلات والتوازنات القبلية والمناطقية والمذهبية، التي كانت تحكم الأوضاع السياسية في جنوب السودان، ولن يكون من السهل احتواء آثار هذا التقسيم، الذي يخلق معادلات سياسية جديدة يمكن أنّ تستفيد منها الحكومة السودانية بما يحقق لها مصالحها من خلال الإقدام على هذا التقسيم، وخلط التوازنات التي صاغتها الحركة الشعبية لتحرير السودان في داخل الحركة، مما يؤدي إلى أحداث المزيد من الانشقاقات داخلها ويبعدها عن التوحد مع حركاتها المختلفة [١٠].

**خريطة رقم (١): التقسيم الإداري لجنوب السودان**

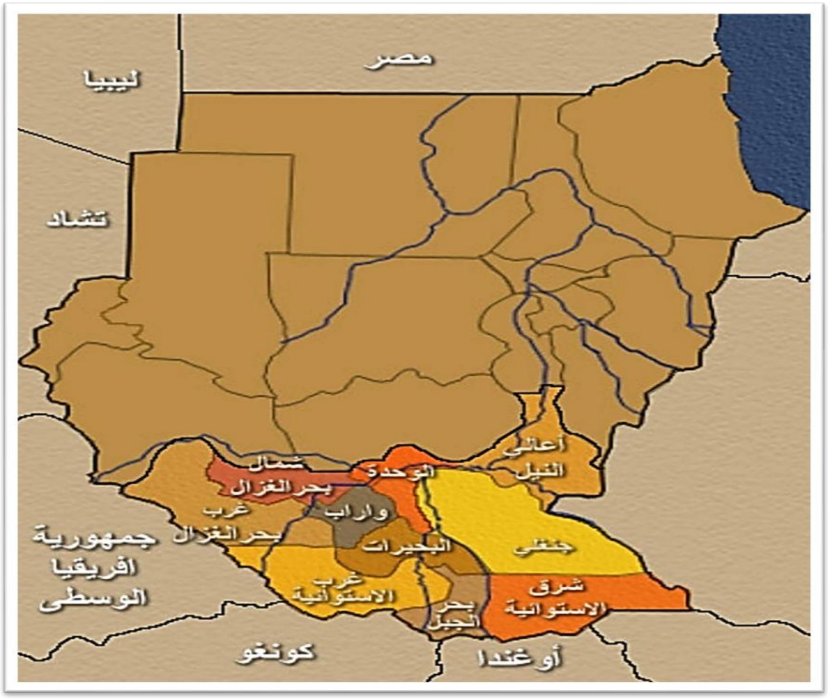


Source: Service ،US Defense Mapping Agency ،The University of Texas at Austin ,2011.

لقد كانت حكومة الإنقاذ الوطني تسير في مسارين مختلفين في تعاملها في الصراع مع جنوب السودان، **فمن جهة** كان نظام الإنقاذ الوطني يكثف في حملاته العسكرية ضد قوات الحركة الشعبية في مسارح العمليات المختلفة [١١]، ومن **جهة أخرى** كان نظام الإنقاذ الوطني يسعى لفتح قنوات للتحاور مع قادة حركة المعارضة في جنوب السودان والاتصال بهم [١٢]، إذ اتجهت حكومة الإنقاذ الوطني إلى ما أسمته بـ(مشروع السلام من الداخل) فأعلن الرئيس السوداني (عمر البشير) في أيلول عام ١٩٩٤ عن تشكيل مجلس أعلى للسلام برئاسة الجنوبي (لينورول دينغ) لتنسيق جهود السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، والذي سارت فيه شوطاً كبيراً، مما أدّى في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية (الخرطوم للسلام) في ١٢/نيسان/١٩٩٧[١٣]، وتُعَدُ هذه الاتفاقية تتويجاً للمسار الذي كان قد بدأه نظام الإنقاذ الوطني في محادثات (فرانكفورت) في كانون الثاني عام ١٩٩٢، وقد أدّت هذه الاتفاقية إلى تضمين مبدأ حق تقرير المصير في دستور السودان المؤقت لعام ١٩٩٨، الذي ظل معمول به حتى اتفاقية (نيفاشا) عام ٢٠٠٥.[١٤]

**المحور الثاني**: **تطورات الصراع للمدة من العام ٢٠٠٦ لغاية العام ٢٠١١**

لم تخلُ هذه المدة من صراعات بل جرت ثلاثة أحداث مهمة شهدتها المنطقة، وأثرت كثيراً على مجريات الأحداث سنبحثها بالنقاط الآتية:.

**أولاً: توقيع اتفاقية نيفاشا ومشاكوس**، اتخذت العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية منذ عام ٢٠٠٢ منحى جديداً، إذ أخذت الحركة الشعبية تبدي اهتمام للوساطات والمقترحات التي تقدمها الحكومة السودانية بهدف إنهاء الحرب في جنوب السودان [١٥]، إذ وافقت الحركة الشعبية على عقد اتفاقية وقف إطلاق النار في جبال النوبة مع الحكومة السودانية التي تمَّ التوصل إليها بوساطة أمريكية في ٢٠/تشرين الأول/٢٠٠٥، وعلى أثر توقيع الاتفاقية أقدمت الحركة الشعبية على سحب قواتها من المواقع التي احتلتها في منطقة جبال النوبة التابعة لولاية جنوب كردفان تنفيذاً لذلك الاتفاق [١٦]، واعربت الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٦ آيار/٢٠٠٥

عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة السودانية من أجل التوصل إلى حل سلمي لمشكلة جنوب السودان' فقد تم اللقاء بين الحركة الشعبية بقيادة الزعيم الراحل (جون قرنق) ورئيس سودان (عمر حسن البشير) في ضاحية (مشاكوس) بدولة كينيا، وفي ٢٠/تموز ٢٠٠٢ تم عقد (اتفاق ماشاكوس) [١٧]، برعاية المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (الإيغاد)، وتم التوصل فيها إلى قضيتين رئيستين، هما: (الاتفاق على منح جنوب السودان حق تقرير المصير بعد مدة إنتقالية أمدها (٦) سنوات، والاتفاق على إطار دستوري متعدد الطبقات) إذ يكون هناك دستور للشمال ودستور للجنوب، ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي [١٨].

وبالرغم من التوصل إلى اتفاق حول هاتين القضيتين، إلاّ أنّ هنالك مسائلاً بقيت دون حل منها مسألة الترتيبات الأمنية، وتوزيع الثروة والسلطة، والمناطق الثلاث المهمشة(ولاية النيل الأزرق، جبال النوبة، آبي) ولأهمية تلك المسائل فقد أولتها الحكومة السودانية جانب كبير من الأهمية في مباحثاتها التي أجرتها مع الحركة الشعبية في (منتجع نيفاشا) في كينيا [١٩].

**ثانياً: انتخابات عام ٢٠١٠**، جرت انتخابات في العام المذكور التي حظيت باهتمام واسع النطاق على المستويين الداخلي والإقليمي، كونها أول انتخابات تعددية ديمقراطية خلال أكثر من (٢٠) عام منذ وصول نظام الإنقاذ الوطني إلى السلطة عبر الانقلاب العسكري عام ١٩٨٩ بقيادة الرئيس (عمر حسن البشير)، لتمهيد الطريق لتقرير مصير جنوب السودان[٢٠]، شاركت للمرة الأولى بها العديد من الأحزاب السياسية السودانية ومن أبرزها (حزب الأمة، الحزب الشيوعي، حزب الاتحادي الديمقراطي، الحركة الشعبية التي تمثل الجنوب، الحزب الاشتراكي، حزب المؤتمر الشعبي، حركة العدل والمساواة التي تمثل إقليم دارفور)[٢١] ، اتسمت هذه الانتخابات بالشمولية لكونها جرت على (٦) مستويات هي[٢٢]:

١- ثلاثة مستويات تنفيذية (رئيس الجمهورية، رئيس حكومة الجنوب، ووالي لكل ولاية) يُنتخب شخْص واحدً لكل موقع.

٢- ثلاثة مستويات تشريعية (المجلس الوطني، ومجلس الجنوب التشريعي، ومجلس الولاية التشريعي) أفرزت تلك الانتخابات فوز (عمر حسن البشير) برئاسة الجمهورية وفاز في الانتخابات البرلمانية حزب المؤتمر الوطني ، وفوز رئيس الحركة الشعبية (سلفاكير ميارديت) في انتخابات رئاسة حكومة الجنوب[٢٣].

**ثالثاً: استفتاء حق تقرير امصير جنوب السودان،** دعى (سلفاكير) في كلمة ألقاها في تشرين الأول عام ٢٠٠٩ في كنيسة القديسة (تيريزا) في مدينة جوبا، قال مخاطباً شعب جنوب السودان " إنّ مهمته تقتضي قيادة الجنوب إلى استفتاء عام ٢٠١١، ولديهم الاختيار بين أن يكونوا أحراراً في وطنهم، أو أن يكونوا مواطنين درجة ثانية في بلد موحد"[٢٤]، وعليه أجاز المجلس الوطني للإنقاذ(قانون الاستفتاء) على حق تقرير المصير في كانون الأول عام ٢٠٠٩ الذي حدد النسبة القانونية للاستفتاء بـ (٥٠+١) وبشرط أن لا تقل نسبة المصوتين عن (٦٠%) من إجمالي المسجلين سواء أكان تصويتهم على الانفصال أم الوحدة، وبالفعل تم التصويت لصالح الانفصال، ودخل الطرفين في مفاوضات ناقشت الأمور المعقدة التي أجلت من اتفاقية (نيفاشا) سميت بالقضايا الـ(١٠) الخلافية، وهي (الجنسية والعملة والخدمات العامة ووضع وحدات الأمن والمخابرات المشتركة، والاتفاقيات والمعاهدات والأصول والديون، وحقول النفط وانتاجه والمياه والملكية وتحديد وضع ولاية جنوب كردفان ووضع ولاية النيل الأزرق ووضع ولاية منطقة آيبي) [٢٥] ثم أجري الاستفتاء من ٩-١٥/ كانون الثاني/٢٠١١ وصوت الجنوبيون بحق الانفصال بنسبة (٩٨،٨٣%)، يعلن بعد ذلك استقلال دولة جمهورية جنوب السودان في ٩/ تموز/٢٠١١، وبذلك أصبحت دولة جنوب السودان الدولة رقم (٥٤) في منظمة الاتحاد الأفريقي، والدولة رقم (١٩٣) في منظمة الامم المتحدة. [٢٦]

**المحور الثالث: تطورات الصراع للمدة من العام ٢٠١٢ لغاية العام ٢٠٢٠**

تمثل الصراع في هذه المدة حول ثلاثة محاور رئيسة عدت بمثابة تحديات في بناء الدولة في السودان، ولغرض البحث بشيء من التفصيل فيها سيتم التطرق لها كما يلي:

**أولاً: الصراع حول المناطق الحدودية،** لم يحسم الانفصال قضايا الخلافات الشائكة بين دولتي السودان وجنوب السودان، بل تركها إلى ما بعد استفتاء ٩/تموز/٢٠١١[٢٧]؛ لأنّ البحث في تلك القضايا يستغرق وقتاً يصعب تقديره ونتائجه، باعتبارها إشكاليات قابلة لتأزيم الوضع في أي لحظة، لذلك تُعّدُ مسألة الحدود بين الدولتين إحدى أبرز قضايا الجدل بينهما، إذ تمتد إلى أكثر (١٩٥٠) كم$^{٢}$ تضم الكثير من الثروات نفطية ومعدنية وحيوانية.[٢٨]

عدت مدينة (آبيي) من جهة أهم التحديات الأمنية التي تهدد استقرار السودان في الشمال والجنوب، بسبب الاختلاف على ترسيم الحدود، وحرمان الحكومة السودانية من نصيبها في العائدات النفطية التي تسببت بإيجاد العديد من المشكلات الاقتصادية، لذلك شهدت (آبيي) اشتباكات عنيفة في مطلع شهر أيار/٢٠١١ بين الجيش السوداني وجيش جنوب السودان، وانتهت الاشتباكات بسيطرة الجيش الشمالي على (آبيي) وبعدها أكدت حكومة الخرطوم أنّ قواتها ستبقى فيها لحين التوصل إلى ترتيبات أمنية جديدة مع استعدادها للتفاوض معها، بينما طالبت حكومة جنوب السودان الجيش الشمالي بإنهاء ما أسمته بـ الاحتلال غير المشروع لـ(آبيي) محذرة إياها من اغراق البلاد في حرب أهلية، وقد دولت القضية في ضوء قيام الحكومة السودانية بنشر قوات عسكرية في (آبيي) إذ وصف مجلس الأمن هذا الأمر بأنّه احتلال من جانب جيش الشمال وطالب مجلس الأمن حكومة الخرطوم بإنهاء عملياتها العسكرية في المنطقة، وأكدت وصول ثلاث كتائب من قوات الأمم المتحدة إلى المنطقة والبالغ عددهم (٤٢٠٠) جندي، لتنفيذ مهامها في حفظ السلام والأمن في (آبيي)، وعَد الخارجية

السودانية هذا العمل يمثل تهديداً للأمن والسلام بين الدولتين، وبذلك انسحب الجيش السوداني من (آبيي) بعد السيطرة عليها لمدة عام كامل[٢٩] .

قامت قبائل ( الدينكا) من جهة اخرى بإجراء استفتاء حول (آبيي) عام ٢٠١٣ من دون موافقة دولتي السودان وجنوب السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وصوت فقط قبائل (الدينكا) بينما استبعد منها قبائل ( المسيرية العربية) وكان نتائج التصويت هي (٩٩،٩%) لصالح ضم منطقة (آبيي) إلى جنوب السودان، ولكن رفضت دولتي السودان وجنوب السودان الاعتراف بهذه الاستفتاء، فيما أعلن الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن عدم موافقتهما عن أي خطوة أحادية حول (آبيي)[٣٠]، وأعلنت رئيسة الاتحاد الأفريقي (نكوسازانا زوما) بأنّ عملية التصويت غير قانونية، وأنّ المنظمين للاستفتاء يشكلون تهديداً للسلام في المنطقة وقد تهدد بوقوع صراع، أمّا قبائل (المسيرية) فقد رفضت الاستفتاء وهددت باقتحام منطقة (آبيي)، إذا ضمت قامت قبائل الدينكا (نقوق) إلى الجنوب، ولكن تبقى مشكلة (آبيي) قائمة ومصدراً للصراعات بين الدولتين، وذلك بسبب أهميتها الأمنية لأنّها تقع على الحدود بين الدولتين، وفي حال إن لم يتم حلها مستقبلاً تؤدي إلى اندلاع الصراعات من جديد بين الدولتين. [٣١]

**ثانياً: الصراع على النفط،** دخل النفط في جنوب السودان حلبة الصراع السياسي والعسكري مع هجوم والمعارضة الشمالية بحركاتها العسكرية والقوى الدولية الكبرى والإقليمية التي تقف خلفهما، وبرزت ملامح الصراع عند إدراج حركة المعارضة لموضوع النفط في صراعها مع الحكومة إذ وضعت إيقاف ضخه وتصديره شرطاً لازماً لوقف إطلاق النار الدائم بينها وبين الحكومة [٣٢].

**تأسيساً على ما تقدم،** فرض الجيش الشمالي سيطرته في ١٠/نيسان/٢٠١٢ على منطقة (هجليج) النفطية هذه السيطرة التي أعادت الأوضاع بين الشمال والجنوب بينهما إلى توازن هش يمكن أن ينفجر مجدداً، مدية (جوبا) بالجنوب لا تزال تبحث عن مخرج آخر غير دولة السودان الشمالي لتصريف ثروتها النفطية كي تواجه مشاكلها

الداخلية أساساً، والخرطوم لا يزال لم يستعد توازنه الاقتصادي بعد فقدانه لمعظم ثروته النفطية نتيجة انفصال دولة جنوب السودان وخلف هذا الصراع على مداخيل النفط [٣٣].

**بعد ذلك،** اقتراب تجاوز الخلافات حول القضايا العالقة بعد توقيع مفاوضي الطرفين في أواخر آذار عام ٢٠١٢، اتفاقًا في (أديس أبابا) بوساطة إفريقية يقودها رئيس الجنوب الأفريقي السابق (ثابو مبيكي)، وكان الطرفان قد وقّعا في شباط ٢٠١٢ معاهدة عدم اعتداء، كان من المفترض أن تنعقد قمة بين الرئيسين (عمر البشير) و(سلفاكير) في (جوبا) مطلع نيسان ٢٠١٢ لتمهيد الطريق أمام التسوية النهائية، وفيما كانت الاستعدادات تجري للقمة أعلن الرئيس (سلفاكير) على نحو مفاجئ في ٢٦/آذار/٢٠١٢ أنّ الجيش الشعبي استرد منطقة (هجليج) بالقوة، ملفتاً إلى أنّه كان يفضل أن يحدث ذلك بالتفاوض، وقد اتضح لاحقًا أنّ اشتباكات محدودة وقعت بالفعل ولكن الجيش الشعبي لم يسيطر على (هجليج) كان ذلك كافيًا لتقوية موقف جناح الرافضين في الخرطوم لاتفاق (أديس أبابا)، بعد ذلك تصاعدت حدة الاشتباكات العسكرية وتبادل الاتهامات، لتصل إلى ذروتها باجتياح الجيش الشعبي لمنطقة هجليج النفطية [٣٤]. غير أن إعلان حكومة الجنوب استعدادها للانسحاب من (هجليج) بشروط، ثم انسحابها الفعلي منها، يرجَّح أنّها صعّدت الموقف عسكريًا ودفعته إلى حافة الهاوية لكسر الجمود الراهن في المفاوضات مع الخرطوم، ولاستدعاء تدخل دولي يضغط باتجاه تسوية القضية[٣٥]،تحديداً مع ازدياد الضغوط الاقتصادية على جوبا بعد قرارها وقف إنتاج النفط، الذي يشكِّل (٩٨%) من موارد موازنتها العامة، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن رسوم نقل النفط عبر الأراضي السودانية، وهو قرار انتقدته واشنطن حليفتها الرئيسة، ولم تجد حكومة الجنوب الدعم المالي الذي كانت تتوقعه من أصدقائها مما دفعها إلى خلط الأوراق للبحث عن مخرج من هذا المأزق، لكنها لم تحقق هذا الهدف بعد أن استردت دولة السودان الشمالي منطقة (هجليج) دون شروط[٣٦].

**ثالثاً: الصراع السياسي داخل دولتي الشمال والجنوب:** إنّ دولة جنوب السودان، منذ حصولها على الاستقلال عام ٢٠١١ كانت تعاني من عدم قدرة النظام السياسي على توزيع السلطات الرسمية والفصل بينهما هذا العجز هو ما وضع الدولة أمام صراعات هائلة، فبالرغم من أنّ كل من الرئيس (سلفاكير) ونائبه (رياك مشار) كانوا قادة في حركة الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تعد الحزب الحاكم في جنوب السودان وتشاركا معاً حلم الاستقلال عن شمال السودان، إلاّ أنّه منذ مقتل زعيم الحركة السابق (جون قرنق) عام ٢٠٠٥ كان هناك صراع خفي بينهما على من يتولى رئاسة الحزب [٣٧].

**وعليه** برز الصراع بينهما بشكل علني في تموز/٢٠١٣ عندما قام الرئيس (سلفاكير) بإقالة نائبه (رياك مشار) وجميع أعضاء حكومته في أكبر تغيير وزاري شهدته دولة جنوب السودان منذ استقلالها عام/٢٠١١على خلفية إعلان (رياك مشار) رغبته في الترشح لمنصب الرئاسة في الانتخابات التي كان من المفترض اجراؤها في عام ٢٠١٥ والتي تم تأجيلها إلى نهاية عام ٢٠١٨[٣٨]، مما جعل الرئيس (سلفاكير) يتخذ قرار إقالته، فضلاً عن إحالة الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان (باقان أموم) إلى التحقيق كنتيجة لتصريحاته العلنية التي انتقد فيها أداء الحكومة، ووقف إلى جانب (مشار) عدد من المسؤولين السابقين الذين أقالهم الرئيس (سلفاكير) في إطار التخلص من القيادات الجنوبية التي قادت معه حرب التحرير، وفي تشرين الثاني/٢٠١٣ اجتمع القادة المعارضون لمناقشة ملفات وقضايا مهمة تتمثل في اتهام الرئيس (سلفاكير) بتفصيل الدستور بشكل يركز السلطات في يده، وكان من المفترض أن يعاد انتخاب رئيس الحزب بناء على اللوائح التي تنص على انتخابه كل (٥) سنوات أي في عام ٢٠١٠، مما أضطر القادة الجنوبيين إلى قيادة حراك داخل الحزب ومحاولة انقلابية أرادت من خلالها تغيير قيادة الحزب والحكومة، متهمة الرئيس (سلفاكير) بأنّه يدير الدولة بعقلية أمنية، وأنّه يضيق الخناق على حرية الرأي والصحافة، وعلى أثر ذلك

أعلن الرئيس (سلفا كير) أنّ ما يحدث هو محاولة انقلابية من قبل نائبه السابق (رياك مشار)، مما دفعه للإعلان عن نشوب نزاع مسلح بدءاً من كانون الأول من العام ٢٠١٣.[٣٩]

**وهكذا** استمر الصراع السياسي بين الحكومة والمعارضة المسلحة لمدة عامين، أسفر عن مقتل الآلاف وتشريد نحو مليونين من سكان جنوب السودان أي ما يعادل (٢٠%) من سكانها، وفي ضوء ذلك تدخل الوسطاء الإقليمين بين حكومة جنوب السودان وحركة المعارضة وتم عقد مفاوضات للسلام تحت رعاية ( الايقاد )– الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف في كانون الثاني/٢٠١٤، أدّى إلى التزام الأطراف المتحاربة لوقف الأعمال العدائية، إلاّ أنّه تم انتهاكها مرة أخرى في العام نفسه[٤٠]، وعلى مدار عامين من الصراعات وتحت الضغوط الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والامم المتحدة ووسطاء الدول الأفريقية وقع الطرفان في ٢٦/آب/٢٠١٥ على (اتفاق السلام) في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) الذي نص على: [٤١]

١– وقف إطلاق النار وتقاسم السلطة عبر تشكيل حكومة انتقالية لمدة سنتين تضم أعضاء الطرفين وتكون مهمتها الإعداد لانتخابات عامة في البلاد، وعلى أثر ذلك سحبت حكومة جنوب السودان والقوات الأوغندية التي كانت تدعمها في صراعها المسلح قواتهما وفقاً لاتفاق السلام في تشرين الأول لعام ٢٠١٥.

٢– وقعت جنوب السودان وحركة المعارضة المسلحة اتفاق لوقف إطلاق النار وتحديد الترتيبات الأمنية التي تلزم بها كلا الطرفين بسحب قواتهما ونزع السلاح من العاصمة جوبا والمدن الرئيسية الأخرى في ٣/تشرين الثاني/٢٠١٥.

٣– وافق أطراف الصراع على تشكيل حكومة انتقالية مشتركة إلى حين موعد إجراء الانتخابات النيابية في كانون الأول/٢٠١٨، وهي أول خطوة فعلية لتنفيذ (اتفاق السلام السوداني)، بالرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

**على الرغم من،** استمرار الصراع على السلطة بين الطرفين، إلاّ أنّ رئيس جنوب السودان(سلفا كير) وزعيم المعارضة المسلحة(رياك مشار) عادا من جديد إلى توقيع اتفاق للسلام في الخرطوم في ٢٨/حزيران/٢٠١٨[٤٢]، تضمن هذا الاتفاق على تعيين (٤) نواب لرئيس دولة جنوب السودان، وهما نائبا الرئيس الحاليان إلى جانب (رياك مشار) الذي سيتولى منصب النائب الأول للرئيس ومن ثم المنصب الرابع الذي سيمنح لامرأة من المعارضة، وتعهدت الدول في مفاوضات السلام على وقف الحرب وإنهاء معاناة شعب جنوب السودان [٤٣].

أمّا في **دولة الشمال** أدّى انفصال الجنوب إلى زيادة الاستقطاب السياسي بين الحكومة والمعارضة الشمالية التي حملت الحكومة السودانية مسؤولية تدهور الحالة الاقتصادية للبلاد بعد التقسيم، خاصة بعد رفع الحكومة الدعم عن بعض السلع الأساسية، وبالرغم من أن خريطة الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٠، دلت على ضعف أحزاب المعارضة، إلاّ أنّ عدم الاستقرار السياسي المتنامي في شمال السودان، واندلاع حركات التغيير في مصر وتونس، شجع على قيادة انتفاضات شعبية لمحاولة تغيير السلطة في الخرطوم[٤٤].

**بناء على ما ذكر آنفاً،** احتدم الجدل الدستوري والقانوني في شمال البلاد حول شرعية النظام القائم بعد الاستفتاء، **فمن جانب** دعت احزاب المعارضة التي تجمعت تحت اسم (مؤتمر السودان) حكومة انتقالية إلى عقد برنامج وطني وعقد مؤتمر دستوري، وإجراء انتخابات تؤسس إلى جمهورية برلمانية مدنية تكون قائمة على التداول السلمي للسلطة، كما طالبت بعض قياداتها بأن يكون لهم تمثيل رئاسة الجمهورية بكل أقاليم السودان، وتقليص الولايات إلى (٦) مديريات، وهددت بسياسة المواجهة لتغيير النظام إن لم تتم الاستجابة لمطالبهم، **من الجانب الآخر** دعى النظام القائم لضمان استمرار هيمنته على السلطة تجنباً للمواجهة، إلى توسيع قاعدة الحكومة القائمة في مقابل تطالب المعارضة بحكومة قومية، وكذلك إعلانه عن اتجاهه في إعادة هيكلة الحكم على المستوى

الاتحادي، فضلاً عن إحداث تعديلات واسعة في الدستور الانتقالي الحالي، وإعادة النظر في اوضاع المحليات وقانون الحكم المحلي ، وكان هذا الأمر بمثابة دعوة لرئيس الجمهورية لإجل تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وهي متضمنة الموافقة على تغيير الدستور يخضع لاستفتاء الشعبي(٤٥).

وهكذا شهدت السودان في ١٣/نيسان/٢٠١٥ أول انتخابات منذ انفصال جنوب السودان وإعلان استقلالها، والتي فاز بها (عمر البشير) بولاية جديدة بحصوله على (٩٥%) من الأصوات، ولكن تعرضت هذه الانتخابات للمقاطعة من قبل الأحزاب المعارضة ونقد المجتمع الدولي لها بسبب الفشل الحكومي في تنظيم انتخابات حرة نزيهة في أجواء مشجعة.(٤٦)

وقعت احتجاجات شعبية ضد حكومة البشير في كانون الأول ٢٠١٨ بعد ارتفاع أسعار الخبز التي ألغت الحكومة الدعم عنه، ما أدّى إلى إعلان البشير حالة الطوارئ شباط ٢٠١٩، وإقالة الحكومة وولاة الولايات في محاولة لإنهاء أسابيع من الاحتجاجات ضد نظام حكمه، لكن هذه الاجراءات لم تساعده من المحافظة على بقائه في حكومته، إذ قام الجيش نيسان ٢٠١٩ الإطاحة بالبشير وشرع في محادثات مع المعارضة بشأن الانتقال إلى الديمقراطية، لكن الحكومة الانتقالية التي تسلمت السلطة في أعقاب إطاحة نظام عمر البشير في نيسان ٢٠١٩، ورثت مشكلات تاريخية أزمت واقع الحياة في معظم مناطق السودان، وعلى رأسها النزاعات القبلية التي أججها النظام السابق وتأزمت أكثر نتاج هجرات بشرية كبيرة في الداخل السوداني أحدثت صراعات حول الأرض، كما إنّ سياسات نظام البشير في الحكم والإدارة أسهمت في زرع بذور الفتنة بين مختلف المكونات السودانية، فضلاً عن أسباب أخرى متعلقة بانهيار مؤسسات الدولة الخدمية للمواطنين، مما خلق نوعا من الروح التنافسية في الحصول على الخدمات الأساسية، إذ أنّ هذا الوضع أوجد أرضية لأصحاب الأجندة السلبية واستغلاله في إثارة التوترات، ومن بين الأسباب، وجود شعور عام بالإحباط بين سكان الولايات نتيجة لتوقعاتهم العالية من الثورة والواقع الذي ظل قائما في ما بعد الثورة(٤٧).

وبالفعل تشكل حكومة جديدة أيلول ٢٠١٩ برئاسة عبد الله حمدوك، كجزء من اتفاق لتقاسم السلطة لثلاث سنوات بين الجيش وممثلين مدنيين وجماعات المعارضة، وانطلقت في جوبا عاصمة جنوب السودان في تشرين الثاني ٢٠١٩، مفاوضات بين حكومة السودان والحركات المسلحة، وفي أيلول ٢٠٢٠، جرت مفاوضات بين رئيس الوزراء السوداني للحكومة الانتقالية (عبد الله حمدوك)، مع (عبد العزيز الحلو)، زعيم أحد شطري "الحركة الشعبية/ قطاع الشمال" المعارضة، في العاصمة اديس أبابا، لإجراء إجراء مفاوضات غير رسمية لوضع ابرز القضايا على طاولة الحوار ومنها ما يتعلق إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وحق تقرير المصير، وطالبت حركة الحلو، خلال التفاوض مع الخرطوم، بأن تكون العلمانية نصاً صريحاً في دستور البلاد، والإقرار بحق تقرير المصير لولايتي النيل الأزرق (جنوب شرق) وجنوب كردفان (جنوب)، وجاءت دعوة حمدوك بدعوة الحلول إلى اللحاق بركب السلام، بعد توقيع اتفاق سلام بالأحرف الأولى مع قادة "الجبهة الثورية" (حركات مسلحة في إقليم دارفور)، في جوبا[٤٨].[٤٩]

**الخاتمة**:

**يتبين الدراسة فيما ذكر سابقاً**، أنّ الصراع في السودان هو صراع يمتد إلى جذور تاريخية منذ استقلال دولة السودان اذكته عوامل إقليمية تمثلت بدعم الدول الاقليمية لاسيما في المرحلة الاولى للصراع، إذ هيئت الدول الاقليمية المناخ المناسب لتطور الصراع منذ الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩، مر بمراحل عدة تمثلت المرحلة الأولى في الصراع المسلح بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوات الحكومية، وشهدت المرحلة الثانية جهوداً إقليمية واضحة التي تمثلت في مفاوضات السلام بين الحكومة والمعارضة تمخض عنه توقيع الاتفاق وإعطاء جنوب السودان حق تقرير المصير وانتهى الاستفتاء لصالح الانفصال، وبعداها برز الصراع في المرحلة الثالثة بين الصراع والشمال والجنوب على المناطق الحدودية، والصراع على المواد النفطية، فضلاً عن

عدة صراعات سياسية داخلية شهدتها كلتا الدولتين في مواجهة المعارضة التي كانت مدعومة إقليمياً.

**قائمة الهوامش**:

(1) Ottaway Marina and Mai El-Sadany, Sudan: From Conflict to Conflict, Working Paper, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, USA, 2012. P. 43.

(٢) جون قاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٠، ص ٤٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٥.

(٤) اماني الطويل، أماني الطويل، السودان من صراع إلى صراع المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية، العدد ٨٩، القاهرة، مايو ٢٠١٢، ص ص ١٠-١١.

(5) Malwal Bona, Sudan and South Sudan: From one to two, St Antony's College University of Oxford, UK ،2014, P. 135.

(٦) مصعب الطيب بابكر، حرب المفاوضات والسودان الجديد، قراءات إفريقية، العدد ١، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٩٢.

(٧) عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ط٢، ٢٠١٠، ص ٢٨٢

(8) Switzer Jason, Oil and violence in Sudan, Article, International Institute for Sustainable Development & IUCN-World Conservation Union ,Working Paper, Commission on Environmental, Economic ،and Social Policy , Winnipeg, Canada, (2002), P. 14.

(٩) بدر حسن شافعي، التطور التاريخي للصراع بين الشمال والجنوب، سياسية دولية، العدد ١٨٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠١١، ص١٧٨.

(١٠) سليم كاطع علي، التنافس الصيني- الأمريكي على القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة " السودان إنموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٥٠.

(11)Young John and Emile Lebrun, The south Sudan defence forces in the wake of the Juba declaration, Small Arms Survey, Graduate Institute of International Studies , Geneva, Switzerland, (2006), P. 16.

(١٢)سامي السيد أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي الدور والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، ط١، ٢٠١٠، ص ص ٦٩-٧٠.

(13)Johnson Douglas H, Briefing: the crisis in South Sudan, African Affairs , Vol. 113, issue. 451, Oxford University , USA, (2014), P. 4.

(١٤) عبد الفتاح حمد الطاهر، تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله، قراءات إفريقية، العدد ٨، يونيو ٢٠١١، ص ص ٢٩-٣٠.

(15) Sudan Peace Agreement ،APRIL1997 ،P. 8.

(١٦)عبد الفتاح حمد الطاهر، مصد سبق ذكره، ص ٤١.

(17) Machakos Protocol IGAD "Secretariat on Peace in the Sudan" ،July 20 ، 2002 ،P. 9.

(١٨) محمد فاضل التونسي، السودان من الحوار الى الازمة المفتوحة " صراع الهوية وإشكالية الانتماء"، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط١، ٢٠٠٧، ص ٤٤٥.

(19) Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on the Resolution of Conflict in Southern Kordofan / Nuba Mountains and Blue Nile States ،Naivasha ، Kenya ،26TH May ،2004، P. 9.

(٢٠) هانى رسلان، السودان...مشهد ما قبل الانتخابات، سياسة دولية، العدد ١٨٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٠، ص ١٦٣.

(21)Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on the Resolution of Conflict in Southern Kordofan / Nuba Mountains and Blue Nile States, OP.CIT, P. 15.

(22)Memorandum of Understanding on Cessation of Hostilities between the Government of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army ،Peace Agreements Digital Collection ،2002 ،P. 2.

(٢٣)محمد فاضل التونسي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥.

(٢٤) سامي السيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(25) SPLM/OLS (Operation Lifeline Sudan) Agreement on Ground Rules،1995 ،p.5.

(26)Astill-Brown Jeremy, South Sudan's Slide into Conflict: Revisiting the Past and Reassessing Partnerships, Chatham House for the Royal Institute of International Affairs، London, UK ,2014 , P. 3.

(27) Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on Power Sharing ،Naivasha ، Kenya ،Wednesday ،May 26 ،2004 ،P. 38.

(٢٨)منى حسين عبيد، الاتحاد الأفريقي وقضايا الدول الأفريقية (ساحل العاج- دارفور إنموذجا) ٢٠٠١-٢٠٠٤، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٥، العدد٦٣، ٢٠١٨ ، ص ص ٥٠-٥١.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٥٤.

(30) The Nuba Mountains Cease Fire Agreement ،ARTICLE 2.

(31) Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on Power Sharing, OP.CIT, P. 41.

(٣٢) طلعت رمح، انفصال جنوب السودان الوحدة الآن اقرب من ذي قبل استراتيجيا، قراءات إفريقية، العدد ٨، يونيو ٢٠١١، ص ٧٣.

(33) Sullivan Paul J. and Natalie Nasrallah, Improving Natural Resource Management in Sudan, Special Report, No. 242 ,United States Institute for Peace, Washington , USA , (2010), P. 4.

(34) Grawert Elke and Christine Andra, Oil Investment and Conflict in Upper Nile State ،South Sudan, Bonn International Center for Conversion, Germany, 2013, P. 48.

(٣٥) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١، كيلة القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ٢٠١٨، ص ١٠٢.

(36) Shankleman Jill, Oil and State Building in South Sudan: New Country, Special Report , No. 282 , United States Institute of Peace, USA, (2011), P. 7.

(37) Ibid, p. 10.

(٣٨) ذاكر محي الدين عبد الله، جدلية الصراع والسلام في السودان، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد ٩، العدد ٣٠، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ٥٣.

(39) El-Battahani Atta, The Post-Secession State in Sudan: Building Coalitions or Deepening Conflicts?, Sudan Divided, Palgrave Macmillan, New York, 2013, P. 30.

(٤٠)بدر الدين الأمام، السودان وإشكالية البناء...وعدم الاستقرار، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط١، ٢٠١٧، ص ٥٩.

(41) Monitoring the scenarios for South Sudan in 2020, Peace: the only thing worth pursuing, Report, Concerned Citizens' Network for Peace (CCNP), South Sudanese, November, 2017, P.22.

(٤٢) بدر الدين الأمام، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

(٤٣)أحمد ابراهيم أبو الشوك، الانتخابات القومية في السودان لسنة ٢٠١٠ " مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها"، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٢، ص ٢٣٩.

(٤٤) المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٤٥) نبراس خليل إبراهيم، جون قرنق وأثره في الحياة السياسية السودانية (١٩٤٥-٢٠٠٥)، مجلة الآداب، العدد ١٠٧، جامعة بغداد، سنة ٢٠١٤، ص ١٧٧.

(46) Koos Carlo and Thea Gutschke, South Sudan's newest war: When two old men divide a nation, Report, No. 2, GIGA Focus International Edition English , Germany, (2014), P. 3-4.

(47) Knopf Payton, South Sudan's civil war and conflict dynamics in the Red Sea, United States Institute of Peace,Washington, USA , 2018, PP.5-6.

(48) the security situation in South Sudan, Report, European Asylum Support Office , South Sudan, 24 April 2020, PP. 11-12.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولا:المصادر باللغة العربية:

١-ذاكر محي الدين عبد الله، جدلية الصراع والسلام في السودان، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد ٩، العدد ٣٠، جامعة الموصل، ٢٠١٣.

٢-مصعب الطيب بابكر، حرب المفاوضات والسودان الجديد، قراءات إفريقية، العدد ١، أكتوبر ٢٠٠٤.

٣-عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ط٢، ٢٠١٠.

٤-بدر حسن شافعي، التطور التاريخي للصراع بين الشمال والجنوب، سياسية دولية، العدد ١٨٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠١١.

٥-سليم كاطع علي، التنافس الصيني- الأمريكي على القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة " السودان إنموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٦-عبد الفتاح حمد الطاهر، تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله، قراءات إفريقية، العدد ٨، يونيو ٢٠١١.

٧-محمد فاضل التونسي، السودان من الحوار الى الازمة المفتوحة " صراع الهوية وإشكالية الانتماء"، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط١، ٢٠٠٧.

٨-هانى رسلان، السودان...مشهد ما قبل الانتخابات، سياسة دولية، العدد ١٨٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٠.

٩-منى حسين عبيد، الاتحاد الأفريقي وقضايا الدول الأفريقية (ساحل العاج- دارفور إنموذجا) ٢٠٠١، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٥، العدد٦٣، ٢٠١٨ .

١٠-جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١، كيلة القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ٢٠١٨،

١١-طلعت رمح، انفصال جنوب السودان الوحدة الآن اقرب من ذي قبل استراتيجيا، قراءات إفريقية، العدد ٨، يونيو ٢٠١١.

١٢-أحمد ابراهيم أبو الشوك، الانتخابات القومية في السودان لسنة ٢٠١٠ " مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها"، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٢.

١٣-نبراس خليل إبراهيم، جون قرنق وأثره في الحياة السياسية السودانية (١٩٤٥-٢٠٠٥)، مجلة الآداب، العدد ١٠٧، جامعة بغداد، سنة ٢٠١٤.

١٤-جون قاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٠.

١٥-اماني الطويل، أماني الطويل، السودان من صراع إلى صراع المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية، العدد ٨٩، القاهرة، مايو ٢٠١٢.

١٦-سامي السيد أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي الدور والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، ط١، ٢٠١٠.

١٧-بدر الدين الأمام، السودان وإشكالية البناء...وعدم الاستقرار، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط١، ٢٠١٧.

## List of Sources and reference:

1-Astill-Brown Jeremy, South Sudan's Slide into Conflict: Revisiting the Past and Reassessing Partnerships, Chatham House for the Royal Institute of International Affairs، London, UK ,2014.

2-Johnson Douglas H, Briefing: the crisis in South Sudan, African Affairs , Vol. 113, issue. 451, Oxford University , USA, (2014).

3-Young John and Emile Lebrun, The south Sudan defence forces in the wake of the Juba declaration, Small Arms Survey, Graduate Institute of International Studies , Geneva, Switzerland, (2006).

4- the security situation in South Sudan, Report, European Asylum Support Office , South Sudan, 24 April 2020.

5-Koos Carlo and Thea Gutschke, South Sudan's newest war: When two old men divide a nation, Report, No. 2, GIGA Focus International Edition English , Germany, (2014).

6-Knopf Payton, South Sudan's civil war and conflict dynamics in the Red Sea, United States Institute of Peace,Washington, USA , 2018.

7-Monitoring the scenarios for South Sudan in 2020, Peace: the only thing worth pursuing, Report, Concerned Citizens' Network for Peace (CCNP), South Sudanese, November, 2017.

8-El-Battahani Atta, The Post-Secession State in Sudan: Building Coalitions or Deepening Conflicts?, Sudan Divided, Palgrave Macmillan, New York, 2013.

9-Shankleman Jill, Oil and State Building in South Sudan: New Country, Special Report , No. 282 , United States Institute of Peace, USA, (2011).

10-Grawert Elke and Christine Andra, Oil Investment and Conflict in Upper Nile State ،South Sudan, Bonn International Center for Conversion, Germany, 2013.

11-Sullivan Paul J. and Natalie Nasrallah, Improving Natural Resource Management in Sudan, Special Report, No. 242 ,United States Institute for Peace, Washington , USA , (2010).

12-The Nuba Mountains Cease Fire Agreement ،ARTICLE 2.

13-Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on Power Sharing ،Naivasha ،Kenya ، Wednesday ،May 26 ،2004.

14-SPLM/OLS (Operation Lifeline Sudan) Agreement on Ground Rules،1995.

15-Memorandum of Understanding on Cessation of Hostilities between the Government of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army ، Peace Agreements Digital Collection ،2002.

16-Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on the Resolution of Conflict in Southern Kordofan / Nuba Mountains and Blue Nile States ،Naivasha ،Kenya ،26TH May ،2004.

17-Machakos Protocol IGAD "Secretariat on Peace in the Sudan" ،July 20 ، 2002.

18-Sudan Peace Agreement ،APRIL1997.

19-Ottaway Marina and Mai El-Sadany, Sudan: From Conflict to Conflict, Working Paper, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, USA, 2012.

20-Malwal Bona, Sudan and South Sudan: From one to two, St Antony's College University of Oxford, UK ،2014.

21-Switzer Jason, Oil and violence in Sudan, Article, International Institute for Sustainable Development & IUCN-World Conservation Union ,Working Paper, Commission on Environmental, Economic ،and Social Policy , Winnipeg, Canada, (2002).

## مصطلحات سياسية

# تعريف السياسة والنظام السياسي والدستور والدولة والسلطة السياسية

أ.د.طه حميد العنبكي

الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

**أولاً: تعريف السياسة (policy):** السياسة مشتقة لغوياً من الفعل ساس ، يسوس، وهو بمعنى رَوض وقاد[١]، وهو إدارة الأمور وتدبيرها، وبذلك فالسياسة: إدارة شؤون الناس وتدبير مصالحهم وتلبية مطالبهم.

وقد عرفها الفيلسوف اليوناني **(سقراط)** بأنها: "**فن الحكم**"[٢]، وعرفها (أفلاطون) بأنها: "فن تربية الأفراد في حياة جماعية مشتركة ، وهي عناية بشؤون الجماعة ، أو فن حكم الأفراد برضاهم ، والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن" [٣]، وعرفها ( نيقولا ميكافيللي) بأنها: (( فن الإبقاء على السلطة ، وتوحيدها في قبضة الحكام ، بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك)) [٤].

ويعرفها "**presthus** " بأنها:**((أسلوب أو طريقة للتصرف الذي يتم إختياره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية أو ألأفراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القرارات الحالية والمستقبلية))**[٥].

وهناك من عرف السياسة بأنها:**((مرشد للتفكير في إتخاذ القرار،فهي تحكم وتصف إجراء عملية إتخاذ القرارات في ضوء أو من خلال إطار محدد، وهذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتوجه عملية إتخاذ القرارات))** [٦].

أي يمكن النظر إلى السياسة في معناها الأساسي على أنها عملية إختيار فردي أو جماعي لقرار أو فعل أو رد فعل أو الامتناع عن فعل،كما أنها ترشد أو تحدد تصرفاً معيناً سواء كان قائما فعلا أو يحتمل الوقوع ,وتحدد السياسة الإطار الذي يمكن أن تتخذ فيه القرارات[٧]، وبالنتيجة هي محصلة لعدد من القرارات أو التصرفات والإجراءات لمواجهة مشاكل أو أزمات أو تحديات أو الاستجابة لمطالب البيئتين

الداخلية والخارجية،وبإيجاز فإن السياسة الراشدة هي تلك التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين تنظيماً يفضي إلى بناء دولة الرفاهية.

ومع أننا نميل إلى تعريف الفيلسوف اليوناني (سقراط) بأن السياسة هي:فن الحكم– لكن هذا التعريف يعد تعريفاً كلاسيكياً ينطبق على سائر الدول قديماً وحديثاً،أما في عالمنا المعاصر ومع ظهور عناصر أخرى إلى جانب الدولة،كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام وعلى ضوئها تشكلت الكثير من النظم السياسية التي تعد بمثابة الإطار الذي يضم كل تلك المكونات،لذلك أضحى لزاماً علينا أن نجد تعريفاً يلائم تلك المعطيات، وهو مايمكن تجسيده في التعريف الآتي: **السياسة هي:فن إدارة النظام السياسي.**

**ثانياً- النظام السياسي**(Political System):

هناك من يخلط بين النظام السياسي (Political System) ونظام الحكم (Regime)، فالأخير هو مجرد أسلوب أو آليات لإدارة المؤسسات السياسية والدستورية، وتلك هي كل من المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي مؤسسات الدولة،غير إن النظام السياسية يُعد أوسع وأشمل من نظام الحكم ومن الدولة،ذلك لان هناك الكثير من النشاطات السياسية تُمارَس خارج تلك المؤسسات، ومن ذلك مثلاً نشاط الأحزاب السياسية وجماعات المصالح التي تعد من المؤسسات الوسيطة كونها تقف وسطاً بين الدولة والمواطنين، وهذه المؤسسات تعد جزءاً من النظام السياسي ولكنها لاتعد جزءاً من الدولة، فضلاً على الثقافة السائدة والعلاقات الاجتماعية والنظام الاقتصادي القائم،وكل تلك النشاطات تسهم في تكوين وتحديد ماهية النظام السياسي القائم في هذا البلد أو ذاك.

لذا يعرف(غابريل الموند) النظام السياسي بأنه:((مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تُعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع، والعمل على تنفيذها))[٨]، كما عرفه بأنه:((نظام التفاعلات الموجودة في كافة

المجتمعات المستقلة والتي تضطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً عن طريق استعمال الإكراه المادي المشروع أو التهديد باستعماله))[٩].

ويعرفه(إبراهيم درويش) على أنه:((مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حَي قائم بذاته تديره سلطة سياسية))[١٠].

ومن **جانبنا يمكن أن نعرف النظام السياسي** بأنه:**((إطار شامل تتفاعل فيه مجموعة من العناصر والمكونات ، وتتولى فيه مؤسسات الدولة الدستورية – التي تعد أهم تلك العناصر والمكونات – مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته))**.

**مخطط-١- مكونات النظام السياسي الأساسية**

| مؤسسات الدولة تشريعية تنفيذية–قضائية | الأحزاب السياسية | جماعات المصالح | الأوضاع الاقتصادية القائمة | البناء الاجتماعي | الثقافة السائدة | الأوضاع الجغرافية |
|---|---|---|---|---|---|---|

(**من إعداد الباحث**)

**ثالثاً**: **الدستور** (Constitution):

هو: ((الوثيقة التي تحدد طبيعة نظام الحكم ، وماهية مؤسساته ، ويبين إطارها البنيوي والوظيفي :( مم تتكون كل مؤسسة ؟وكيف تتكون؟ )، ( وما اختصاصات كل منها ؟)، وينظم علاقاتها ببعضها، وعلاقاتها بالمواطنين ، وعلاقة المواطنين ببعضهم.على ذلك غالباً ما تحدد الدساتير طبيعة النظام السياسي في مقدمة نصوصها، سواء على وفق معيار العلاقة بين المؤسسات (برلماني أو رئاسي أو مختلط)، أو على وفق المعيار الإداري أو الإقليمي(مركزي أو لامركزية إدارية أو لامركزية سياسية –اتحادية– أو مختلط يجمع بين خصائص اللامركزية بشقيها المذكورين)،وعلى ضوء ذلك يحدد الدستور الكيفية التي تجري على وفقها عملية توزيع الاختصاصات أفقياً– بين المؤسسات المركزية– وعمودياً – أي بين المؤسسات المذكورة والمؤسسات المحلية– وهذه الفقرة توجد فقط في دساتير النظم الاتحادية (الفيدرالية).

ومع أهمية النصوص الدستورية التي تقر طبيعة النظام السياسي كما تقر الحقوق والالتزامات لكل الأطراف – حكاماً ومحكومين وعلى كل المستويات الأفقية والعمودية–

يبقى العامل الأهم هو مدى تجسيد تلك النصوص على أرض الواقع ، وتلك هي **الدستورية(Constitutional)**.

**رابعاً- الدولة**(The State):

يعرف الدكتور(ثروت بدوي) الدولة على أنها:((مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لتنظيم معين))[١١].

ومن جانبنا يمكن أن نعرف الدولة على أنها:((كيان سياسي – قانوني ينظم شؤون الأفراد الذين يعيشون ويمارسون نشاطهم بشكل دائم على إقليم جغرافي محدد)).

على ذلك فمصطلح الدولة لا يصح أن يطلق على أية جماعة من الناس إلا إذا توافر لهذه الجماعة تنظيم سياسي وقانوني يتجسد في ممارسة سلطة من قبل مجموعة من أفراد هذه الجماعة وفي حدود جغرافية معينة،ما يعني أن للدولة عناصر –أركان– ثلاث وهي:الإقليم والشعب والسلطة،والأخيرة تمارسها مؤسسات الدولة الثلاث وهي:المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية،وهي بذات الوقت مؤسسات النظام السياسي الدستورية،أما الأولى فتسمى بالبرلمان،وقد يتكون الأخير من مجلس تشريعي واحد وقد يتكون من مجلسين كلاهما يمارسان العملية التشريعية– مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية–، وفي دول أخرى ينفرد أحد المجلسين بتلك العملية– مثلما هو الحال في المملكة المتحدة– وبذلك قد يكون البرلمان هو المؤسسة التشريعية في حال كان يتكون من مجلس واحد ، وكذا الحال إذا كان البرلمان يتكون من مجلسين كلاهما يشتركان بالعملية التشريعية، أما إذا كان البرلمان يتكون من مجلسين ، أحدهما فقط هو من يمارس العملية التشريعية والآخر استشاري مثلما هو الحال في المملكة المتحدة ( مجلس العموم هو المجلس التشريعي ، ومجلس اللوردات استشاري) حينذاك لايمكن القول بأن البرلمان هو المؤسسة التشريعية بل جزء منه.

أما المؤسسة التنفيذية فأنها تتفرع في النظم البرلمانية والمختلطة إلى:رئاسة الدولة ومجلس الوزراء، أما في النظم الرئاسية ونظام الجمعية فأنها تنحصر في رئيس الدولة ونائبه ووزرائه ،أما المؤسسة القضائية فأنها تتمثل بالهيئات القضائية والمحاكم ومن

المفترض أنها تكون مستقلة وغير خاضعة لتأثير أو ضغوط المؤسسات أو الأشخاص مهما كان موقعهم ومكانتهم.

أما مصطلح **الحكومة** فيمكن تعريفها بأنها: (( الفريق الوزاري ومن يرأسه))، مما يعني أن الحكومة يمكن أن تشمل كل المؤسسة التنفيذية، أو جزء منها، أما في الحالة الأولى فنجدها في النظم الرئاسية (وتشمل رئيس الجمهورية ونائبه ووزرائه) ، وكذلك الحال في نظام الجمعية ، فضلاً عن النظم المختلطة (إذ تشمل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء)، أما في الحالة الأخرى نجدها في النظم البرلمانية حصراً ، فالحكومة تتمثل فقط برئيس الوزراء ونوابه والوزراء.

وتقسم الدول المعاصرة من الناحية القانونية على نوعين:دول بسيطة موحدة وأخرى مركبة،أما الأولى فإنها ذات إقليم واحد وتمارس السلطة من قبل المؤسسات الدستورية والسياسية المتواجدة في العاصمة وأحياناً تمنح الوحدات الإدارية الفرعية في الدولة ببعض الصلاحيات الإدارية،وعلى ذلك قد يدار إقليم الدولة بأسلوب الإدارة المركزية أو بأسلوب اللامركزية الإدارية،أما الدول المركبة فهي تلك الدول التي يقسم إقليمها على وحدات أو أقسام دستورية( أقاليم، ولايات، مقاطعات، جزر، جمهوريات... وما إلى ذلك)، وتتم عملية توزيع الاختصاصات السياسية والدستورية بين المركز والأطراف (الوحدات أو الأقسام الدستورية) ، ويقع ذلك ضمن النظام الاتحادي(الفيدرالي).

**خامساً- السلطة السياسية** (Political Authority):

حيثما يوجد شعب ما على إقليم جغرافي معين، ينبغي أن تكون هناك جهة – شخص ، أو جماعة، أو مجموعة مؤسسات– تتولى ممارسة السلطة السياسية وترعى مصالح الشعب المعني وتنظم شؤونه بغية تحقيق سعادته ورفاهيته في نطاق أراضيها التابعة لها.

والسلطة هي طاقة إرادية تظهر عند من يتولون إدارة جماعة بشرية ، تمكنهم من فرض سيطرة الدولة وبسط نفوذها على الإقليم التابع لها، والذي تقطنه تلك الجماعة (الشعب) وتمارس نشاطها عليه بصورة دائمة، **وللسلطة وجهان الأول هو : مادي** ، وهو

إستعمال القوة بشكل فعلي، وعبر ذلك يفرض القابض على السلطة سيطرته على الشعب، **أما الوجه الثاني ، فهو : معنوي** ، ويتجسد بالتلويح باستعمال القوة من جانب، والعمل على كسب تأييد الشعب والتأثير في آراء ومواقف أكبر عدد منهم وبوسائل شتى ، وهذا هو النفوذ، من جانب آخر(١٢).

وعلى وجه الجملة يتم الوصول إلى مواقع السلطة بطريقين ، أما الطريق الأول فيتحقق بتغيير وقلب النظام السياسي القائم بالقوة المسلحة (ثورة أو إنقلاب أو احتلال أو تغيير ما) وإحلال آخر مكانه، وهنا تكون ممارسة السلطة كأمر واقع ، أما الطريق الثاني فيجري من خلال إتباع الإجراءات التي يقرها الدستور ويسمح بها القانون ، أي عن طريق الانتخابات والتداول السلمي على السلطة ، وهنا تكون ممارسة السلطة بشكل قانوني ويتوفر فيها عنصر القبول والرضا، ومن ثم يكون هذا الطريق سبيلاً لضمان الولاء والطاعة من قبل الشعب للنظام والقانون ومن يمثلهما من موظفي الدولة وإجراءاتها وأنظمتها، وبتحقق هذا الأمر يتحقق ما يطلق عليه بـ(الشرعية) للنظام السياسي القائم ، وحينذاك تكون ممارسة السلطة تجسيداً للمبدأ الدستوري الذي تأخذ به كل النظم السياسية المعاصرة ألا وهو:(الشعب مصدر السلطة وأساس شرعيتها).

ولسلطة الدولة سمات وخصائص أهمها مايأتي(١٣):

أ- **سلطة الدولة هي سلطة سياسية** ، ولأنها كذلك فهي **سلطة عامة وشاملة**،لأنها تشمل كل نواحي النشاط البشري في الدولة،وهذا ما يميزها عن أية سلطة أخرى لأنها إن لم تكن كل شيء فهي في كل شيء.

ب- **تتسم السلطة السياسية بالعلو والسمو** فهي تعلو على كل جميع السلطات الأخرى ، ويخضع لها جميع أفراد الشعب ، فهي أساس التنظيم السياسي في الدولة.

**ت- تتسم السلطة السياسية بأنها سلطة أصيلة ومستقلة** ، فهي أصيلة لأنها تنبع منها جميع السلطات الفرعية في الدولة، ويترتب على ذلك أنها تتمتع بالاستقلال أي أنها ينبغي أن تكون بمنأى عن الخضوع والتبعية لأية قوة خارجية.

ث- **أنها تتسم بالدوام النسبي ولاتقبل التجزئة والتأقيت.**

ج- **تتولى مهمة صياغة التشريعات وكفالة تنفيذها**،وذلك من خلال مؤسستيها التشريعية والتنفيذية وبفعالية وإستقلالية المؤسسة القضائية.

ح- **تحتكر السلطة السياسية وحدها القوة العسكرية المادية** التي تجعلها قوة قاهرة قادرة على فرضها داخل حدودها وبكل الوسائل والسبل ، بما يجعلها قادرة على توقيع العقوبة على الخارجين على القانون،ويقول(هارولد ج.لاسكي) في هذا الصدد:(...إن القوات المسلحة التابعة للدولة هي الأداة التي تستعين بها الدولة لتنفيذ إرادتها) [١٤]، ولكن هذا لايعني أن سلطة الدولة هي سلطة عسكرية بحتة بل على العكس أضحت سلطة الدولة المعاصرة سلطة مدنية تخضع لها السلطة العسكرية[١٥]، ولكن المهم أن تكون الدولة قادرة على الاستعمال الفعلي للإكراه المشروع أو مجرد التهديد أو التلويح باستعماله لردع من يفكر أو ينوي مخالفة القانون والأنظمة النافذة.

وعلى ذلك من الخطأ القول: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، والأصح أن نقول المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية ، وذلك لأن السلطة مملوكة من قبل المؤسسة أو الشخص الذي يمارسها ، أما المؤسسة فهي كيان قانوني – سياسي يتضمن مجموعة من الأعضاء بضمنهم رئيسهم – رئيس المؤسسة- وينظم عملهم والعلاقة بينهم نظام داخلي معين.

ثانياً-٥-الدولة المدنية:

الدولة المدنية هي الدولة التي تقوم على تطبيق مبدأ العدالة بين مواطنيها ومن دون تمييز، وكي تكون كذلك لابد من أن تتحرر من سيطرة الطبقة العسكرية بل تكون المؤسسة العسكرية تحت إمرة شخص مدني لاعسكري، كما ينبغي أن تخضع العشائر في تلك الدولة لسلطة القانون ولاتتجاوز عليه، وأخيراً على المؤسسة الدينية أن تكون بمثابة المرشد وليس المسيطر على مقدرات الدولة، وتحترم قوانينها وأنظمتها،وكل ذلك ينبغي أن يتأسس على ترسيخ الآليات الديمقراطية[١٦]، وبذلك فالدولة المدنية هي : لاعسكرية ولاعشائرية ولادينية.

## قائمة الهوامش:

١ - https://bohoti.blogspot.com/2014/06/blog-post_7251.html

٢ - نقلاً عن :د.حسام مرسي: مدخل إلى العلوم السياسية ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠١٢ ، ص ١٠.

٣ - المصدر نفسه .

٤ - المصدر نفسه .

٥ - نقلاً عن الرابط :https://4shared.ar.uptodown.com/android

٦ - المصدر نفسه.

٧ - المصدر نفسه.

٨- جابريل إيه.ألموند و جي.بنجهام باويل الابن:السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر،نظرة عالمية،ترجمة:هشام عبدالله،مراجعة:سمير نصار،الأردن،الدار الأهلية للنشر والتوزيع،١٩٩٧،ص١٦.

٩- نقلاً عن: د.حسان العاني:الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة،القاهرة،العاتك لصناعة الكتاب،٢٠٠٧،ص ١٥-١٦.

١٠- د.إبراهيم درويش:النظام السياسي،القاهرة،دار النهضة العربية،١٩٦٥،ص١٥.

١١- د.ثروت بدوي:النظم السياسية،القاهرة،دار النهضة العربية،١٩٨٩،ص٢٨.

١٢- د.سعاد الشرقاوي:الأنظمة السياسية المعاصرة،جامعة القاهرة،كلية الحقوق،٢٠٠٧،ص٣٤، وللمزيد حول السلطة السياسية وكيفية ممارستها والعوامل المؤثرة فيها راجع:د.صادق الأسود: الاجتماع السياسي،مطابع جامعة الموصل،١٩٨٠، ص٨٥ وما بعدها، وراجع كذلك:د.سامي جمال الدين: النظم السياسية والقانون الدستوري،الأسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٥ ، ص٦٣ ومابعدها، وكذلك:هارولد ج.لاسكي: الدولة نظرياً وعملياً،القاهرة،الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠١٢ ،ص١٣ ومابعدها.

١٣ - أنظر كل من:د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص٣٩،وكذلك:د.عبد الغني بسيوني: النظم السياسية والقانون الدستوري، مصدر سابق،ص٣٥ وما بعدها،وكذلك:الصادق الشعبان: النظام السياسي التونسي،تونس،الدار العربية للكتاب،٢٠٠٥ ، ص٢٢ ومابعدها.

١٤- هارولد ج. لاسكي:مصدر سابق،ص٢٧.

١٥- د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق،ص٣٩.

١٦ - ،للمزيد يراجع: جون لوك:الحكومة المدنية،ترجمة:محمود شوقي الكيال،القاهرة،مطابع شركة الإعلانات الشرقية،د.ت،ص٧٨ ومابعدها،وكذلك: د.طه حميد حسن:النظم السياسية والدستورية،أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها،بغداد،مكتب الغفران للخدمات الطباعية،طبعة ثانية منقحة،٢٠١٥م،ص٩٢ومابعدها،وقارن مع: د.سعاد الشرقاوي:مصدر سابق ، ص٣٤ ومابعدها، وقارن مع:أحمد بوعشرين الأنصاري:مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي،الدوحة،المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،٢٠١٤.

# ابعاد و تداعيات الازمة السياسية ما بعد الانتخابات العراقية في ٢٠٢١/١٠/١٠

أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

الانتخابات هي من اهم الممارسات السلمية التي يتم من خلالها تداول السلطة التشريعية والتنفيذية، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني، لكن في العراق ما يؤشر على جميع الانتخابات وبالذات الانتخابات الاخيرة في ٢٠٢١/١٠/١٠، أنها احدثت جدل واسعاً محلياً ودولياً، وما يؤشر أيضا ان ابعادها لم تحقق الطموح في التداول الهادئ والسلمي فضلاً عن اشاعة عدم الاستقرار بدل الاستقرار المنشود. لذلك اتضحت **الاشكالية** من خلال تساؤل جوهري (لماذا لم تحقق الانتخابات نتائج ايجابية وانعكاساتها كانت سلبية على الوضع السياسي والامني؟، هل المشكلة في قانون الانتخابات؟، ام المشكلة في الوعي المجتمعي؟، أم المشكلة في الثقافة الديمقراطية السائدة في العراق ما بعد ٢٠٠٣؟).

وقدر الامر **بالفرضية** التي اعتمدت هنا نعتقد ان الاسباب متعددة لكن ابرزها موضوع غياب وجود الثقافة الديمقراطية التي جعلت موضوع الانتخاب خالي المضمون.

- **ابرز مدخلات العملية الانتخابية .**

تعد الانتخابات الاخيرة في ١٠/١٠/٢٠٢١ هي بمثابة تحول كبير و واضح في مجمل العمليات الانتخابية التي حدثت في العراق من حيث مدخلاتها و التي في الاغلب ايجابية و يمكن ان نذكر ابرزها :

١- مفوضية من القضاة.
٢- دوائر متعددة (٨٣ دائرة).
٣- اعتماد اعلى الاصوات.
٤- الانتخاب ونتائجه الكترونية.

٥-قانون يمنع الانتقال لاي نائب او حزب او كتلة قبل تشكيل الحكومة.

٦- رئيس الوزراء غير مشترك ضمن كتلة او حزب.

- **ابرز مخرجات العملية الانتخابية.**

تعد الانتخابات الاخيرة في ١٠/١٠/٢٠٢١ هي الاكثر جدلا من حيث مخرجاتها والتي كانت تحمل في طياتها العديد من الملاحظات، ويمكن ذكر ابرزها:

١- اعلان النتائج خلال ٢٤ ساعة تقريباً بنسبة ٨٠% من النتائج.

٢-تذبذب في اعلان النتائج، (خاسر يصبح فائز و العكس صحيح).

٣- تأخر المصادقة على اعلان النتائج (عكس الانتخابات السابقة).

٤- رفض كتل سياسية مهمة للنتائج.

٥- تظاهرات على طبيعة النتائج.

- **ابرز تداعيات العملية الانتخابية.**

١- تحول ازمة الثقة من شكلها العمودي الى الافقي.

٢- الفائز و الخاسر لديه ثقل سياسي و شارع شعبي.

٣- تحول الدعوات الى حكومة الاغلبية السياسية بدل عن الحكومات التوافقية سابقاً.

٤- دخول ممثلة الامم المتحدة طرفاً في النزاع الدائر.

٥- تأكيدات من مجلس الامن على نزاهة الانتخابات.

٦- وجود عدد كبير من المستقلين، خلاف الانتخابات السابقة.

٧- حصول المرأة على ٩٦ تقريباً مقعداً بغض النظر عن نسبة الكوتا.

وفي ظل التداعيات اعلاه تتضح عدد من الاحتمالات المستقبلية بالنسبة للقوى السياسية التي اعترضت على النتائج، من ابرزها:

١- اعادة العد والفرز اليدوي الشامل بناءاً على قرار قضائي.

٢- تشكيل معارضة قوية.

٣- المقاطعة السياسية.

٤- اعادة الانتخابات.

**الخاتمة والاستنتاجات**:

يخطا من يظن ان الديمقراطية تتحقق من خلال صندوق انتخابي فحسب بالرغم من اهمية الاخير، لكن مستلزمات الديمقراطية الاخرى لا تقل اهمية عن الانتخاب الذي يمثل عصب العملية الديمقراطية ومن ابرز تلك المستلزمات وجود تداول سلمي حقيقي للسلطة وشفافية ونزاهة الانتخابات، وجود تعددية سياسية وضمان احترام حقوق الانسان وغيرها الكثير، ولكن انتخابات العراق يوم ١٠/١٠ /٢٠٢١، اثبتت حاجة العراقيين الى الثقافة الديمقراطية اكثر من اي وقت مضى، حيث انه بالرغم من جميع الاسباب والظروف المحيطة بأجراء الانتخابات لكن نعتقد ان اهم سبب ادى الى ظهور التداعيات السلبية في نتائج الانتخابات هو غياب الثقافة الديمقراطية عند اغلب الكتل السياسية المتنافسة، ونتج عن ذلك ما يلي:

١-الصراع و التنافس الشيعي- الشيعي سوف يستمر للأسباب التالية:

**أ**- عدم تحديد رؤية واضحة لتفسير الكتلة الاكبر .

**ب**- عدم وجود مناصب تكافئ منصب رئيس مجلس الوزراء .

**ج**- طبيعة المنصب و مغرياته .

٢- هناك فرقاً بين الثقل السياسي و الوزن الانتخابي و الصوت الانتخابي.

٣- العراق منذ ٢٠٠٥ يعمل بالاستثناءات (حكومة وحدة وطنية، شراكة وطنية، تشاركية، توافقية)، واليوم البعض يطرح حكومة اغلبية وطنية تناغما مع دعوات حكومة الأغلبية السياسية والتي تعد القاعدة التي يجب ان تسود.

٤- في العموميات الجميع يتفق ولكن عند الدخول في التفاصيل الجميع يختلف.

٥- عدم تقبل النتائج، ولم نجد خاسر واحد تقبل الخسارة ورحب بفوز المنافس منذ ٢٠٠٣ لغاية اليوم.

٦- الجميع يرفض فكرة المعارضة و يتمسك بالمشاركة.

٧- البعض يعتقد ان المنافس في الانتخابات هو عدو خلاف الاعراف الديمقراطية التي تقتضي التنافس وفق مبدأ حسن الظن بالأخر.

٨- الجميع يتنافس على المنصب دون التنافس على امكانية تطبيق البرنامج الانتخابي من عدمه.

# سيناريوهات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة

## (المشهد السياسي العراقي ما بعد الانتخابات)

د. محمد معزز الحديثي

عضو الهيأة العامة في الجمعية العراقية للعلوم السياسية

الندوة العلمية الموسومة التي تقيمها الجمعية العراقية للعلوم السياسية

المقر العام وذلك بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٧

**المحور الثالث : سيناريوهات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة**

تبرز عدة سيناريوهات في اطار دراسة وتحليل احتمالات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وذلك في ضوء الاتي:

**السيناريو الأول**: **تشكيل حكومة الأغلبية السياسية**

لا يزال الموقف السياسي للسيد مقتدى الصدر يؤكد على سعي التيار الصدري لتشكيل حكومة الاغلبية السياسية، ورفض المشاركة بحكومة توافقية كما جرت العادة في الحكومات السابقة، ويمكن دراسة الفرص والتحديات الكامنة في اطار هذا السيناريو في ضوء الاتي:

| الفرص | التحديات |
|---|---|
| اصرار السيد الصدر على رفض تشكيل حكومة توافقية مع القوى الشيعية الاخرى | عدم امكانية تحقيق النصاب القانوني لانتخاب الرئاسات الثلاث |
| الدعم الخارجي الذي يحظى به مشروع الاغلبية السياسية لاسيما من القوى الاقليمية والدولية المناهضة للقوى السياسية المقربة من ايران | رفض ايران لتشكيل حكومة اغلبية سياسية دون مشاركة القوى السياسية الحليفة لها |
| التأييد الداخلي والخارجي لنتائج الانتخابات لا سيما من قبل بعثة الامم المتحدة الذي يشكل عامل دعم لطموحات التيار الصدري في تشكيل حكومة الاغلبية السياسية | لجوء القوى الشيعية الى توظيف امكانياتها العسكرية لتهديد الامن المجتمعي في حال ابعادها عن تشكيل الحكومة |

**السيناريو الثاني**: **تشكيل حكومة توافقية**:

من المحتمل ان يبرز هذا السيناريو في ضوء توافق القوى السياسية الشيعية على ترشيح شخصية متفق عليها لتشكل الحكومة الجديدة، سواء كان وفق توافق القوى الشيعية على مرشح للتيار الصدري أو مرشح اخر يمثل توافق البيت السياسي الشيعي أو حتى الابقاء على السيد مصطفى الكاظمي، بمقابل ذلك لا توجد فرص مؤكدة لغاية الوقت الحاضر نحو تشكيل حكومية الاغلبية السياسية كما يدعو لها التيار الصدري بالنظر لتعقيدات الواقع السياسي العراقي.

وتتمثل الفرص والتحديات أمام تبلور سيناريو الحكومة التوافقية في ضوء الاتي:

| الفرص | التحديات |
|---|---|
| سعي القوى الشيعية للحفاظ على السلطة وعدم تفريق وحدة القرار السياسي الشيعي | عدم قابلية تفاهم السيد الصدر مع المالكي بعدهما قطبي القوة السياسية الشيعية بعد الانتخابات |
| المخاوف من افشال تشكيل الحكومة وفسح المجال لتيارات المعارضة باستثمار الموقف لبدء حركة احتجاجية جديدة | عدم امكانية جميع التيار الصدري مع تحالف الفتح في محور واحد |
| فاعلية الدور الإيراني جمع القوى السياسية الشيعية | عدم قدرة ايران على اجبار الصدر على تشكيل حكومة توافقية بعكس دورها إزاء تحالف الفتح ودولة القانون |
| دور مرجعية السيد السيستاني في تقرير المصالح الشيعية | رفض قوى الإطار التنسيقي القبول بنتائج الانتخابات واللجوء الى التهديد باستعمال القوة المسلحة لتحقيق الاهداف السياسية |
| المخاوف من الاقتتال الشيعي الشيعي واندلاع الفوضى في البلاد | فشل الدور الإيراني في توحيد البيت السياسي الشيعي |

**السيناريو الثالث**: **فشل تشكيل الحكومة الجديدة واستمرار حكومة الكاظمي** :

يمكن تصور تحقق هذا السيناريو في ضوء فشل القوى السياسية الشيعية على اختيار رئيس للحكومة الجديدة واستمرار حكومة الكاظمي كحكومة تصريف أعمال لمدة غير محددة، وتكمن الفرص والتحديات امام تحقق هذا السيناريو في ضوء الاتي:

| الفرص | التحديات |
|---|---|
| عدم قدرة الكتلة الاكثر عدداً بتشكيل حكومة الأغلبية السياسية | سعي القوى الشيعية الحفاظ على وحدة البيت الشيعي |
| عدم توافق البيت السياسي الشيعي على شخصية توافقية لتشكيل الحكومة الجديدة | قدرة مرجعية السيستاني على جميع القوى الشيعية في مشروع واحد |
| فشل الدور الإيراني في توحيد القرار السياسي الشيعي | نجاح الدور الايراني في توحيد الموقف السياسي الشيعي |
| دور القوى الخارجية لا سيما الغربية منها الرافضة لتشكيل حكومة بعيدة عن مصالحها الاستراتيجية | نجاح التفاهمات الايرانية – الامريكية والايرانية– السعودية وتأثيرها على المشهد السياسي العراقي |

**السيناريو الرابع**: **تصاعد الأزمة السياسية واندلاع الفوضى**:

يمكن تصور تحقق هذا السيناريو في ضوء فشل القوى السياسية الشيعية على تشكيل حكومة جديدة ورفض استمرار حكومة الكاظمي كحكومة تصريف اعمال، مما يؤدي الى اندلاع الفوضى وحصول اقتتال بين القوى الشيعية لا سيما في ضوء امتلاكها للفصائل والمجاميع المسلحة، وتبرز فرص وتحديات تحقق هذا السيناريو في ضوء الاتي:

| الفرص | التحديات |
|---|---|
| فشل القوى السياسية الشيعية في تشكيل حكومة توافقية | دور مرجعية السيستاني في رفض اندلاع الاقتتال الداخلي |
| عدم امكانية جمع السيد الصدر مع قوى الإطار التنسيقي في مشروع موحد | ادراك القوى الشيعية خطورة الاقتتال الداخلي وانعكاساته على مستقبل البيت السياسي الشيعي |

| | |
|---|---|
| عدم القبول في التنازل عن المصالح المتحققة في المرحلة الماضية وتوظيف القوة المسلحة للدفاع عن ذلك | السعي الايراني لإنجاح التفاهمات الايرانية– الامريكية والايرانية– السعودية والسعي في فرض السيطرة على المشهد العراقي |
| رفض القوى الشيعية لا سيما تحالف الفتح باستمرار حكومة الكاظمي | رفض القوى الخارجية لفتح ساحة صراع جديدة نتيجة خطورة ذلك على الأمن الإقليمي |
| ضعف الأجهزة الامنية والعسكرية العراقية بالمقارنة مع قوة الفصائل المسلحة | موافقة القوى السياسية التنازل عن المصالح الجزئية من أجل حماية المصلحة العامة المتمثلة ببقاء السلطة داخل البيت السياسي الشيعي في العراق |

ليس ثمة ان مستقبل المشهد السياسي العراقي يمكن ان يتضمن سيناريوهات عديدة، في ظل عدم ثبات مواقف القوى السياسية على مختلف انتماءاتها، الى جانب تطورات الاحداث السياسية والمجتمعية، فضلاً عن ذلك تؤدي التدخلات الخارجية دوراً كبيراً غي تغيير الخارطة السياسية بالنظر لتقاطع او تلاقي مصالح القوى الاقليمية والدولية الفاعلة في المشهد السياسي العراقي.

# تقييم أداء المفوضية في إجراء الإنتخابات

د. صفاء ابراهيم الموسوي

عضو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات السابق

تم تعديل قانوني المفوضية في نهاية عام ٢٠١٩، وقانون الإنتخابات في عام ٢٠٢٠، على أثر المطالبات التي رفعها المتظاهرون للمطالبة بإصلاح العملية السياسية والقضاء على الفساد وتحسين الخدمات والتي دامت لعدة أشهر، وقد جاء تعديل كلا القانونين بصورة مستعجلة ولمحاولة إرضاء الشارع بسن بعض المواد الجديدة مثل تكليف قضاة لعضوية مجلس المفوضين بالنسبة لقانون المفوضية، وإستحداث الدوائر المتعددة غير المستندة الى الحدود الإدارية كما في السابق كالمحافظات وحدود العراق ، وإنما تم تقسيمها الى ٨٣ دائرة استنادا الى كوتا النساء، وهذا بالنسبة الى قانون الإنتخابات الأخير (القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠).

ولسنا هنا في معرض الحديث عن الثغرات والإشكالات الفنية التي شابت القانونين، والتي جاءت كما قدمنا نتيجة السرعة والإرتباك في تشريعهما وعدم إستنفاذ النقاشات الفنية المطلوبة لمثل هكذا قوانين من قبل خبراء مختصين في هذا المجال، وهو ماكان له (حسب رأينا) تأثيره المباشر على أداء المفوضية بشكل وآخر.

وللحديث عن موضوع تقييم الأداء للمفوضية في الإنتخابات الأخيرة، لابد لنا من التعريج أولا على أصل موضوع تكليف القضاة بمثل هكذا مهمة حسب الدستور العراقي والقوانين النافذة ، والتي نعتقد أنها شكلت إبتعادا وخرقا لروح ونصوص الدستور، للأسباب الآتية :

١- أن الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ قسم السلطات الإتحادية في المادة ٤٧ منه الى ثلاث سلطات هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية (الباب الثالث – الفصل الأول والثاني والثالث –) ، واستحدث في الفصل الرابع منه سلطة أخرى أسماها

(الهيئات المستقلة) بموجب المواد ١٠٢ – ١٠٨ ، واعتبرها هيئات مستقلة إداريا وماليا للقيام بمهامها مع خضوعها لرقابة مجلس النواب ، لذا فإن تكليف قضاة من الهيئة القضائية للعمل في هيئة مستقلة مصنفة حسب الدستور كهيئة مستقلة يعد خرقا للمبادئ الدستورية ، فضلا عن أن قانون المفوضية في المادة ١٣ منه أتاح لهم الرجوع الى القضاء عند إنتهاء عملهم في المفوضية في حال رغبتهم بذلك.

٢- أصدر مجلس القضاء الأعلى عند تشريع قانون المفوضية رقم ٣١ لسنة ٢٠١٩ بيانا أكد فيه بشكل غير مباشر ماورد في أولا ، حيث بين فيه رفضه واعتراضه على هذا القانون مع بيان أسباب هذا الرفض وموجباته . (البيان موجود بالكامل على موقع مجلس القضاء الأعلى لمن يريد الإطلاع عليه).

٣- على الرغم من إصدار القضاء بيانه السابق ، إلا أنه بين أنه لابد له أن يلتزم بتنفيذه ، وهنا نعتقد أن القضاء قد خالف نفسه وكان يجب من خلال المحكمة الإتحادية أن يقوم بنقض القانون إستنادا الى صلاحيات المحكمة في الرقابة على دستورية القوانين حسب المادة (٩٣/أولا) من الدستور ، وحسب صلاحيات المحكمة الواردة في النظام رقم ١ للمحكمة ( النظام الداخلي للمحكمة الإتحادية العليا ) والتي تمتلك سلطتي رقابة الإلغاء للقوانين غير الدستورية (المادة ٣ منه) ، وسلطة الإمتناع عن تطبيق القوانين غير الدستورية (المادة ٤ منه).

وعلى الرغم مما تقدم ، فقد باشر المجلس الجديد من القضاة والمستشارين بعملهم في المفوضية ، وكانوا أمام إستحقاق مباشر هو إجراء الإنتخابات المبكرة التي لا تفصلهم عنها سوى أشهر ، ولغرض تقييم عمل المجلس الجديد بشكل مهني وحيادي من الناحية الفنية والإدارية ، دون بخس حقهم وجهدهم في إجراء الإنتخابات ، نشير الى الأمور ألاتية :

١- لم يكن المجلس الجديد مؤهلا من الناحية الفنية والعملياتية لإجراء الإنتخابات ، والتي تقتضي حصولهم على تدريبات وخبرات فنية ضرورية للقيام بعملهم ، وذلك لضيق المدة بين تسلمهم المهمة وموعد الإنتخابات المبكرة .

٢- بقي أعضاء المجلس الجديد في تصرفهم العام غالبا ضمن جو القضاء ، فهم بعيدون عن العلاقات المباشرة والمرنة مع شركاء العملية الإنتخابية ( منظمات مراقبة محلية ودولية ، أحزاب سياسية ، إعلام .... ألخ) ، فضلا عن عدم ظهورهم الإعلامي لبيان تفاصيل العملية الإنتخابية إلا نادرا.

٣- إختزال المجلس بشخص رئيس المجلس دون الأعضاء الآخرين من حيث الصلاحيات أو التصريح للإعلام .

٤- عدم بروز شخصية المجلس وبصمته في تعديل قانون الإنتخابات ، فضلا عن عدم إعتراضه أو مطالبته بتعديل المواد الإشكالية في القانون والتي سببت إحراجا كبيرا للمجلس لاحقا في عمله ( الفقرة المتعلقة بإستخدام البطاقة البايومترية والألكترونية دون قصرها على البايومترية فقط ، الفقرة المتعلقة بناخبي الخارج ، المادة ٣٨ و٣٩ المتعلقة بالنتائج ويوم الإقتراع ، وغيرها كثير).

٥- أدى ضعف الظهور الإعلامي للمجلس وعدم وجود حملة إعلامية قوية لمرحلة تحديث السجل ويوم الإقتراع ، الى ضعف إطلاع الجمهور والأحزاب بشكل كافي على تفاصيل ومجريات العملية الإنتخابية ، وهو ماكان عاملا مساهما بالتالي في كثرة الإعتراضات الواردة عل عمل المفوضية.

٦- على الرغم من أن دور فريق الأمم المتحدة الإستشاري هو تقديم الإستشارة في حال طلبها المجلس حسب القانون ، إلا إن هذه الإستشارة غير ملزمة للمجلس ، لأنه هو الذي يتصدى لإدارة العملية الإنتخابية بإعتبارها من الأعمال الحصرية به حسب القانون ، إلا أن قلة خبرة المجلس أدى الى تمدد فريق الأمم المتحدة في صلاحياته على حساب

المجلس ، ونفس الأمر يقال بالنسبة للمستشارين التابعين للرئاسات الثلاث والتي أخذت تتدخل بشكل أو آخر ببعض التفاصيل التي هي من صميم إختصاص المجلس.

٧- الإرتباك الحاصل في إعلان النتائج الأولية والتي يعزى في جزء منها الى القانون (المادة ٣٨ كما بينا سابقا) ، حيث لم تكن النتائج صادرة بشكل قرار رسمي صادر من مجلس المفوضين يحدد فيه المرشحين والمرشحات الفائزات ، وانما تم اعلان أصوات المرشحين على الموقع الألكتروني والتي أحدثت ضجة ثم تم حجبها لاحقا ، لتبقى العملية تشوبها الضبابية والتي أثرت لاحقا على عملية تقديم الطعون من حيث الكم والنوع وطبيعة التعامل معها.

٨- الإرتباك الحاصل في تقديم الأدلة والمعلومات الى الهيئة القضائية للإنتخابات والتي دفع الأخيرة الى إصدار قرارات ثم التراجع عنها ، علما أن قرارتها باتة.

٩- هناك العديد من الطعون والأدلة التي عرضتها الأحزاب والمرشحون كانت جديرة بالمناقشة وتتطلب التوضيح والتفصيل من المجلس ، إلا أن الأخير لم يتفاعل معها بشكل جدي من خلال مناقشتها وإزالة الغموض وفك الإلتباس عنها ، مما زاد في تعقيد المشكلة وساهم في رفع نسبة الإعتراضات .

١٠- لم تكن نسبة المشاركة التي أعلنتها المفوضية والأسس التي بنيت عليها واقعية ، فالدلائل تشير بشكل عام الى نسبة المشاركة كانت أقل من ذلك.

وبكلمة أخيرة نقول ، إن ما أشرنا اليه أعلاه هو أهم الإشكالات التي رافقت عمل المفوضية ، وهو لا يقلل من الجهود التي بذلت من إجل إجراء الإنتخابات المبكرة ، ولكن كان من الممكن ومن وقت مبكر تعديل الكثير من المواد الإشكالية في القانون وأهمها مادة ترسيم الدوائر في قانون الإنتخابات (يتألف قانون الإنتخابات من ٥٠ مادة تم التصويت على ٤٩ منها في جلسة واحدة ، وبقيت مادة الدوائر الإنتخابية تناقش لمدة أكثر من عشرة أشهر) لغرض تلافي النتائج والإشكالات الأخيرة التي أسفرت عنها نتائج الإنتخابات.

# دور عمليات بناء السلام في تحقيق الأمن والإستقرار
# (ليبيريا إنموذجاً)

محمد كريم الخاقاني
وزارة الخارجية/ سكرتير ثان/معهد الخدمة الخارجية.
mohammedkarim78@gmail.com

تعد عمليات بناء السلام من القضايا التي تستحوذ على إهتمام المنظمات الدولية وغيرها من الفاعلين في المجتمع الدولي، لاسيما في الدول الخارجة من صراعات بين مكوناتها، لذا يعد هدف بناء السلام بعد مرحلة الصراع من الثوابت الرئيسة لتعزيز التعايش السلمي بين الشعوب، وهو ما يتطلب بذل جهودة كبيرة لنبذ العنف والإستعاضة عنها بإحداث تغييرات اساسية للسلوك المهيمن على بعض الفئات داخل الدولة التي لا ترى سوى وسيلة العنف المسلح طريقاً لفرض سيطرتها على المكونات الأخرى، وهو ما يعني تغييراً من أجل إحلال السلام وتحقيق حالة الوئام والتعايش السلمي والقبول بالآخر المختلف عنه داخل حدود الدولة الواحدة.

يعد مفهوم بناء السلام من المفاهيم الجديدة التي ظهرت بعد مرحلة الحرب الباردة، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للصراع ومنع تجددها وإرساء السلام المستدام.

وفي تقرير للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي والمعروف( أجندة من أجل السلام)، تطرق فيه الى بعض المفاهيم والمصطلحات المرتبطة ببناء السلام، إذ تم تكليفه من قبل مجلس الأمن بكتابة تقرير حول " سُبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة"، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، على الإضطلاع بمهام الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام[١]، وينصرف مفهوم بناء السلام الى نزع أسلحة المتنازعين وفرض النظام وإعادة توطين اللاجئين والإشراف على الإنتخابات واي نشاطات مستحدثة تتلائم مع متغيرات البيئة الدولية[٢]، وقد ظهر هذا المفهوم في ادبيات الدراسات الدولية بشكل

عام، ودراسات السلام خاصة قبل اكثر من اربعة عقود، وصاغه يوهان غاليتنغ عام ١٩٧٥ وحصره في ضرورة إيجاد الآليات المناسبة التي تزيل اسباب الحروب[٣]. وتظهر الحاجة إلى بناء السلام بعد إنتهاء الصراع وهنا تكمن أهميته، اي بمعنى، توفير الدعم اللازم للهياكل الأساسية التي تعزز السلم وتعيد بناء الثقة والتفاعل بين أطراف النزاع[٤]. وهناك من يذهب الى تعريف بناء السلام بإنه" برامج مصممة لمعالجة اسباب النزاع، ومظالم الماضي وتعزيز العدالة والإستقرار على المدى الطويل، وهو عبارة عن مبادرة تقوم مختلف الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني بمعالجة الأسباب الجذرية للعنف،...، ولذا يشمل المفهوم بناء المؤسسات القانونية ومؤسسات حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة"[٥]. وهناك نماذج عدة لمثل تلك العمليات وسنتطرق هنا الى عمليات صنع السلام في ليبيريا، إذ يعود تأريخ الحرب الأهلية في ليبيريا الى ٢٤_١٢_١٩٨٩ عندما قام تشالز تايلور بالتمرد على الرئيس صاموئيل دو، وذلك من خلال شن عملياته المسلحة من ساحل العاج الدولة المجاورة لليبيريا، وهو ما مكنه من السيطرة على ٩٠٪من المساحة الكلية لها، فسرعان ما انهار النظام السياسي نتيجة التركة التاريخية للبنية السياسية والإجتماعية لطبقات الشعب الليبيري، إذ اعتمد نظام دو على بعض الشخصيات المقربة منه لإدارة البلاد وهو ما عزز السيطرة الأثنية لجماعته عبر توليهم المناصب الهامة، ونتيجة للسيطرة المطبقة لدو على الدولة، تمردت بعض القوات العسكرية المنشقة عن تايلور من إغتيال دو في ٩ ايلول ١٩٩٠،لتدخل البلاد في اتون حرب اهلية طاحنة اسفرت عن مقتل اكثر من ١٥٠ الف مواطن ليبيري وتشريد الاف آخرين الى خارج الحدود [٦].

ومن اجل وضع حلول واقعية للازمة في ليبيريا، تم تشكيل لجنة من مجلس الكنائس الليبيري وبعض الرموز الأسلامية في شهر مايس ١٩٩٠، والتي قامت بتقديم مبادرة

لحل الازمة، عبر الإلتزام بوقف إطلاق النار، وتفعيل الجهود الرامية لإحلال السلام ،ولكن لم تحقق النتائج المرجوة منها وفشلت في إحراز اي تقدم يذكر[٧].

وتعد الأزمة الليبيرية إنموذجاً لتنسيق مشترك بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإيكواس (الإتحاد الأفريقي لدول غرب افريقيا)، لكون النزاع الداخلي داخل الحدود الليبيرية اصبح نزاعاً إقليمياً هدد السلم والأمن في المنطقة[٨]، وبما ان التدخل في الشؤون الداخلية للدول يتعارض مع اساسيات عمل الإيكواس، وهو ما جعل القدول الإقليمية الداعمة لبعض الحركات المتمردةمن توجيه الإنتقادات لها بسبب كونه نزاعاً داخلياً هذا من جانب، ومن الحانب الآخر ، نرى بإن التدخل من قبل الإيكواس يتطلب تدخلاً عسكرياً، وكانت فكرة التدخل ضد اي دولة من دول الجماعة الإقتصادية الأفريقية قد دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٠لتكون بمثابة اساس قيام المنظمة واول نظام أمن جماعي افريقي، وحسب النصوص التشريعية لها، جعلت من الإعتداء على اي دولة من دول الإيكواس، بمثابة إعتداء على الكل، وبهذا الخصوص يتم وضع قوات مسلحة تحت تصرف المنظمة[٩]. وكانت منظمةالإيكواس قد طرحت مبادرة لتسوية الصراع في ليبيريا من خلال المفاوضات التي تم عقدها في باماكو في تشرين الثاني ١٩٩٠ التي اثمرت عن تشكيل حكومة مؤقتة ولكن لم يتم الإعتراف بها من قبل تايلور الذي قام بتشكيل إدارة في الماطق الخاضعة لنفوذه، وهذا ما دفع قوات الايكوموج وهي الذراع العسكري لمنظمة الإيكواس بدفع القوات التابعة لتايلور الى خارج العاصمة الليبيرية وهو ما مكّن الحكومة المؤقتة من السيطرة على العاصمة، وفي ذات التحرك، تم إصدار قرار من مجلس الأمن ذي الرقم ٧٨٨ في تشرين الثاني ١٩٩٢،والذي دعم التدخل العسكري لمنظمة الإيكواس في الصراع الداخلي الليبيري، وتم فرض حظر على تصدير السلاح الى ليبيريا[١٠]، وبعد ذلك تم تشكيل بعثة مراقبي الامم المتحدة في ليبيريا في آب ١٩٩٣ بموجب قرار مجلس الامن ذي الرقم ٨٥٦

والتنسيق الكامل مع فريق المراقبة التابع لمنظمة الإيكواس، وهي تعد اول حالة تعاون بين منظمة الامم المتحدة ومنظمة إقليمية فرعية[١١]، وكان الهدف من وراء هذا التعاون الدولي مع الإيكواس هو تنفيذ إتفاق كوتونو للسلام بين الفصائل المتصارعة في ليبيريا والذي تم توقيعه في ٢٥_٧_١٩٩٣،والذي تضمن في بنوده؛ وقف إطلاق النار، ونزع السلاح للفصائل المتصارعة وتسليمها لقوات الإيكوموج، وتشكيل حكومة إنتقالية، وتنظيم إنتخابات تشريعية، ومن أجل ذلك، تم تمديد مدة البعثة الدولية بموجب قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٩١١ في نيسان ١٩٩٤، من اجل تجاوز العراقيل التي رافقت تأخير تنفيذ إتفاق كوتونو، تم توقيع إتفاق مكمل له في مدينة اكوسومبو الغانية في ايلول ١٩٩٤[١٢]. وفي عام ١٩٩٥ تم توقيع جديد في العاصمة النيجيرية ابوجا بعد إخفاق الفصائل المتصارعة في تنفيذ الإتفاقيات السابقة للسلام بينها، وبالخصوص مع إنتهاء المدة المقررة للبعثة الدولية، فقد ادت المفاوضات الى توقيع إتفاق يمثل الفرصة الأخيرة للجميع من أجل التوصل لإتفاق سلام، وبالفعل تم توقيع الإتفاق في آب ١٩٩٥ والذي جاء بسبب الضغوطات الدولية، وابرز ما تمخض في هذا الإتفاق؛ قرار وقف إطلاق النار، والتمهيد لإقامة إنتخابات بمدة زمنية لا تتعدى سنة واحدة من توقيع الإتفاق، والعمل على إقامة مؤسسات تتولى عملية نزع سلاح الفصائل المتصارعة[١٣]، وتم إجراء الإنتخابات بموجب الإتفاق واسفرت عن فوز تايلور وسيطرته المطلقة على مجلسي النواب والشيوخ [١٤]، وبعد تحقيقه للفوز في الإنتخابات، طلب تايلور من قوات الإيكوموج مغادرة ليبيريا بسبب إدعاءه بأن وجودها داخل البلاد يضعف من بسط الأمن، وفي عام ١٩٩٩ إنسحبت القوات العسكرية لمنظمة الإيكواس وبذلك بدأت المرحلة الثانية من الصراع بين الفصائل الليبيرية [١٥].

وفي هذه المرحلة من الصراع، شهدت تعاوناً وتنسيقاً افضل مما كان عليه الحال في مرحلة الصراع الأولى، بين قوات الأمم المتحدة وبين المنظمة الإقليميةالفرعية وذلك من

اجل تجاوز الصعوبات والعراقيل التي اعترضت عمل كليهما بشأن تسوية الصراع في ليبيريا، وحسب قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٥٠٩ في عام ٢٠٠٣والذي يقضي بتمديد تواجد القوات الدولية لمدة عام واحد قابل للتمديد وحسب تطورات الاوضاع فيها، وتألفت القوات الدولية من ١٥ الف مقاتل فضلاً عن الأعداد المدنية الاخرى والتي تحتاجها البعثة الدولية للقيام بواجباتها [١٦].

ويمكن القول بأن هناك عدد من العوامل التي تضافرت من أجل إنجاح تجربة عمليات بناء السلام في الدول الخارجة من الصراعات كما في حالة ليبيريا، ومن ابرزها؛ إرادة اطراف الصراع في الوصول الى تسوية مرضية، وهو يتعلق بقدرة الأطراف على تقبل دور المنظمات الدولية والإقليمية وترتيباتها للتسوية السلمية بينها، وهو ما لاحظناه في دور البعثة الدولية للأمم المتحدة ومنظمة الإيكواس، فضلاً عن إفساح المجال للمشاركة الشعبية للمساهمة في التوصل لحل الصراع وكما في حالة المبادرات الشعبية التي قامت بها الشخصيات الدينية من اجل تسوية الصراع بين الفصائل المتصارعة في بداية الحرب الاهلية، والأمر الاكثر اهمية في هذا الصدد يتعلق في إفساح المجال للمنظمات الإقليمية للمساهمة في الحل وتسوية الصراع وهو ما ظهر بشكل جلي بدور منظمة الإيكواس في تسوية الصراع الليبيري وبالإشتراك مع منظمة الامم المتحدة، فهذا الحق في تسوية الصراع لم يعد حقاً إحتكارياً للمنظمة الدولية، بل اصبح التعاون بين تلك المنظمات منطلقاً لتحقيق الهدف الاسمى وحسب ما نصت عليه بنود الميثاق الأممي.

**قائمة الهوامش**:

١_بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة : الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلم: تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالبيان الذي اعتمده إجتماع القمة لمجلس الأمن في ٣١ كانون الأول ١٩٩٢،مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠،مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٢،ص ص٣١٨_٣٢٧.

٢_خالد حامد شنيكات، عمليات حفظ السلام، دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية، ط١، العدد ١٤١،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩،ص ٢٣.

٣_مهدي سعداوي وفاروق بلخيري، دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر ٣،العدد ١٠، ٢٠١٨،ص ١٩٦.

٤_ سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتبة السنهوري، بغداد، ص٥٢٠.

٥_تقرير الأمين العام، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، الجمعية العامة، الدورة ٤٧،١٩٩٢،ص ٧.

٦_محمد كريم الخاقاني، صنع السلام؛ ثلاث عقود من الإنجاز العالمي، ط١، دار إنكي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٠،ص ١٧٥.

٧_ بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في افريقيا:نموذج الإيكواس، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٩،ص ١٨٩.

٨_محمد كريم الخاقاني، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

٩_بدر حسن الشافعي، الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب افريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٤٣،القاهرة،٢٠٠١،ص ١٦٠.

١٠_بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في افريقيا: نموذج الإيكواس، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

١١_محمد كريم الخاقاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.

١٢_بطرس بطرس غالي، في مواجهة التحديات الجديدة، التقرير السنوي عن اعمال المنظمة ،من الدورة ٤٩ الى الدور ٥٠ للجمعية العامة، نيويورك، ١٩٩٥، ص ص ٢٦٩_٢٧٠.

١٣_محمد كريم الخاقاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

١٤_جمال طه علي، دور المنظمات الإقليمية الافريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الافريقية، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٣،بغداد،٢٠١٣،ص ٢٧٠.

١٥_المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

١٦_بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في افريقيا: نموذج الإيكواس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.